

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de L'Enseignement Supérieur et la Recherche Scientifique

Université Mohamed boudiaf

Faculté des Sciences Economiques

Commerciales et des Sciences de Gestion

Département de Sciences Economique



جامعة محمد بوضياف

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

العنوان:

رصيد الميزانية العامة وميزان المدفوعات

(دراسة قياسية وتحليلية لرصيد الميزانية العامة وميزان المدفوعات
في الجزائر خلال الفترة 2000-2013)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد كمي

إشراف الأستاذة:

حاج موسى سهيلة

إعداد الطالبة:

زواوي هاجر

نوقشت بتاريخ: 2015-06-14

لجنة المناقشة:

مشرفا	حاج موسى سهيلة
رئيسا	بن محاد سمير
مناقشا	بوتيارا عنتر

السنة الجامعية: 2015/2014

شكر و عرفان

الحمد لله على سائر نعمه وعلى فضله العظيم أن وفقني وقدرني على إتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الأطهار ما تعاقب الليل والنهار.

يشرفني أن أتقدم بخالص العرفان والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور "حاج موسى سهيلة"، وإلى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير الذين أشرفوا على تأطيرنا خلال المسار الدراسي، كما لا يفوتني أن أشكر زملائي دفعة الماجستير تخصص مالية وجبائية، دون أن أنس إمتناني إلى كل من قدّم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد.

وأقدم بعميق الشكر والإحترام إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم وتكريمهم بتقييم هذا البحث.

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب
إلى من كلّت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة
إلى من حصّد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم
إلى القلب الكبير والذي العزيز
إلى من أرضعتني الحب والحنان
إلى رمز الحب وبلسم الشفاء
إلى القلب الناصع بالبياض والذي الحبيبة
إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي
إلى الأرواح التي سكنت تحت تراب الوطن الحبيب الشهداء العظام
الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتتطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم
هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات
الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني أصدقائي
إلى الذين بذلوا كل جهدٍ وعطاءٍ لكي أصل إلى هذه اللحظة أساتذتي الكرام
إليكم جميعاً أهدي هذا العمل

هاجر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تحم بحمد الله

ص	الفهرس
ا.	شكر وعرفان
اا.	الاهداء
ااا.	قائمة الجداول والأشكال
أ-و	مقدمة العامة
	الفصل الأول: الإطار النظري للميزانية العامة
10	تمهيد
11	المبحث الأول: عموميات حول الميزانية العامة
11	المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة
15	المطلب الثاني: مبادئ الميزانية العامة
20	المطلب الثالث: نشأة الميزانية وأهميتها
24	المبحث الثاني: مراحل إعداد الميزانية العامة
24	المطلب الأول: مرحلة تحضير الميزانية العامة
31	المطلب الثاني: مرحلة اعتماد الميزانية (التصويت)
34	المطلب الثالث: مرحلة تنفيذ الميزانية
37	المطلب الرابع: مرحلة الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة
34	المبحث الثالث: نفقات الميزانية العامة وإيراداتها
34	المطلب الأول: النفقات العامة
41	المطلب الثاني: الإيرادات العامة
58	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الاطار النظري لميزان المدفوعات
60	تمهيد
60	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات
54	المطلب الاول: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته

59	المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات
67	المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات وعلاجه
67	المطلب الاول: التوازن في ميزان المدفوعات
74	المطلب الثاني: اختلال ميزان المدفوعات وعلاجه
80	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: تحليل علاقة بين الموازنتين العامة والمدفوعات
90	تمهيد
91	المبحث الاول: تطور ميزان المدفوعات و الميزانية العامة (2000-2013)
91	المطلب الاول: تطور الميزانية العامة (2000-2013)
96	المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات (2000-2013)
101	المبحث الثاني: التحليل النظري والتطبيقي للعلاقة بين الميزانية العامة وميزان المدفوعات.
101	المطلب الأول: تحليل النظري للعلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة
109	المطلب الثاني: من الناحية التطبيقية
117	خلاصة الفصل
119	الخاتمة العامة
121	قائمة المراجع
125	ملاحق



ص	فهرس الجداول
29	أسلوب التقدير الوسيط
73	تقسيمات ميزان المدفوعات وفق الطبعة الخامسة لصندوق النقد
92	تطور الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2013.
96	تطور ميزان المدفوعات خلال 2000-2013
112	رصيد الميزانية العامة ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خارج المحروقات الفترة الدراسة
114	الجدول جدول يظهر النموذج واختبار التأثير
115	الجدول تحليل التباين
115	الجدول RAPPORT DÉTAILLÉ
ص	فهرس الأشكال
48	التقسيم الوظيفي للنفقات العامة
56	مصادر الإيرادات العامة
93	تطور رصيد الميزانية الاجمالية ورصيد الميزانية خارج المحروقات
97	تطور ميزان المدفوعات خلال 2000-2013
104	التوازن الخارجي
104	التوازن الداخلي
105	الربط بين التوازنين الداخلي والخارجي
109	مقارنة بين الجباية البترولية والايادات الأخرى
110	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2013
113	يظهر دقة التقدير النموذج
113	يوضح العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة

تمهيد

تمثل الميزانية العامة إحدى أهم المؤشرات الاقتصادية الكبرى المستعملة من طرف الدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء، جعلتها تحتل مكانة هامة في التحليل الاقتصادي لأنها تستطيع أن تقوم بدور كبير في تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم الأدوات في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، فبالإضافة إلى الآثار التوزيعية والتخصّصية لأدوات السياسة المالية توجد آثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية، لذا أصبح على السياسة المالية أن توازن مالية الدولة بما يتفق ويتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني وتنفيذ خطة الدولة الاقتصادية والاجتماعية لخدمة السياسة العامة ومصالح الاقتصاد الوطني.

ومع تطورات وانتقال الاقتصاديات العالمية من مغلقة الى مفتوحة على العالم الخارجي، وكما هو معلوم أن لكل دولة معاملاتها الخارجية التي ينتج عنها استحقاقات يجب تسويتها عاجلا أم آجلا والتزامات يجب الوفاء بها اتجاه الغير وفي تاريخ معين، حيث يتعين على كل دولة إعداد بيانات كافية وشاملة تسجل فيها ما لها على الخارج من حقوق وما عليها من التزامات، وهذا البيان هو ما يسمى بميزان المدفوعات الذي يعطي صورة واضحة عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني وكذلك تأثير المعاملات الخارجية على الاقتصاد القومي.

والجزائر مثل بقية الدول النامية قامت بالتوسع في استخدام أدوات الميزانية العامة وميزان المدفوعات في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياساتها الانفاقية والإرادية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد، ومن هنا تظهر أهمية تحليل العلاقة بين تطور ميزان المدفوعات وتطور الميزانية العامة.

ومن خلال هذا العرض الموجز يمكن طرح السؤال الرئيسي للبحث كما يلي:
هل توجد علاقة بين تطور ميزان المدفوعات والميزانية العامة للدولة في الجزائر؟

• الأسئلة الفرعية:

- من خلال السؤال الرئيسي تتبثق بعض التساؤلات الفرعية والتي نصوغها كالآتي:
- _ ما المقصود بالميزانية العامة، وما هي مبادئها؟
 - _ ما المقصود بميزان المدفوعات، وما هي مكوناته؟
 - _ هل توجد علاقة بين تطور ميزان المدفوعات والميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2000-2013 ؟ وما نوعها؟

• فرضيات البحث:

- بعد إيضاح المشكلة وطرح الاسئلة كان من الضروري تقديم بعض الفرضيات التي ستكون منطلقا للبحث، وهي كما يلي:
- 1-الميزانية وثيقة مصدق عليها من السلطة التشريعية المختصة تحدد نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية محددة؛
 - 2-ميزان المدفوعات سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين في دولة اجنبية اخرى خلال فترة زمنية معينة عادة سنة؛
 - 3- توجد علاقة طردية بين تطور ميزان المدفوعات والميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2000-2013.

• أهداف البحث:

- 1- إعطاء مفاهيم عامة حول الميزانية العامة، وإبراز تطور ميزانية الجزائر خلال الفترة 2000-2013؛
- 2- الاحاطة بالإطار النظري لميزان المدفوعات، وتبسيط الضوء على تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال 2000-2013؛
- 3- تحليل وقياس العلاقة بين الميزانية العامة وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2013.

• أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا الدراسة من أهمية متغيراتها والمتمثلة في الميزانية العامة كونها الوسيلة الفعالة في يد الدولة لتحقيق أهدافها المسطرة، وميزان المدفوعات باعتباره يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في الدولة ويمكننا من تحديد مركزها المالي بالنسبة للعالم الخارجي ولما لهما من علاقة فيما بينهما وما تستوجب هذه المتغيرات من دراسة وتحليل بشقيها النظري والتطبيقي خلال فترة الدراسة 2000-2013.

• أسباب اختيار موضوع البحث:

المبررات الذاتية:

- الميول الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالعلاقات الاقتصادية الدولية؛
- توافق الموضوع مع مسار التخصص.

المبررات موضوعية:

- تعتبر هذه الدراسة لب انشغال الدولة الجزائرية في الوقت الحاضر؛

- معرفة مستقبل الاقتصاد الجزائري والدولة الجزائرية؛
- لم تحظ الدراسات الخاصة بالعلاقة بين الميزانية العامة وميزان المدفوعات من قبل الطلبة بالقسط الكافي من الدراسة، ولم تنل ما تستحقه من اهتمام الباحثين مقارنة مع الدراسات التي تحظى بها المالية العامة بصفة عامة.

• المنهج المستخدم:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي في جانبها النظري من اجل وصف المتغيرات البحث، كما استخدمنا المنهج التحليلي عن طريق استعمال الادوات الاحصائية من احصائيات وبيانات لتحليل المعطيات الخاصة بدراستنا في الجانب التطبيقي وذلك باستخدام برنامج Excel.

• حدود البحث:

- الحدود الزمانية: يتم معالجة موضوع البحث خلال الفترة 2000-2013
- الحدود المكانية: دراسة حالة الجزائر

• الدراسات السابقة:

1-بربري محمد امين، سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003، شهادة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، جامعة الشلف، 2005، وقد توصلت هذه الدراسة الى اهم النتائج التالية:

- يظهر لنا ميزان المدفوعات المركز المالي للدولة اتجاه العالم الخارجي ومستوى نشاطها الاقتصادي، كما يعتبر دائما متوازنا من الناحية المحاسبية ولكن مختلا من الناحية الاقتصادية في غالب الاحيان؛
- وقصد استرجاع الميزان لتوازنه لا بد على الحكومة ان تتحكم بشكل جيد في السياسة النقدية والمالية بالاضافة الى الاختيار الحسن لوجهة تحرك سعر صرف العملة المحلية.

2- عمر مؤذن، تغير سعر صرف الدينار الجزائري واثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين (1990-2010)، شهادة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، جامعة المديّة، 2012، وتوصلت هذه الدراسة الى اهم النتائج التالية:

- ادراك العلاقة الموجودة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، والتي يمكن ان يكون سعر الصرف اداة تاثير على ميزان المدفوعات؛
- ان النتائج التي تحققت في الفترة (1999-2010) على مستوى التوازن الكلي من تحسن لرصيد ميزان المدفوعات، وارتفاع حجم احتياطي الصرف وتراجع المديونية الخارجية وانخفاض خدمات الديون وغيرها، كانت نتيجة ارتفاع اسعار المحروقات.

3- سيلام حمزة، فعالية السياسة المالية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر، شهادة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة البويرة، 2014، وتوصلت هذه الدراسة الى اهم النتائج التالية:

- عند معالجة ادوات السياسة المالية تبين لنا ان الايرادات العامة والانفاق العام بالاضافة الى الميزانية العامة لها دور فعال في تعديل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع؛
- تحقيق عجز الميزانية العامة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من الوصفات الناجعة المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي التي تقوم بالاصلاحات الاقتصادية.

4-قطاف لويزة، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات واثارها في تحسين

ميزان المدفوعات في الجزائر 2000-2013، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات

نيل شهادة الماستر، جامعة البويرة، 2014، توصلت الى اهم النتائج التالية:

- تتأثر التجارة الخارجية الجزائرية باسعار المحروقات حيث ان الفائض المسجل في الميزان التجاري كان نتيجة ارتفاع اسعار النفط في الاسواق الدولية وهو ما ساهم في تحسين ميزان المدفوعات ككل.

• صعوبات البحث:

وفي سياق اعداد هذه الدراسة واجهتنا عدة صعوبات في جمع المعلومات اللازمة ونقص المراجع، وخاصة في جانب المعطيات الاساسية المستعملة في الجانب التطبيقي للبحث.

• هيكل البحث:

للإلمام بجميع جوانب موضوع الدراسة والاجابة على الاشكالية المطروحة وإثبات الفرضيات، تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول، وكل فصل الى ثلاثة مباحث، وقد جاءت على النحو التالي:

الفصل الاول: الاطار النظري للميزانية العامة، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث التالية:

✓ المبحث الأول: عموميات حول الميزانية العامة

✓ المبحث الثاني: مراحل اعداد الميزانية العامة

✓ المبحث الثالث: نفقات الميزانية العامة وإيراداتها

الفصل الثاني: الاطار النظري لميزان المدفوعات، وتم فيه إدراج مبحثين هما

✓ المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

✓ المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات وعلاجه

الفصل الثالث : يتمحور هذا الفصل حول الدراسة التحليلية لتطور ميزان المدفوعات والميزانية العامة خلال الفترة الممتدى 2000-2013، وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تطور الميزانية العامة وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2013

المبحث الثاني: التحليل النظري والتطبيقي للعلاقة بين تطور الميزانية العامة وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2013

تمهيد:

إن غاية كافة الدول هي تحقيق التقدم والرفاهية لشعوبها، لذا فهي تستعين بمختلف الوسائل التي تمكنها من تحقيق ذلك، وعلى رأسها الميزانية العامة، التي تعتبر الأداة الرئيسية التي تستخدمها الدولة في المجال المالي لتحقيق أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية.

فالميزانية العامة ما هي إلا انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي ومجال تدخلها، ولقد تطورت الميزانية العامة تبعاً للتطور الذي عرفته أدوار الدول على مر العصور، لاسيما الدور الاقتصادي، هذا التطور أدى إلى التخلي على بعض المبادئ التي تقوم عليها الميزانية العامة، والتي أصبحت لا تتماشى مع التطورات الاقتصادية الحاصلة، أهمها مبدأ توازن الميزانية.

لذلك سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للموازنة العامة، الذي سنتناول فيه المباحث الثلاثة التالية:

- ✓ .عموميات حول الميزانية العامة
- ✓ . مراحل اعداد الميزانية العامة
- ✓ .نفقات الميزانية العامة وإيراداتها

المبحث الأول: عموميات حول الميزانية العامة

تدون إيرادات الدولة ونفقاتها في وثيقة تسمى بالميزانية العامة، وهي بمثابة المحور الذي تدور حوله أعمال الدولة، وتطورت الميزانية العامة للدولة بتطور هذه الأخيرة، سوف نحاول ضمن هذا المبحث التطرق إلى مفهوم الميزانية ثم استخلاص أهم خصائصها، ومن ثمة نشأتها.

المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة

وردت عدة مفاهيم وتعريف للميزانية العامة نوجز منها ما يلي:

أولاً: مفهوم الميزانية العامة

تعددت التعاريف التي تناولت موضوع الميزانية وفيما يلي نسرد البعض منها قصد توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بها¹:

- تعني كلمة ميزانية في اللغة العربية عدة معاني منها المساواة، المقابلة، وهي مشتقة من كلمة ميزان ويعني هذا الأخير العدل ويقال في لغة العرب وازن بين شيئين موازنة.
- وأطلق لفظ الميزانية في بادئ الأمر على حقيقة النقود أو المحفظة العامة ثم قصد بها بعد ذلك مالية الدولة، وفي جميع الحالات تعني كلمة الميزانية العامة الإيرادات والنفقات العامة للدولة، واستخدام لفظ الميزانية لأول مرة في بريطانيا ويقصد به الحقيقة التي يحمل فيها وزير الخزانة ببيان الحكومة من موارد الدولة وحاجاتها إلى البرلمان؛ ثم استخدم اللفظ بعد ذلك للإشارة إلى مجموعة الوثائق التي تحتويها حقيبة وزير الخزانة، أي

¹ بن حمادي عبد القادر، تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات، بحث مقدم ضمن الجمعية العلمية نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الخروبة، الجزائر، بدون سنة، ص5.

الخطة المالية الحكومة وهو بصدد تقديمها للبرلمان للحصول على موافقة الهيئة التشريعية.

• فالميزانية العامة عبارة عن برنامج عمل متفق عليه فيه تقدير الإنفاق العام للدولة، ومواردها لفترة لاحقة تلتزم به الدولة وتكون مسؤولة عن تنفيذه، وتتكون الموازنة العامة من جانبين يشمل الأول النفقات العامة (الاستخدامات)، ويشمل الجانب الثاني كافة الإيرادات التي تؤول إلى خزينة الدولة مهما كان مصدرها.

• تمثل الميزانية العامة الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة من الدول، إذ أنها تشمل بنود الإنفاق العام، وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها، بالإضافة إلى أنها تبين لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الإنفاق¹.

نستنتج من هذا التعريف الآتي²:

- أن الميزانية وثيقة مصدق عليها من السلطة التشريعية المختصة، ومعنى هذا أنه قبل التصديق كانت في حكم المشروع، وبعد تصديق السلطة التشريعية المختصة، تصبح في حكم القانون الذي يخول للسلطة التنفيذية تحصيل الإيرادات وجباية الضرائب بالشكل الذي ورد بالميزانية.

- تحدد نفقات الدولة وإيراداتها، أي بيان مفصل لما تعتزم الدولة على إنفاقه وبيان مفصل عن الإيرادات اللازمة لتغطية الإنفاق ومصادر الحصول عليها، بذلك تحدد الميزانية بوضوح السياسة المالية للدولة ومشروعاتها.

¹ - مجدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 261.

² - حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 75.

- خلال فترة زمنية متصلة، وجرت العادة على أن تكون هذه الفترة محددة بسنة وقد يحدث في بعض الأحيان أن تكون اقل أو أكثر من سنة، وذلك في حالة إرادة تغيير موعد بدء السنة المالية.

ويعني هذا أن الميزانية تعد من أهم أدوات تنفيذ الخطة الاقتصادية وهي ترتبط بها ارتباطاً وثيقاً من نواح متعددة.

كما يمكن تعريفها كما لآتي¹:

• يرى الدكتور قحطاب بالسيوفي بأن الميزانية العامة هو صك تعدد السلطة التنفيذية، يتضمن تقديرات مفصلة لنفقات الدولة التي تلتزم القيام بها و لمواردها اللازمة لتمويل هذه النفقات، حيث يعرض على السلطة التشريعية مناقشة ما تراه مناسباً منه في صيغة قانونية، يسمح بموجبها للسلطة التنفيذية القيام بمهامها الجبائية والإنفاق خلال فترة زمنية محدودة.

• كما يعرفها المفكر باسل في كتابه "ميزانية الدولة" على أنها عبارة عن أداة من خلالها تقوم الحكومة باقتطاع وتوزيع جزء من الثروة المنشأة للاقتصاد بغية تحقيق سياستها الاقتصادية والاجتماعية.

• والتعريف الخاص بي هو ان الميزانية وثيقة صدق عليها من السلطة التشريعية المختصة، تحدد نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية متصلة.

ثانياً: خصائص الميزانية العامة

بناءً على ما سبق من مفاهيم حول الميزانية العامة، نستنتج الخصائص التالية:²

1- تقدير مفصل لإيرادات الدولة ونفقاتها: بمعنى أن الميزانية العامة ليست فقط أرقام إجمالية للإيرادات والنفقات العامة وأرقام مالية لبنود هذه الإيرادات والنفقات، بل أيضاً

¹ - بن حمادي عبد القادر، مرجع سابق، ص.2.

² طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص158-161.

توضيح مفصل لمصادر الإيرادات وأوجه الإنفاق، فيجب أن تحتوي الميزانية على جميع المصادر للحصول على المال العامة من الضرائب، وقروض، ورسوم. وتتوقف فاعلية الميزانية على مدى دقة التنبؤات للإيرادات والنفقات العامة وموضوعيتها، مما يتطلب دراسة علمية مستفيضة للوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في الدولة، وللتغيرات المتوقعة خلال الفترة محل البحث، والدولة على عكس الأفراد، إذ تحدد إيراداتها على ضوء نفقاتها المتوقعة.

2- **وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية:** من الناحية الدستورية لا يعتبر تقدير الإيرادات والنفقات العامة موازنة إلا بعد اعتمادها من السلطة التشريعية وهي المجالس النيابية في الأنظمة الديمقراطية، أما قبل هذا الإجراء فيطلق عليها "مشروع الموازنة"، ولا يجوز للسلطة التنفيذية البدء بتطبيق بنود الموازنة وهي في مرحلة "مشروع الموازنة" لذا فإن اعتمادها من قبل السلطة التشريعية أمر ضروري وهام، حتى يمكن تطبيقها على أرض الواقع، وبعد ذلك المحاسبة عليها، وتختلف الإجراءات التفصيلية لاعتماد الموازنة من مجتمع لآخر وفقا للكثير من العوامل الاقتصادية والسياسية والتاريخية والاجتماعية والإدارية حيث تختلف عدد المجالس التي تتكون منها السلطة التشريعية وعدد اللجان المتخصصة المنبثقة من كل مجلس، وتختلف المدة الزمنية اللازمة لإتمام إجراءات الاعتماد، ومن ثم يختلف الموعد الذي يجب أن يقدم فيه مشروع الموازنة إلى السلطة التشريعية لمناقشة وتعديل بعض بنود مشروع الموازنة وإضافة بنود جديدة، يجب أن ننوه هنا أن الموازنة العامة قانون من حيث الشكل فقط، إذ تعتمد السلطة التشريعية وهي التي تصدر القوانين، غير أنها لا تعتبر قانونا من حيث الموضوع لأن القانون بهذا المعنى ينطوي على قواعد دائمة.

3- **تعبير مالي عن أهداف المجتمع:** الميزانية هي وسيلة الحكومة في تحقيق برنامج العمل الذي تعتره تنفيذه، أي أصبحت الإطار الذي يوضح اختيار الحكومة لأهدافها

ووسائل الوصول إلى تلك الأهداف، فالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية يمكن الوصول إليها وتحقيقها من خلال الموازنة العامة أيضا.

4- تعبير عن خطة عمل مالية لفترة زمنية قادمة: وقد جعلت مدة الميزانية العامة سنة كاملة لأنه لو وضعت الميزانية لسنتين أو ثلاث سنوات مثلا لكان من المعتذر التنبؤ بما ستكون عليه الإيرادات والنفقات طوال هذه المدة وخاصة حين تكثر تقلبات الأسعار. ومن جهة أخرى لو كانت هذه المدة اقل من سنة، لكانت الإيرادات تختلف في كل ميزانية عنها في الميزانية السابقة تبعا لاختلاف المواسم وتباين المحاصيل الزراعية، وبما إن النفقات تتسم عادة بالثبات فانه يتعذر لذلك موازنة الميزانية في الفترات التي تقل فيها الإيرادات؛ هذا بالإضافة إلى أن إعداد الميزانية واعتمادها يتطلبان بذل مجهود شاق تشترك فيه السلطات التنفيذية والتشريعية ما يحسن معه إلا تتكرر هذه الأعمال الأكثر من مره في السنة، كذلك تشترط موافقة المجلس التشريعي على مشروع الميزانية في كل سنة حتى يتسنى لممثلي الشعب الاطلاع على الخطة التي سوف تنتجها الحكومة في السنة التالية قبل تنفيذها.

المطلب الثاني: مبادئ الميزانية العامة

يراعى في إعداد الميزانية عدة مبادئ تتعلق بأصول تنظيمها بشكل يدعم الرقابة على الأموال العمومية وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:¹

1- مبدأ السنوية: أي سريان الميزانية سنة كاملة (12 شهرا)، وإقرار الفكر المالي والنظم المالية على أن السنة هي انسب فترة لتوقع نفقات وإيرادات الدولة، كان لعدة اعتبارات منها:

¹ - يلس شاوش بشير، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2013، ص120.

- أ- **الاعتبارات المالية:** لان السنة تمارس فيها اغلب النشاطات الاقتصادية لاحتوائها على دورة كاملة الفصول وكلما فاقت المدة السنة كلما اثر ذلك على دقة البيانات نظرا للتقلبات والتغيرات المالية (مثلا أسعار البترول)
- ب- **الاعتبارات السياسية:** هذه المدة كفيلة لدوام رقابة البرلمان على السلطة التنفيذية (الحكومة) التي تجد نفسها مضطرة للرجوع إلى البرلمان في كل سنة للحصول على موافقته.

ومن نتائج هذا المبدأ نذكر:

- تقدير النفقات والإيرادات يجب أن يكون لسنة واحدة؛
- الإذن بالجباية والإنفاق يتجدد كل سنة؛
- كل ما جاء في الميزانية يجب أن ينفذ خلال سنة مالية واحدة، بحيث تلغى كل الاعتمادات غير المستعملة في اليوم الأخير، وتتوقف عملية تحصيل الإيرادات في اليوم الأخير من السنة.

*الاستثناءات الواردة على هذا المبدأ:

- مبدأ السنوية ليس مطلقا، حيث ترد فيه بعض الاستثناءات كما يلي:
- حالة الاعتمادات التي نقل عن السنة: (الاعتمادات المؤقتة)، ويقصد بها الاعتمادات المرخص بها كحل مؤقت لمواجهة آلة تأخر البرلمان في التصويت على الميزانية الجديدة، وقد أوضحت المادة 69 من القانون المتعلق بقوانين المالية:
- بالنسبة لنفقات التسيير مواصلة تنفيذها في حدود $(1/12)$ (الميزانية الاثني عشرية) من مبلغ الاعتمادات المفتوحة للسنة المالية السابقة شهريا ولمدة ثلاث أشهر
- بالنسبة لنفقات التجهيز (الاستثمار) في حدود ربع الحصة المالية المخصصة لكل قطاع أي $(1/4)$

➤ الاعتمادات التي تتجاوز السنة: وتتمثل فيما يلي

- الاعتمادات التعهد: وهي اعتمادات تفتح لمدة تتجاوز السنة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية والتي لا يمكن إنجازها في سنة (مثل بناء سدود) حيث يمكن للإدارة المعنية عقد النفقة في حدود المبلغ والشروع في الأشغال لأنها متأكدة أن الاعتمادات ستلحق فيما بعد.

- تأجيل الاعتمادات: يمدد هذا الأسلوب ترخيص للميزانية إلى ما بعد نهاية السنة المالية والهدف منه منع الإدارات من التسرع في استهلاك كافة الاعتمادات قبل نهاية السنة المالية، ففي ما يخص نفقات التسيير فقد رخص القانون الصادر في 12 يناير 1988 للمؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري المحافظة على الإعانات أو التخصيصات الممنوحة لها والتي لم تستعمل بمجملها فتبقى مكتسبة لها، أما نفقات التجهيز فان الاعتمادات التي لم تستعمل قبل 31 ديسمبر يمكن نقلها إلى ميزانيات لاحقة.

2- مبدأ الوحدة¹: يقتضي الالتزام بهذا المبدأ أن تدرج الحكومة كل الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة، أي تكون للدولة موازنة واحدة، وحدة الميزانية تعتبر نتيجة طبيعية لوحدة الجهاز المركزي للحكومة ووحدة الموارد التي يستعين بها لتأدية مهمته، فالحكومة تمثل وحدة متكاملة في الوظائف التي تقوم بها عن طريق أقسامها المختلفة.

ترجع أهمية هذا المبدأ إلى انه يؤدي إلى عرض الموازنة في أبسط صورة ممكنة، حتى يتسنى لمن يهمه الأمر التعرف وبسرعة على كميات وأنواع النفقات والإيرادات الواردة في مشروع الموازنة كما يسهل مهمة السلطة التشريعية في الاعتماد.

***استثناءات مبدأ وحدة الموازنة:**

توجد عدة استثناءات في هذا المبدأ يمكن إيجازها في النقاط التالية:

¹ - بن حمادي عبد القادر، مرجع سابق، ص15.

➤ الموازنات المستقلة: وهي موازنات منفصلة عن الموازنة العامة، وتعود إلى مؤسسات مستقلة أي ميزانيات المصالح التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية.

➤ الموازنات الاستثنائية: وهي موازنات منفصلة عن الموازنة العامة وتتضمن نفقات وإيرادات استثنائية لمشاريع إنمائية عامة.

➤ حركة النقود (عمليات الإخراج من الموازنة العامة): ويقصد بها العملية التي يتم من خلالها نفقة إلى ذلك الحين كانت مسجلة في الموازنة أو كان ينبغي أن تدرج نظريا ليتم قيدها في حسابات أخرى مثل تمويل الاستثمارات المخططة، المساهمات الخارجية... الخ.

3- مبدأ عمومية الميزانية: يهدف هذا المبدأ إلى تسجيل كل الإيرادات العامة والنفقات العامة في وثيقة الموازنة دون إجراء أية مقاصة بينها، معنى ذلك أن يتم تسجيل كل تقدير بنفقة وكل تقدير بإيراد دون إجراء أية مقاصة بين نفقات وإيرادات. يعني الالتزام بمبدأ عمومية الموازنة الأخذ بالميزانية الإجمالية حيث تظهر كافة تقديرات نفقات المرافق وكافة تقديرات إيراداته، وبعبارة أخرى فإن الموازنة العامة يجب أن تشمل جميع أوجه النشاط للحكومة مهما كان صغيرا أو كبيرا ويبرر هذا الالتزام اعتبارات سياسية ومالية¹

لتحقيق أهداف هذا المبدأ وإتاحة الظروف المهيأة لفاعليته يقتضي الأمر مراعاة الحكومة قاعدتين فرعيتين² في إعداد وتحضير ميزانية الدولة، وهما: قاعدة عدم تخصيص الإيرادات وقاعدة تخصيص النفقات، فالأولى تقضي عدم تخصيص إيراد معين لنفقة معينة أي تحصيل كافة الإيرادات لصالح خزينة الدولة ثم الإنفاق منها على كافة المرافق دون أدنى تخصيص.³

¹ محمد الشيخ، محمود الظاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، مطابع جامعة الملك مسعود، 1992، ص414.

² حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 89، 90.

³ مجدي محمد شهاب، مرجع سابق، ص279.

أما قاعدة تخصيص الاعتمادات يقصد بها أن اعتماد البرلمان للنفقات العامة لا يجوز أن يكون إجمالياً بل يجب أن يخصص مبلغ معين لكل وجه من وجوه الإنفاق العام.¹

* ولمبدأ عمومية الموازنة استثناءات من أهمها:

- الموازنات الملحقة والمستقلة: وهي موازنات منفصلة عن الموازنة العامة للدولة
- وترتبط بها عن طريق حسابات الصافي فإذا حققت هذه الموازنات فائضاً أوردته
- الموازنة العامة كإيراد في حساباتها، أما إذا حققت عجزاً فتسدد الموازنة العامة للدولة؛

صافي بعض أنواع الإيرادات مثل إيرادات رسوم الطوابع الذي يحسم منها عمولة بائعها.

4- مبدأ التوازن²: في الفكر المالي التقليدي يعني هذا المبدأ أن تتساوى الإيرادات العامة مع النفقات العامة، وفي حالة ظهور فائض في الموازنة) أي عندما تكون الإيرادات أكبر من النفقات(، فإن هذا يعني حسب الفكر المالي التقليدي أن القائمين على الموازنة لم يستطيعوا أن يقدروا الإيرادات العامة والنفقات العامة بشكل جيد ودقيق، وفي حالة ظهور عجز في الموازنة) أي عندما تكون النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة (فهذا يعني أن المسؤولين عن الموازنة العامة لم يقدروا بنود الموازنة بشكل صحيح، كما قد يعني وجود اختلاسات وتسبب في عملية الإنفاق.

والسبب الذي جعل مبدأ التوازن ذوا أهمية كونه مؤشر على حسن استخدام المال العام وكضمان الاستمرار الثقة في مالية الحكومية والمحافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي والسياسي للدولة؛

ولكن مع ظهور الأزمات المالية التي حلت في العالم بداية هذا القرن، وكثرة الحروب، خاصة الحرب العالمية الأولى والثانية، جاء العلم المالي الحديث بمفهوم آخر لهذا المبدأ،

¹ - السيد عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996، ص117.

² - طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص169.

إذ يعني أن تكون النفقات العامة للدولة في حدود مواردها وبما يتناسب مع الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي للدولة؛ فأصبح هدف الموازنة ليس فقط توازن الإيرادات مع النفقات بل يمكن استخدامها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية... الخ . فنجد بعض الدول قد تحقق عجز مؤقت في موازنتها لأسباب اقتصادية معينة، كمعالجة أزمة الكساد مثلاً، وذلك عن طريق تخفيض الضرائب مما يقلل من الإيرادات وقد تحدث عجز، أو عن طريق زيادة حجم الإنفاق العام.

المطلب الثالث: نشأة الميزانية وأهميتها

سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى نشأة الميزانية العامة للدولة وأهميتها:

أولاً: نشأة الميزانية

فكرة الميزانية ليست حديثة بل تعود إلى عقود قديمة، حيث أشار إليها القرآن الكريم في سورة يوسف عندما قام سيدنا يوسف عليه السلام بوضع موازنة عامة للإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لمصرفي ذلك الوقت . قال تعالى: ﴿ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ ۚ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ (55) وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُوا مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ ۚ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ ۚ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ (56) ﴾¹

ويرجع نشأة الميزانية في النظام الحديث إلى القرن السابع عشر عندما قامت في إنجلترا ثورة سنة 1688 م ثم انتشر نظام الميزانية في بلدان العالم ومن بينها فرنسا حيث اجتمعت الجمعية الوطنية الفرنسية في سنة 1789 وقررت عدم قانونية كل ضريبة لا تفرضها السلطة التشريعية، وقد كان الهدف من إقرار نظام الميزانية يرمى إلى فرض رقابة السلطة التشريعية على الحكومة حيث قرر البرلمان ضرورة موافقة النواب على ما يفرض من ضرائب ثم امتدت إلى ضرورة رقابة كيفية إنفاق المال العام وهكذا أخذت الميزانية

¹ - سورة يوسف، الآية 55-56.

شكلها النهائي وأصبح من الضروري موافقة المجالس النيابية على إيرادات الحكومة ونفقاتها لمدة سنة مقبلة وأصبحت ظاهرة موافقة المجالس النيابية على الميزانية من ابرز ما تميزت به الديمقراطيات التقليدية منذ القرن التاسع عشر وكانت الميزانية في الدول الإسلامية عبارة عن ما يتجمع عند رسول الله(ص) من الصدقات والزكاة ينفقها على المصلحة العامة فتوضع في بيت المال وتوزع على المسلمين بعد إخراج خمسها للنبي وأهل بيته وفي عهد الخلفاء الراشدين توسعت موارد الخزينة وانتظمت نفقاتها وقسم في كتاب الخراج موارد الدولة إلى ثلاث خزائن، خزينة الأخماس وخزينة الخراج وخزينة الصدقات

أما في الجزائر، فقبل الاحتلال الفرنسي كانت شؤونها المالية تضبط حسب هذا النظام أي حسب أحكام الشريعة الإسلامية من حيث الإيرادات والنفقات، وكانت تصك نقودها وتنظم ميزانيتها حسب الأنماط المرعية في أحكام الشريعة الإسلامية والذي كان يتكلف بيت المال هو " الخزناجي "وهو بمثابة وزير المالية في الوقت الحالي، وبعد الاحتلال مباشرة احدث المحتل الفرنسي لجنة الحكومة وألغيت وظيفة الخزناجي وألحقت أموال الدولة الجزائرية بأموال الدولة الفرنسية ورغم هذا العمل الاستعماري بقي الأمير عبد القادر يدير شؤون دولته التي نظم أموالها حسبما كان جاري به العمل قبل الاحتلال مع بعض الإضافات التي اقتضتها حالة الحرب التي كانت قائمة ضد الوجود الفرنسي، وحتى بعد سقوط دولة الأمير عبد القادر ظهرت تنظيمات مالية خاصة بالمقاومة الجزائرية عبر كفاحها من اجل استرداد سيادة الجزائر، وفي هذا الصدد لقد شكلت الثورة الجزائرية التي اندلعت في أول نوفمبر 1954 قيادة لها كلفت بتسيير شؤون الثورة بما فيها الأموال العامة حيث عين السنة 1957 عضو من لجنة التنسيق والتنفيذ كلف بمالية الثورة الجزائرية وكانت تتكون الميزانية من الإيرادات التي تأتي من التبرعات والاشتراكات وغيرها

وتتفق على شراء الأسلحة والتمويل الخاص بجيش التحرير الوطني والأجهزة التابعة للثورة.

وفي شهر 19 سبتمبر 1958 شكلت الحكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية وعين وزير المالية من بين أعضائها ومن مهامه إعداد الميزانية وبعد إعادة دولة الجزائر سيرها اهتمت بالميزانية.¹

ثانيا: أهمية الميزانية العامة

كشفت التجارب المالية في مختلف دول العالم وبالأخص منذ الثلاثينات عن تطور وظائف الموازنة العامة مما جعلها تحظى بأهمية متزايدة ذات إبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية في جميع الدول نبرز أهمها فيما يلي²:

1- الأهمية الاقتصادية للموازنة العامة: لقد أصبحت الميزانية العامة في المالية الحديثة أهم وثيقة اقتصادية تملكها الدولة لكونها توفر المعلومات تتعلق بأثر السياسات الحكومية في استخدام الموارد على مستوى التوظيف والنمو الاقتصادي وتوزيع الموارد داخل الاقتصاد، قد تستخدم الميزانية العامة لتحقيق هدف العمالة الكاملة كما تستخدم أيضا كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولهذا أصبحت الميزانية الأداة الرئيسية للتدخل في الحياة الاقتصادية وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التوازن الاقتصادي، ولهذا أصبحت الميزانية الأداة الرئيسية للتدخل في الحياة الاقتصادية وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التوازن الاقتصادي، كما تعتبر جزء من الخطة المالية أداة لتنفيذها.

2- الأهمية الاجتماعية للميزانية: تستخدم الميزانية العامة كأداة لتحقيق أغراض اجتماعية، فهي تعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي والقضاء على التفاوت بين دخول

¹ - علي زغودود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص-ص 67-69.

² - طارق الحاج، مرجع سابق، ص-ص 158-161

الأفراد، مع ضمان وصول بعض الخدمات العامة دون مقابل للفئة عديمة الدخل أو ذات الدخل.

3- الأهمية المحاسبية للميزانية: إن أهمية الميزانية من الناحية المحاسبية تبدو واضحة فيما يتعلق بتحديد أنواع حسابات الإيرادات والنفقات التي ينبغي على المصالح الحكومية إمسакها لتنظيم معاملاتها المالية، إذ يمسك لكل نوع من الإيرادات والنفقات حساب خاص وفقا لطريقة ومدة اعتماد الميزانية.

المبحث الثاني: مراحل إعداد الميزانية العامة

يمر إعداد الميزانية بمراحل وإجراءات معينة تلتزم بها السلطة التنفيذية، ولكنها عند اتخاذ هذه الخطوات تراعي مجموعة من القواعد التي يقررها علم المالية، وعليه سوف نتطرق إلى مراحل إعداد الميزانية.

المطلب الأول: مرحلة تحضير الميزانية العامة

تتولى الحكومة مهمة تحضير الميزانية العامة من حيث الإيرادات والنفقات حتى يتسنى إدراجها في مشروع الميزانية بحيث¹:

1- تتحمل السلطة التنفيذية أي الحكومة في مختلف بلاد العالم مسؤولية تحضير الميزانية وقد تشارك بعض المجالس البرلمانية في بعض البلاد في عملية تحضير الميزانية، ويبقى مع ذلك عبء مسؤولية تحضير الميزانية على عاتق الحكومة بصفة أساسية.

2- ويرجع تحمل السلطة التنفيذية لهذه المسؤولية لعدد من الأسباب من أهمها أن الحكومة بأجهزتها المختلفة اقدر على تقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة من المجالس البرلمانية التي قد تنتزع لإرضاء الناخبين إلى المبالغة في النفقات العامة بما ينطوي على الإسراف الضار.

3- وفي كثير من البلدان العالم يتولى وزير المالية الدور الرئيسي في تحضير الميزانية، ويعطي هذا الدور لوزير المالية نفوذا سياسيا لا يتمتع به غيره من الوزراء.

4- ويتم الاتفاق بين وزير المالية وبين كل من زملائه الوزراء على ميزانية كل وزارة أو قطاع، وعند الاختلاف في الرأي يعرض الخلاف عادة على رئيس الجمهورية وإذا كان

¹ - علي زغدود، مرجع سابق، ص101.

وزير المالية هو الذي يتولى بصفة أساسية تحضير الميزانية في كثير من البلدان كإنجلترا وفرنسا والجزائر فان بعض الدول الأخرى لا تتبع هذا الأسلوب، كالولايات المتحدة الأمريكية إذ يتركز تحضير الميزانية بين يد رئيس الجمهورية ويتم إعداد مشروع الميزانية بناء على توجيهاته لمعاونيه في هذا الخصوص وبعد تقدير الإيرادات العامة الذي تغلب عليه الطبيعة الفنية، وتقدير النفقات العامة الذي يثير الكثير من البحث الذي يتجاوز التقدير الفني للنفقات العامة ويتعلق بالأولويات التي يتم الإنفاق عليها وفقا لخطة الدولة أو سياستها في هذا الخصوص.

وهكذا فان من الحكمة بمكان أن تتولى الحكومة تحضير الموازنة العامة، وتبدأ هذه المرحلة عادة بقيام اصغر الوحدات الحكومية التابعة للوزارات والمؤسسات والهيئات والمصالح العامة، كل واحدة منها بإعداد تقديراتها لما يلزمها من نفقات، وما تتوقع أن تحصل عليه من إيرادات خلال السنة المالية، وإذا كان هناك اتفاق حول ضرورة قيام السلطة التنفيذية بتحضير الميزانية، فان هناك اختلاف حول تسمية الجهة ودورها في التحضير الإعداد، ففي إنكلترا يتمتع وزير المالية (الخزانة) بمركز خاص وسلطات واسعة تجاه زملاءه توصياته، التي تقدر النفقات في إطارها، كما يجمع تقدير الإيرادات للوزارات المختلفة، وقد يطلب إجراء بعض التعديلات أو يقبل أو يرفض التقديرات التي يضعها الوزراء الآخرون.

ولابد أن يراعي أثناء وضع مشروع ميزانية نفقات كل وزارة الأمور التالية¹:

- الخطة الاقتصادية للدولة ونصيب كل وزارة من المشاريع المقررة بموجب هذه الخطة؛
- التعليمات الصادرة والمقررة في مجلس الوزراء؛
- حالة الخزينة العامة.

يقوم وزير المالية بدور أساسي في إعداد الميزانية من خلال المهام التالية:

¹ - الدكتور خالد الخطيب، الدكتور احمد الشامية، المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن 2007، ص 300.

- يجمع مشاريع ميزانيات النفقات الواردة إليه من مختلف الوزارات؛
 - يتحمل مسؤولية تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات.
- مهما تعددت أنظمة تحضير الموازنة العامة فانه من المتفق عليه أن تقوم السلطة التنفيذية بتحضير الموازنة وإعدادها، ويرجع ذلك إلى العديد من المبررات أهمها:
- معرفة إدارات الحكومة باحتياجاتها من النفقات مما يجعلها اقدر من غيرها على تحمل مسؤولية إعداد التقديرات المتعلقة بهذه النفقات؛
 - توافر إمكانيات تحديد الحاجات العامة وأولوياتها لدى السلطة التنفيذية بأقل تأثير ممكن من جانب الضغوط الخاصة فالسلطة التنفيذية تكون اقدر من الهيئة النيابية على تحديد مسار النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وفقا لما تحصل عليه إداراتها من بيانات وإحصاءات وخبرات تمكنها من سلامة تقدير الإمكانيات المتاحة للبلاد.
- ولهذا تتولى السلطة التنفيذية (الحكومة) مهمة تحضير وإعداد الموازنة العامة حيث تقوم كل وزارة والهيئات والوحدات التابعة لها بإعداد تقديراتها من النفقات وما تتوقع أن تحصل عليه من إيرادات خلال السنة المالية المطلوبة إعداد موازنتها لان هذه الوحدات والهيئات اقدر من غيرها على وضع منهاج نفقات وإيراداتها ثم تتولى الوزارة المختصة وهي وزارة المالية بفحص تقدير كافة الوزارات وتقييمها ثم تنسيقها في مشروع واحد متكامل وهي الموازنة العامة ثم ترفع مع البيان المالي إلى السلطة التشريعية لفحصها واعتمادها.

وتمر أشغال تحضير الميزانية بعدة مراحل هي¹:

- 1- **الأشغال التمهيدية:** تنطلق أشغال تحضير الميزانية بوزارة المالية وبالأخص في مديرية الميزانية بمساعدة المصالح الأخرى (الوزارة المالية)(مديريات الضرائب،

¹ - يلس شاوش بشير، مرجع سابق، ص 66-71.

الخزينة، التأمين، المراقبة، المالية... الخ)، وذلك بإجراء تقدير أولي لمجمل موارد ونفقات الدولة، كما يشمل التقرير الموجه إلى الحكومة إضافة إلى ذلك اقتراح توجيهات تخص الميزانية.

2- **مناقشات مجلس الحكومة:** وبناء على تقرير وزارة المالية (مديرية الميزانية) وكذا السياسة الاقتصادية للبلاد يحدد مجلس الحكومة التوجيهات العامة والمبادئ التي يجب أن تقود أشغال تحضير الميزانية، كما يحدد القطاعات التي تحظى بالأولوية ويوصى بترشيد النفقات والإقلال منها إن أمكن، وقد تنطلق هذه الأشغال بناء على توجيهات رئيس الجمهورية الواجب احترامها (عند وضع الميزانية)، وتنتهي مداوات الحكومة بتقديم توجيهات لوزير المالية عند وضع الميزانية.

3- **منشورات مديرية الميزانية:** تقوم مديرية الميزانية بإعداد منشور لكافة الوزارات تحدد لهم المبادئ الواجب احترامها عند إعداد الميزانية نذكر منها:

- إعلام كافة الوزارات بالإمكانات المالية المحدودة للدولة؛
- التذكير بمبدأ التقشف وضرورة الاستخدام المحكم للأموال العامة؛
- التأكيد على ضرورة تقديم الاقتراحات في جدول معين وإرفاقها بتقرير عام لتبريرها.

4- **تحضيرات الميزانية على مستوى الدوائر الوزارية:** بمجرد تلقي الوزارات لمنشور مديرية الميزانية، تقوم المديرية العامة للمالية بكل وزارة بتحضير مشروع ميزانيتها وجمع كافة الوثائق المتعلقة بهذه العملية وتكييفها مع توجيهات كل من الحكومة ومديرية الميزانية، وعندما تضبط جميع الاقتراحات وتتم المصادقة عليها من طرف الوزير المعني تقوم المديرية العامة للمالية بتحديد مشروع ميزانية الوزارة الذي يعرض على وزير المالية.

5- **الفحص النقدي للاقتراحات الوزارية:** أثناء تحضير كل وزارة لمشروع ميزانيتها تقوم مديرية المالية لوزارة المالية بجمع المعلومات والوثائق التي تمكنها من تقدير احتياجات كل وزارة، مثل فحص الوضعية الحسابية للسنة المالية المنصرمة، تقارير المراقب المالي، وضعية الالتزام بالنفقة لغاية أول أوت من السنة الجارية...الخ، وبمجرد حصولها على جميع مشاريع ميزانيات كل وزارة تقوم بفحصها وتقييمها لاسيما المبلغ الإجمالي للإعتمادات المطلوبة، وتنتهي هذه الفحوص إما بمنح الموافقة على هذه الاقتراحات أو طلب تعديلها؛ وعلى هذا الأساس تنطلق المناقشات بين وزارة المالية وممثلي الوزارات الأخرى، في جهة تدافع الوزارات على اقتراحاتها، بينما تطالب وزارة المالية بضرورة تخفيض الاعتمادات خاصة إذا كانت مبالغ فيها، وذلك قصد تقريب وجهات النظر.

وبعد تذليل الصعاب يتكفل وزير المالية بوضع المشروع التمهيدي للميزانية الذي يعرض على مجلسي الحكومة والوزراء للمصادقة عليه قبل أن يقدم إلى البرلمان لمناقشته والتصويت عليه.

* **أساليب تقدير الميزانية:** يقصد بتقدير الميزانية تقدير النفقات والإيرادات.

➤ **تقدير النفقات:** لا توجد قاعدة معينة لتقدير النفقات، فهو متروك للموظفين المسؤولين على عملية تحضير الميزانية، إلا انه تراعي في ذلك عادة النفقات التي صرفت فعلا في السنوات المالية السابقة ويتقرر على أساسها ما تدعو الحاجة إلى زيادته أو ما يمكن إنقااصه.

➤ **تقدير الإيرادات:** وهي من اختصاص وزارة المالية وحدها فهي عملية جد صعبة نظرا للعوامل المتقلبة التي تتحكم فيها. ومن الأساليب المستعملة نذكر:

- **التقدير القياسي:** أي تقدير أرقام إيرادات السنة القادمة بالقياس إلى أرقام الإيرادات الفعلية المحصل عليها في الدورة المالية الأخيرة، فمثلا لتقدير ميزانية 2009 يجب الاعتماد على أرقام الجباية بالنسبة لدورة 2007، من مزايا هذا الأسلوب أنه سهل الاستعمال. أما من عيوبه فإنه أسلوب آلي حيث يفترض اقتصادا مستقرا ولا يراعي التقلبات الاقتصادية (أي الدورات الاقتصادية، حيث إذا كانت نسبة القياس مزدهرة سيكون هناك فائض والعكس).

- **أسلوب التقدير الوسيط:** يعتمد هذا الأسلوب على أرقام الإيرادات المحصل عليها فعلا في عدد من السنوات سابقة، فتأخذ المعدل الوسطي لها ويعتبر رقما تقديريا للجباية بالنسبة للسنة المالية القادمة.

الجدول رقم (1-1): أسلوب التقدير الوسيط

الوحدة: مليار دج

السنة	مبلغ الإيرادات	مقدار الزيادة %
2002	1500	—
2003	1451	(-49)
2004	1528	77
2005	1635	107
2006	1638	3
2007	1831	193
2009	؟؟؟	؟؟؟

المصدر: بلس شاوش بشير، مرجع سابق، ص72.

إذن يكون متوسط الزيادة كمايلي:

$$66,2 = \frac{(49-) + 77 + 107 + 3 + 193}{5}$$

وبالتالي لتقدير إيرادات سنة 2009 نضيف معدل الزيادة إلى آخر سنة مالية

$$1831 + 66,2 = 1897,2 \text{ مليار دج.}$$

لكن هذا الأسلوب لم يؤدي إلى نتائج مطابقة، إذ لم يراعي الدورة الاقتصادية.

- أسلوب التقدير المباشر: من مميزات هذا الأسلوب أنه يترك الحرية للمسؤولين عند عملية تقديرا الإيرادات على أن تكون الحكومة مسؤولة عن نتائج هذا التقدير أمام البرلمان، حيث لم يعد تحضير الميزانية حسابية مهما بل أصبح مهمة تحليلية تأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية المؤثرة في الإيرادات؛على سبيل المثال تم تحضير قانون المالية لسنة 2008 على أساس المؤشرات التالية¹:

- سعر البرميل النفط الخام ب 19 دولار؛

- المعادلة النقدية دينار/ دولار (سعر الصرف) محددة ب 72 دينار للدولار الواحد؛

- زيادة الواردات ب 10%؛

- النمو الاقتصادي بنسبة 5,8%؛

- سنة التضخم قدرها 3%.

¹ - يلس شاوش بشير، مرجع سابق، ص72.

المطلب الثاني: مرحلة اعتماد الميزانية (التصويت)

لا يعتبر مشروع الميزانية العامة ميزانية تلتزم الحكومة بتنفيذها إلا بعد اعتماده من السلطة المختصة طبقا للنظام السياسي لكل دولة، والسبب الرئيسي في ذلك أن الميزانية العامة تمثل تدفقات مالية يترتب عليها إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي بين الطبقات والفئات والأفراد، وبالتالي تحرص الدول المحتلة على ضرورة اعتماد السلطة الممثلة للشعب أي السلطة التشريعية، لمشروع الميزانية حتى يصبح قابلا للتنفيذ والسلطة المختصة باعتماد الميزانية هي المجلس التشريعي، ويتم اعتماد الميزانية داخله بإجراءات معينة تختلف باختلاف دستور كل دولة¹.

فمرحلة اعتماد الميزانية² هو مبدأ جاري العمل به في معظم الدول أي لا تكون ميزانية الدولة قابلة للتنفيذ إلا بعد التصديق عليها من طرف السلطة التشريعية. وفي الجزائر فإن القواعد المتعلقة بالمصادقة على الميزانية العامة في الدستور أولا ثم القانون 17-84 والقانون العضوي المتضمن تنظيم المجلس الشعبي الوطني والمجلس الأمة (قانون رقم 99-02 المؤرخ في 8 مارس 1999، الجريدة الرسمية العدد 15).

1- المناقشة: لتمكين البرلمان من أداء وظيفته على أحسن وجه لا بد من منحه متسع من الوقت لدراسة المشروع، حيث حددت المادة 67 بعد تعديلها (أي قانون رقم 89-24 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989 يعدل ويتمم القانون رقم 84-17، الجريدة الرسمية العدد 1) تاريخ 30 سبتمبر من السنة التي تسبق السنة المالية المعنية كحد أقصى للحكومة لإيداع مشروع قانون المالية.

¹- محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 439.

²- يلس شاوش بشير، مرجع سابق، ص 74.

ثم تجري مناقشة المشروع بالنسبة لغرفتي البرلمان (المجلس الشعبي و المجلس الأمة) على مستويين:

- على مستوى اللجان: حيث تضم غرفتي البرلمان عدة لجان أهمها لجنة التخطيط والمالية المكلفة بدراسة مشروع الميزانية دراسة مدققة تمهيدا للمناقشات التي سيقوم بها النواب في جلسة عامة.

- في جلسة العامة: تتم دراسة المشروع على مرحلتين متتاليتين: المناقشة العامة والمناقشة مادة مادة، حيث يشرع في المناقشة بالاستماع إلى ممثل الحكومة وهو وزير المالية عادة الذي يوضح للنواب سياسة الحكومة وأسباب وضع المشروع بالشكل المعروض، ويتقدم بعد ذلك مقرر اللجنة المالية ليتلو تقريره يحل من خلاله مشروع الميزانية ويشرح أسباب التعديلات المقترحة إن وجدت، ثم يتدخل بعد ذلك النواب ليبدا بآرائهم لتتم عملية التصويت.

2-التصويت: يجري التصويت على مشروع الميزانية وقانون المالية طبقا للأحكام المنصوص عليها في المادة 70 من القانون 84-17، حيث يتم التصويت على موارد الميزانية بصفة إجمالية، أما فيما يخص النفقات فيصوت على نفقات التسيير الموزعة، حسب كل دائرة وزارية، كما يصوت على نفقات التجهيز الموزعة حسب كل قطاع(في حالة عدم التصويت اطلع على المادة 69 من القانون 84-17).

ملاحظة: أوجب دستور 1996 على البرلمان أن يصادق على قانون المالية خلال مدة أقصاها 75 يوم من التاريخ إيداعه، وفي حدود هذه الآجال منح القانون المجلس الشعبي الوطني مدة 47 يوم، والمجلس الأمة مدة 20 يوم للتصويت. وفي حالة الخلاف بين الغرفتين يمنح للجنة متساوية الأعضاء أجل 8 أيام للبت في شأنه.

تقوم السلطة التشريعية باعتماد وإيجاز الميزانية وهي السلطة التشريعية فهذا الاعتماد شرط أساس لا غنى عنه لوضع الميزانية موضع التنفيذ وذلك طبقا للقاعدة المشهورة "أسبقية الاعتماد على التنفيذ".

وقد تنشأ حق السلطة التشريعية في اعتماد الموازنة وإقرارها من حقها في الموافقة على الضرائب وعلى مراقبة موارد الدولة عامة، إذ من الواضح أن هذا الحق، أي على النفقات وهذا أمر بديهي، إذ لا فائدة ترجى من مراقبة الإيرادات طالما أن الحكومة ستستشار بسلطة إنفاقها كيفما يحلو لها.

ويمر اعتماد الموازنة داخل المجلس التشريعي بثلاث مراحل على النحو التالي:

أ- مرحلة المناقشة العامة: حيث يعرض مشروع الميزانية العامة للمناقشة العامة في البرلمان وهذه المناقشة تنصب غالبا، على كليات الميزانية العامة وارتباطها بالأهداف القومية كما يراها أعضاء المجلس.

ب- مرحلة المناقشة التفصيلية المتخصصة: وتضطلع به لجنة متخصصة متفرعة عن المجلس النيابي (لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية) ولها أن تستعين بما تراه من خبراء استشاريين من خارج البرلمان، وتقوم اللجنة بمناقشة مشروع الميزانية في جوانبها التفصيلية ثم ترفع بعد ذلك تقريرها إلى المجلس.

ج- مرحلة المناقشة النهائية: حيث يناقش المجلس مجتمعنا تقرير اللجنة، ثم يصير التصويت على الميزانية العامة بأبوابها وفروعها وفقا للدستور والقوانين المعمول بها في هذا الشأن.

وبطبيعة الحال، تتوقف كفاءة السلطة التشريعية في فحصها لمشروع الميزانية العامة على الاعتبارات متعددة منها توفر قدر وافي من الإحاطة بمختلف جوانب النشاط الحكومي ومكونات ميزانية الدولة، فضلا عن توفر المعلومات المالية والاقتصادية لدى

المجلس ووصولها إليه في الوقت المناسب، مدى نضج المؤسسات السياسية والاقتصادية والנقابية، حيث كلما كانت هذه المؤسسات ناضجة توفرت للسلطة التشريعية قوة سياسية يمكن أن ترفع تأثير تلك السلطة في اعتماد وإقرار البرامج الاقتصادية والمالية، وعلى العكس كلما كانت هذه المؤسسات غير ناضجة كلما كانت السلطة التشريعية ضعيفة وكان تأثير السلطة التنفيذية أقوى.

إذا وافق البرلمان على مشروع الميزانية العامة، فإنه يقوم بإصدارها بمقتضى قانون يطلق عليه "قانون المالية" وهو قانون يحدد الرقم الإجمالي لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة، ويرفق به جدولان: يتضمن الأول بيانا تفصيليا للنفقات، والثاني بيانا تفصيليا للإيرادات.

ولقد ثار الخلاف حول ما إذا كان قانون المالية يعد قانونا بالمعنى الفني الدقيق للكلمة، خاصة وأنه لا يقرر قواعد عامة مجردة وإنما يقرر فحسب اعتماد البرلمان لمبالغ الإيرادات والنفقات الواردة في الميزانية، ودون ما دخول في تفاصيل النقاش حول هذا الموضوع فإن قانون المالية يعد قانونا بالمعنى العضوي لكونه صادرا من السلطة المختصة بالتشريع.

المطلب الثالث: مرحلة تنفيذ الميزانية

تتولى السلطة التنفيذية مهمة تنفيذ الميزانية، من خلال وزارة المالية بصورة أساسية وكذلك من خلال سائر الوزارات وفقا للإعتمادات التي فتحت لها في الميزانية؛ على أن ما تقوم به الحكومة من أعمال في مجال تنفيذ الميزانية ينقسم إلى أعمال إدارية يقوم به موظفون إداريون يرتبون على الدولة حقوقا للغير، وإلى أعمال حسابية يتولاها أمناء

الصناديق و الجباية. وإذا كان الموظفون و الإداريون يتولون سلطة الأمر والإقرار، فإن أمناء الصناديق يتولون مهمة التنفيذ المادي¹.

وبمعنى آخر، فإن هذه المرحلة تمثل انتقال الميزانية العامة من التطبيق النظري إلى حيز التطبيق العملي الملموس فتتولى الحكومة، ممثلة في وزارة المالية، تحصيل وجباية الإيرادات الواردة والمقدرة في الميزانية، كما تتولى الإنفاق على الأوجه المدرجة في الميزانية، ولضمان تنفيذ الميزانية في الأوجه المحددة لها، فقد اقتضى الأمر إيجاد وسائل مختلفة لمراقبة الميزانية للتأكد من مراعاة واحترام المكلفين بالتنفيذ كافة القواعد المالية أثناء ممارستهم لوظائفهم².

أولاً: مراحل تنفيذ النفقات العامة

تمر عملية صرف النفقة بمرحلتين متتاليتين: المرحلة الإدارية ينفذها الأمر بالصرف وتليها المرحلة الحسابية ويقوم بها المحاسب العمومي.

1- المرحلة الإدارية:

تنفذ هذه المرحلة من خلال ثلاث فترات كما يلي³:

أ- الالتزام بالنفقة: عرفته المادة 19 من القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية على انه "الإجراء الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين". بمعنى سبب أو علة وجود النفقة. ويجب على الأمر بالصرف قبل الإقدام على عملية الالتزام بالنفقة أن يتأكد من توفر الاعتمادات المخصصة لهذه النفقة وكفايتها كما عليه أن يراعي تاريخ اختتام الالتزام بالنفقة.

¹ فوزي عطوي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 397 .

² -سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 333 .

³ - يلس شاوش بشير، مرجع سابق، ص120.

ب- تصفية النفقة: تسمح التصفية طبقاً للمادة 20 من قانون المحاسبة العمومية "بالتحقيق على أساس الوثائق الحسابية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية"، ويرجع سبب تمييز الالتزام بالنفقة عن التصفية إلى عدم قدرة الإدارات العمومية في كثير من الحالات على تحديد المبلغ الصحيح والدقيق للنفقة وفق الالتزام بها، حيث تكتفي بوضع مبلغ تقديري إلى حين تحقيق المبلغ الحقيقي بعد تأدية الخدمة الفعلية، مثال: لا يدفع المرتب الشهري للموظف العام إلا عند نهاية الشهر.

ج- الأمر بالصرف (دفع) النفقة: وهو أمر كتابي يوجهه الأمر بالصرف إلى المحاسب العمومي ليدفع لشخص معين مبلغ الدين المحدد مقداره وطبيعته، فحسب المادة 21 من قانون المحاسبة العمومية "يعد الأمر بالصرف أو تحرير الحوالات. الإجراء الذي يأمر بموجبه دفع النفقات العمومية". بمعنى يتخذ هذا الأمر الكتابي شكل الحوالة.

2- المرحلة الحسابية (دفع النفقات): تتمثل هذه الرحلة في دفع النقود من الخزينة العمومية للدائنين كما عرفته المادة 22 من قانون المحاسبة العمومية بأنه "الإجراء الذي يتم بموجبه دفع الدين العمومي"، بمعنى أنه التصرف الذي تتحرر بواسطة الهيئات العمومية من ديونها ويقوم المحاسب العمومي بتنفيذ هذه العملية بالإضافة إلى مهمة مراقبة النفقة والتأكد من صحتها.

ثانياً: مراحل تحصيل الإيرادات العامة

تتم عملية تحصيل الإيرادات العامة بثلاث عمليات مراحل إدارية على الإثبات والتصفية والأمر بالتحصيل لتكتمل بمرحلة محاسبية وهي التحصيل كما يلي:

1- المرحلة الإدارية: وتتم من خلال ثلاث عمليات

أ- الإثبات: أي إثبات حق الخزينة العمومية (الدولة) على الغير (ففي الضريبة

مثلا يأتي الإثبات بعد حدوث الفعل المنشأ للضريبة).

ب- التصفية: تحديد الحساب الدقيق للدين.

ج- الأمر بالتحصيل: وهو سند يصدره الأمر بالصرف يستدعي فيه المكلف لدفع

ما عليه اتجاه الخزينة العامة.

2- المرحلة المحاسبية: أو التحصيل وهو إجراء يقوم به المحاسب العمومي يتم

بموجبه إبراء ذمة الأشخاص من اتجاه الخزينة العامة.(يتحصل المحاسب على

المبلغ المحدد في السند من الأشخاص المدينين).

المطلب الرابع: مرحلة الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة:

تعد هذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة التي تمر بها الميزانية العامة للدولة، وتسمى

مرحلة مراجعة تنفيذ الميزانية، والهدف منها هو التأكد من أن تنفيذ الموازنة قد تم على

الوجه المحدد للسياسة التي وضعتها السلطة التنفيذية وأجازتها السلطة التشريعية، وبمعنى

آخر أن كل عملية مالية يقوم بها أي مشروع تستلزم وجود رقابة مالية من نوع معين، فمن

باب أو ليتكون الحاجة إلى المراقبة على تنفيذ الموازنة العامة أكثر ضرورة وحيوية، وذلك

بسبب: كبر حجم عملياتها، وما ترتبط به هذه العمليات من آثار توزيعية للدخل القومي

الحقيقي بين الأفراد والفئات والطبقات، أخيرا ما تسهم به هذه الموازنة في التطور العام،

الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع¹.

¹-محمود حسين الوادي وآخرون، المالية العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2000، ص60.

وبناء على ذلك فإن الهدف الأساسي من الرقابة على تنفيذ الموازنة هو ضمان تحقيقها لأقصى قدر من المنافع للمجتمع في حدود الساسة العامة للدولة.

تمارس الرقابة على تنفيذ الميزانية حسب الأشكال الثلاثة التالية¹:

1- الرقابة الإدارية: هذه الرقابة تقوم بها السلطة التنفيذية على نفسها، فقد يقوم بها

الرؤساء على مرؤسيهم أو موظفو وزارة المالية على الوزارات الأخرى، ويطلق عليها أيضا بالرقابة الداخلية، وهذه الرقابة على نوعين:

أ- رقابة لاحقة للصرف: وهي التي تحصل بعد الانتهاء من صرف الأموال أو مع انتهاء السنة المالية، فهي إذن وسيلة للمحاسبة والعقاب لأنها تكتشف الأخطاء بعد وقوعها ولا تمنع المخالفة المالية، وتكون هذه الرقابة إما على الحسابات، وتتلخص في إعداد حسابات شهرية، وربع شهرية وسنوية لكل وزارة أو دائرة أو هيئة حكومية، ويقوم محاسب كل جهة حكومية عند إعداد الحسابات بالتأكد من سلامة المركز المالي للوزارة أو هيئة الحكومية، وبمراجعة دفاتر الحسابات المختلفة ويضع عن كل هذا تقرير يرسله مع الحسابات إلى الجهات المختصة في وزارة المالية، وأما على الخزائن المالية، ويقصد من هذه الرقابة التأكد من عدم حدوث سرقات مالية وغيرها.

وتشمل الرقابة اللاحقة للصرف على الإيرادات العامة أيضا وليس فقط

النفقات العامة فقط.

ب- رقابة سابقة للصرف: وهي رقابة وقائية، تمنع وقوع الخطأ المالي، وتعالجه

قبل حدوثه يقوم بها الرؤساء وموظفو وزارة المالية في جميع وزارات وهيئات

¹ - طارق الحاج، مرجع سابق، ص 181-183.

الدولة، وعلى المحاسبين التأكد من أن أوامر الصرف منسجمة مع القوانين والأنظمة والتعليمات المالية الصادرة بهذا الخصوص.

2- الرقابة البرلمانية: وهي رقابة خارجية تقوم بها السلطة التشريعية عن طريق مراقبة تنفيذ السلطة التنفيذية للموازنة، وتستطيع السلطة التشريعية أن تبشر هذا الحق بوسائل ثلاث:

أ- طلب تعديل الاعتمادات الواردة في الموازنة ونقلها من باب لآخر، أو طلب فتح اعتمادات جديدة.

ب- استعمال أعضاء السلطة التشريعية لحقهم في استجواب أعضاء الوزارة وسؤالهم عن أي معلومة مالية.

ج- مناقشة واعتماد الحساب الختامي للدولة، وتؤدي الرقابة البرلمانية إلى مسؤولية الوزراء سياسيا، بل وإلى مسؤوليتهم المدنية والجزائية في بعض الدول.

3- الرقابة عن طريق هيئة مستقلة: وهي رقابة خارجية، تتولاها هيئة مستقلة كاستقلال القضاء، ولا تستطيع أي جهة أن تتدخل في عملها أو توقفه، ومسميات هذه الهيئات المستقلة تختلف من دولة لأخرى، ففي فرنسا يطلق عليها "محكمة الحسابات" وفي إنجلترا "المحاسب العام"... الخ.

المبحث الثالث: نفقات الميزانية العامة وإيراداتها

لكي تقوم الدولة بالإنفاق العام، فلا بد أن تتوفر لها الموارد اللازمة لذلك، أي أن الوسائل التمويلية وتمثل هذه الأخيرة دخولا للدولة يطلق عليها الإيرادات و النفقات العامة.

المطلب الأول: النفقات العامة

تعكس النفقات العامة دور الدولة وتطورها، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارس إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة تطورت النفقات العامة حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها، وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والسياسة الاقتصادية. وتهدف دراسة النفقات العامة إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسيير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة¹.

وعلى هذا الأساس، فإن دراستنا للنفقات العامة تتضمن النقاط التالية:

أولاً: تعريف النفقات العامة

يمكن تعريف النفقة العامة على أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام².

ويتضح من هذا التعريف أن النفقة العامة تتكون من ثلاث عناصر كما يلي³:

¹ - علي لطفي، المالية العامة، دراسة تحليلية، مكتبة عين الشمس، مصر، 1995، ص182.

² - احمد جامع، علم المالية العامة، الجزء الأول، دار النهضة العربية، 1970.

³ - درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (1990-2004)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص160.

1- النفقة العامة مبلغ نقدي: تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، أي كل ما تتفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاجية، أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة، يجب أن يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في مجال النفقات العامة.

وعلى هذا الأساس، فإن الوسائل غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول على متطلباتها جبرا وبدون مقابل كما في حالات السخرة والاستيلاء أو بدفعها مقابل محدود بجانب منحها لبعض المزايا العينية مثل إتاحة السكن المجاني لبعض موظفيها في بعض المباني التابعة لها لا تدخل في إطار النفقات العامة.

إن اشتراط أن تتخذ النفقة العامة شكلا نقديا قد جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل عبر التطور الاقتصادي أهمها:

أ- الانتقال من الاقتصاد العيني أين أصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات، وقد اندثر نظام المقايضة؛

ب- انتشار الأفكار الديمقراطية وتخلي الدولة من عنصر القوة (عمل السخرة والاستيلاء الجبري)؛

ج- محاولة تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع (إعادة توزيع الدخل)؛

د- تيسير عملية الرقابة على تنفيذ النفقات بهدف تحقيقها الأهداف التي خصصت لها، ومن الواضح أن هذه الرقابة تكون صعبة في حالة النفقات غير النقدية.

2- صدور النفقة من الدولة أو احد تنظيماتها: بعد اشتراط صدور النفقة من جهة عامة-الدولة أو تنظيماتها-ركنا أساسيا لوجود النفقة، ويدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العامة و الدولة و الهيئات العامة الوطنية والمؤسسات العامة، كما يندرج تحتها أيضا نفقات المشروعات العامة، فخضوع هذه

المنشآت لتنظيم تجاري في إدارتها وسعيها لتحقيق الربح لا يخفي طبيعتها كجهاز من أجهزة الدولة يقوم بنشاط مميز قصد تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية معينة، فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة ضمن القوانين المعمول بها و المصادق عليها من طرف البرلمان.

أما إذا صدرت النفقة من أفراد أو مؤسسات خاصة (خيرية مثلا) فلا تعد نفقة عامة لأنها لم تخرج من خزينة الدولة.

وأخيرا لكي تعد النفقة من النفقات العامة يشترط أن يكون الأمر بها شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للأمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو الخاصة، والمقصود بالشخص المعنوي العام ذلك الشخص الذي تنظم قواعد القانون العام علاقاته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

ولقد استند الفكر المالي في سبيل تحديد طبيعة هذا الاتفاق معيارين إحداهما قانوني والثاني وظيفي، كما يلي¹:

أ- المعيار القانوني: فطبقا لهذا المعيار، تتحدد طبيعة النفقات على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق وبناء على هذا تعتبر النفقات على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق وبناء على هذا تعتبر النفقات عامة إذا صدرت عن شخص معنوي عام، وتعتبر خاصة إذا قام بها الأفراد و المؤسسات الخاصة، أي أن هذا المعيار يستند إلى اختلاف طبيعة نشاط أشخاص القانون العام عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص، هذا بالإضافة إلى أن نشاط القانون العام يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة ويعتمد على السلطات الآمرة، في حين يهدف نشاط أشخاص القانون الخاص إلى تحقيق المصلحة الخاصة معتمدا في ذلك على التعاقد.

¹ - درواسي مسعود، مرجع سابق، ص162.

ب-المعيار الوظيفي: يستند هذا المعيار أساسا على طبيعة الوظيفة والاقتصادية للشخص القائم بالإنفاق، وليس على الطبيعة القانونية للشخص القائم به، وبناء على ذلك تعتبر النفقات عامة إذا قامت بها الدولة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها، أما النفقات التي تقوم بها الأشخاص الخاصة فإنها تعتبر نفقات خاصة وقد تعتبر النفقات التي تقوم بها الأشخاص الخاصة التي فوضتهم الدولة في استخدام سلطتها الآمرة نفقات عامة بشرط أن تكون هذه النفقات العامة نتيجة استخدام سلطتها السيادية.

يتضح أن المعيار القانوني أوضح من الوظيفي للتمييز بين النفقات وهذا حتى لا تستعبد نفقات القطاع العام من النفقات العامة.

مما سبق، يتضح فإن مفهوم النفقات العامة يجب أن يتسع ليشمل جميع النفقات التي تقوم بها الحكومة المركزية والحكومات المحلية والمؤسسات والهيئات العامة ومؤسسات القطاع العام التابعة للدولة.

3- الغرض من النفقة العامة تحقيق نفع العام: ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق النفع أو المصلحة العامة، وبالتالي لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة أي تحقيق نفع خاص¹.

ثانيا: أنواع النفقات العامة(تقسيماتها)

مع تخلي الحكومات المعاصرة عن سياسة الحياد المالية تسع نطاق الإنفاق العام وتعددت وظائفه والأهداف التي يمكن أن يرمي إلى تحقيقها، وتتنوع وتعددت وبالتالي صور الإنفاق العام، وكان طبيعيا أن تتولى الدراسات الحالية أهمية متزايدة لمحاولات تجميع وتطبيق النفقات العامة في مجموعات محدودة وفقا لمعايير وأسس معينة وتبعا

¹ - سوزي عدلي ناشد، الوجيزة المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص33

للخصائص المشتركة بالرغم من أن لكل دولة تقسيمها الخاص بها الذي يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهذا ما يسمى بالتقسيم الوضعي للنفقات.

ونحاول أن نعرض في هذه النقطة تقسيمات النفقات العامة وفقا للمعايير التالية:

-حسب معيار التأثير في الدخل الوطني أي القوة الشرائية(النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية)

-حسب معيار التكرار والدورية (نفقات عادية ونفقات غير عادية)

-التصنيف الوظيفي(حسب وظائف الدولة)

أولا: تقسيم النفقات حسب معيار التأثير في الدخل الوطني أي القوة الشرائية

1- **النفقات الحقيقية:** تعني النفقات الحقيقية استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية

للحصول على السلع والخدمات المختلفة لإقامة المشاريع التي تشبع حاجات

عامة، وتؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف

الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين، كذلك شراء السلع والخدمات

اللازمة لسير عمل الإدارات وأجهزة الدولة.

2- **النفقات التحويلية:** هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع وهذه

النفقات ليس لها مقابل مباشرة ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل تؤدي

إلى إعادة توزيعه¹، أي أن هذا النوع من النفقات من شأنها نقل القوة الشرائية من

فئة إلى أخرى، أي تهدف إلى أحداث تغيير في نمط توزيع الدخل الوطني.

¹-رفعت محبوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، 1992، ص92

ثانيا: تقسيم النفقات حسب معيار التكرار والدورية

1- النفقات العادية والنفقات غير العادية¹: إن تطور دور الدولة عبر التاريخ باتجاه

المزيد من التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة من حيث الحجم والنوع وهذا أدى إلى زيادة الإيرادات العامة ومع ازدياد النفقات العامة، لم تعد الضرائب كافية لتغطيتها، خاصة إذا كانت هذه النفقات تستعمل لمواجهة مجالات استثنائية كالأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية.

ولهذا أصبح الفكر المالي يهتم بالحالات التي يجوز فيها اللجوء إلى الاقتراض وإلى الإصدار النقدي وقد وجد فيها مورد غير عادي، ولا يقتصر فيها على الضرائب.

مما سبق يمكن القول أن سبب تقسيم النفقات إلى عادية وغير عادية إنما يرجع إلى الحاجة لتحديد مدى الاتجاه إلى الموارد غير العادية لتغطية النفقات العامة، أي أن فكرة النفقات غير العادية قد استخدمت لتبرير اللجوء إلى الموارد غير العادية (القروض والإصدار النقدي). وتوجد عدة معايير للفرقة بين النفقات العادية وغير العادية هي:

أ- الانتظام والدورية: فإذا كانت دورية ومنظمة فتعتبر عادية مثل الأجور، وإن لم تكن كذلك فهي غير عادية ومنها مثلا تمويل الحروب ومواجهة الكوارث.

ب- طول فترة الإنفاق: فإذا كانت النفقات تعطي دخلا فتعتبر نفقة عادية، أما إذا امتدت لأكثر من سنة فتكون غير عادية.

ج- معيار توليد الدخل: فإذا كانت النفقات تعطي دخلا فتعتبر نفقة غير عادية، مثل اللجوء إلى الاقتراض للقيام بالمشروعات العامة التي تغطي دخلا يغطي فوائد هذا القرض، أي أن القرض يخصص لتغطية نفقات تعطي إيرادات تكفي لدفع فائدته وللقيام

¹ - درواسي مسعود، مرجع سابق، ص 165.

بتسديده، فعندئذ تعتبر هذه النفقات غير عادية، أما إذا كانت النفقات لا تولد دخلاً، فتعتبر نفقات غير عادية.

د- معيار الإنتاجية: فإذا كانت غير منتجة أو ما يسمى بالنفقات الاستهلاكية أي لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني فهي نفقة عادية، أما إذا كانت منتجة تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني فهي نفقة غير عادية مثل النفقات المخصصة لإنشاء المدارس والمستشفيات.

هـ- معيار المساهمة في تكوين رأس المال العيني: تكون النفقة عادية طبقاً لهذا المعيار إذا كانت لا تساهم في تكوين رأس المال كتلك التي تلزم تسيير المرافق العامة وتسمى بالجارية أو ما يعرف أيضاً بالنفقات الإدارية.

أما إذا كانت تساهم في تكوين رؤوس الأموال العينية كالنفقات الرأسمالية والاستثمارية فهي نفقة غير عادي¹.

ثالثاً: التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:

على هذا الأساس تقسم النفقات العامة وفقاً للوظائف التي تؤديها الدولة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التصنيف يعد أحدث التقسيمات للنفقات العامة، وقد استعمل في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشر إلى بقية دول العالم، كما أنه لا توجد قاعدة واحدة يلتزم بها لهذا التقسيم، ويمكن التقسيم وفقاً للوظائف التي تؤديها الدولة المعاصرة بواسطة نفقاتها العامة، حيث تصنف هذه الأخيرة على أساس مجموعة وظائف أساسية في شكل مصالح تابعة للدولة.

والوظائف الأساسية للدولة هي: الوظيفة الإدارية، الوظيفة الاجتماعية والوظيفة الاقتصادية، وبذلك توجد ثلاثة أنواع للنفقات تندرج تحت التقسيم الوظيفي وهي¹:

¹ - علي لطفي، أصول المالية العامة، مكتبة عين الشمس، القاهرة، ص 25.

أ- النفقات الإدارية للدولة: تمثل النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة، وتشمل هذه النفقات مرتبات الموظفين أجور العمال ومعاشاتهم، ويمكن القول أن هذا الصنف من النفقات (الإدارية) يتضمن نفقات الإدارة العامة والدفاع، الأمن، العدالة والتمثيل الدبلوماسي.

ب- النفقات الاقتصادية للدولة: هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاقتصادية للدولة، أي النفقات المرتبطة بقيام الدولة بأنشطة معينة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية مثل الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات، الري، الكهرباء... الخ.

ج- النفقات الاجتماعية للدولة: هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاقتصادية للدولة، أي النفقات المرتبطة بقيام الدولة بأنشطة معينة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية مثل الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات، الري، الكهرباء.

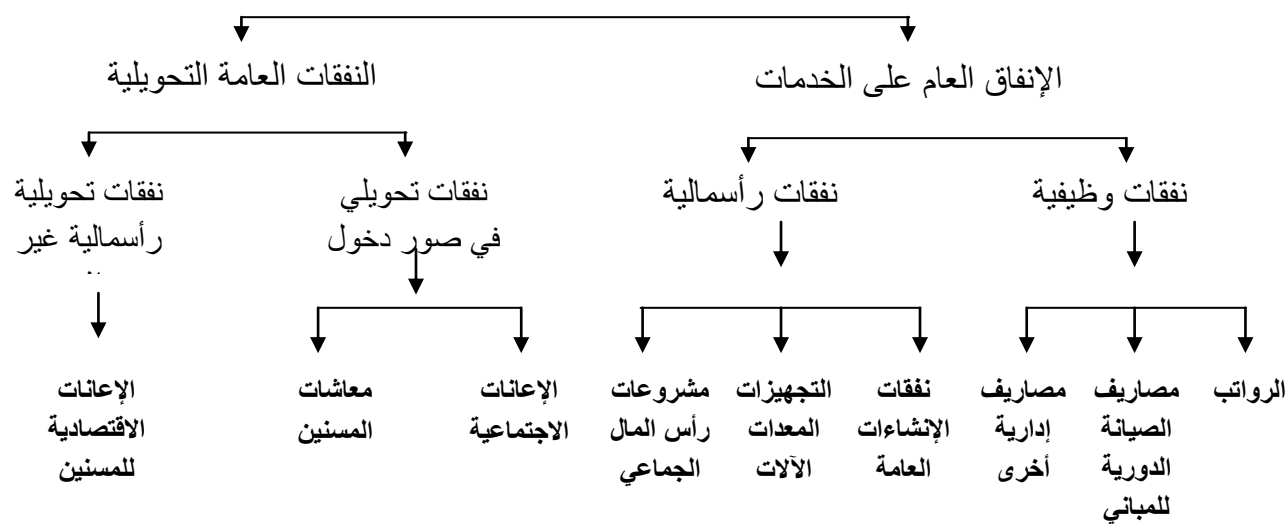
ويتضح أن هذا النوع من النفقات يزداد أكثر أهمية في الدولة الاشتراكية كما يحتل مكانا بارزا في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة لسبب عدم توفر التنمية الأساسية في الأولى.

وترجع أهمية التقسيم الوظيفي للنفقات العامة إلى أنه يؤدي إلى عرض الموازنة في شكل بسيط يسهل فهمه، كما يمكن التقسيم من إجراء دراسات مقارنة للتدفقات العامة في مختلف الدول .

ولتسهيل عملية التقسيم يمكن إرجاع الإنفاق العام إلى نوعين رئيسيين هما الإنفاق العام على الخدمات والنفقات العامة التحويلية، بحيث تندرج تحت كل نوع أنواع أخرى فرعية، كما هو موضح في الشكل الموالي:

¹ - درواسي مسعود، مرجع سابق، ص 167.

الشكل رقم (1-1): التقسيم الوظيفي للنفقات العامة



المصدر: محمد عفر واحمد فريد، الاقتصاد المالي والموضعي والإسلامي (بين النظرية والتطبيق) مؤسسة شباب الجامعة-الاسكندرية 1999، ص 57-58.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

لكي تقوم الدولة بالإنفاق العام، فلا بد أن تتوفر لها الموارد اللازمة لذلك، أي أن الوسائل التمويلية وتمثيل هذه الأخيرة دخولا للدولة يطلق عليها الإيرادات العامة.

حتى يتسنى للدولة القيام بوظائفها، يجب أن تستخدم بعض الموارد البشرية وغير البشرية الموجودة تحت تصرفات الجماعات، أي تحرر جزء من الموارد بحيث لا يستخدمه الأفراد، كما تستقطع الدولة جزء من القوة الشرائية الموجودة تحت تصرف الأفراد، وقد تخلق الدولة شرائية إضافية إذ أن سلطة إصدار النقود تعد اختصاصا أصيلا لها¹.

¹- إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمية، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للطباعة، عمان، 2000، ص 120-124.

مما سبق، يتضح أن الدولة تحصل على الإيراد العام من خلال عمليتي نقل القوة الشرائية وخلقها، سواء تم داخل الاقتصاد الوطني أو على الصعيد الدولي، وإذا كان الإيراد العام يختلف من حيث المصدر ومن حيث شكله، فإنه يمكن التمييز بين مختلف الإيرادات العامة من حيث عنصر الإيجار في الحصول عليها، ومهما يكن من أمر فإن الإيرادات العامة لا تخرج على أن تكون إما اقتصادية أو سيادية أو ائتمانية¹، وعليه سنتناول موضوع الإيرادات العامة في النقاط التالية:

أولاً: الإيرادات الاقتصادية

تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفقتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة ومن هذه الإيرادات، الإيرادات الناجمة عن تأجير العقارات العائدة لها، فوائد القروض وأرباح المشروعات بهذا الوصف يمكن أن نتناول إيرادات الدولة من ممتلكاتها في نقطتين اثنتين هما: إيرادات الدومين، الثمن العام.

1- إيرادات أملاك الدولة (الدومين): يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة أيًا كانت طبيعتها؛ عقارية أو منقولة، وأيًا كان نوع ملكية الدولة لها عامة أم خاصة، وتنقسم ممتلكات الدولة (الدومين) إلى قسمين¹:

أ- الدومين العام: يتكون هذا النوع من كل ما تملكه الدولة ويخضع للقانون العام ويختص أيضاً بتلبية الحاجات العامة مثل الطرق والمطارات والموانئ والحدائق العامة.

ويتميز الدومين العام بعدة مميزات لا يجوز بيعه طالما هو مخصص للمنفعة العامة ولا يجوز تملكه بالتقادم ملكية الدولة له هي ملكية عامة تخضع لأحكام القانون الإداري والغاية من الدومين العام تقديم خدمات عامة وليس على

¹ - زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية بيروت، 1994، ص 95.

أموال للخرينة العامة، وهذا لا يمنع من إمكان تحقيق إيراد كما هو الحال عند دخول الحقائق أو المطارات.

هذا المقابل (الإيراد) يستعمل في الغالب في تنظيم استعمال هذا المرفق، ومهما يكن فالنتيجة هي مجانية الانتفاع بأموال الدومين العام.

ب- الدومين الخاص: يقصد بالدومين الخاص كلما تملكه الدولة ملكية خاصة وهي التي تخضع لأحكام القانون الخاص، شأنها في ذلك شأن الأفراد والمشروعات الخاصة، والدومين الخاص لا يخصص للمنفعة العامة، ويدير الدومين الخاص إيرادات ولهذا يعتبر مصدر مالي مهم للدولة ويقسم الدومين الخاص إلى ثلاثة أقسام وهي:

- الدومين الزراعي: ويشمل ممتلكات الدولة أن الأراضي الزراعية والمناجم والغابات ويأتي إيراد هذا النوع من ثمن بيع المنتجات أو ثمن الإيجار.
- الدومين الصناعي أو التجاري: ويتمثل في مختلف المشروعات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة مثلها في ذلك مثل الأفراد، أما الطرق التي من خلالها تقوم الدولة باستغلال هذه المشاريع وخاصة الصناعية، أما الاستثمار المباشر أو الشراكة أو التأميم سواء كان كلي أو جزئي
- الدومين المالي: هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من السندات الحكومية واذونات الخزينة والأسهم (محفظة الأوراق المالية)، هذا بالإضافة إلى الفوائد التي تحصل عليها من خلال القروض التي تمنحها للأفراد أو المؤسسات أو توظيف أموالها في البنوك.

ثانيا: الإيرادات السيادية

تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد لما لها من حق السيادة وتتمثل في الضرائب والرسوم والغرامات المالية التي تفرضها المحاكم وتذهب إلى

خزينة الدولة، وفي التعويضات المدفوعة للدولة تعويضا عن أضرار لحقت بها سواء من الداخل أو من دولة أخرى، وفي القرض الإجباري الذي يلتزم الدولة بسداده في المستقبل سواء دفعت عنه الفائدة أم لم تدفع، كما تتمثل في إتاة التحسين، وسوف نقتصر في دراستنا على الضرائب والرسوم.

1-الرسوم:

كانت الرسوم تحتل في الماضي أهمية كبيرة كمصدر من مصادر الإيرادات، وكانت تأتي مباشرة بعد الدومين، ومع مرور الزمن، تضاعلت أهمية الرسوم كمصدر للإيرادات العامة مكان الصدارة للضرائب، ومع ذلك فلا زالت الرسوم تلعب دورا هاما في مالية الهيئات المحلية في معظم الدول الحديثة.

يمكن تعريف الرسوم بأنها مبالغ تحصلها من بعض الأفراد مقابل خدمات نوعية من نوع خاص تؤديها لهم أو مزايا تمنحها لهم.

والرسوم عدة أنواع نذكر منها على سبيل المثال الرسوم القضائية، الرسوم الجامعية، رسم تسجيل الملكية العقارية، الرسوم المفروضة على بعض النشاطات كالصيد والذبح.

من التعريف السابق، يتضح أن الرسم يتميز بخصائص ثلاث هي:¹

أ- الصفة النقدية للرسم: أن الفرد له حرية الاختيار في طلب خدمة معينة وعند حصوله على الخدمة المطلوبة من إحدى الهيئات العامة يدفع مبلغ نقدي مقابل ذلك.

ب- الصفة الإجبارية: يقوم الفرد المستفيد من الخدمة بدفع قيمة الرسم جبرا للهيئة التي تؤدي به الخدمة، ويبدو عنصر الجبر واضحا في استقلال تلك الهيئة في وضع النظام القانوني للرسم من حيث تحديد مقداره وطريقة تحصيله.

¹ - درواسي مسعود، مرجع سابق، ص178.

ج- تحقيق النفع الخاص إلى جانب النفع العام: يدفع الرسم مقابل الخدمة الخاصة التي يحصل عليها الفرد من جانب إحدى الهيئات العامة، وتتميز هذه الخدمة بوجه عام بأن النفع الذي يعود من إذائها لا ينحصر على الفرد وإنما يتعدى ذلك لصالح المجتمع بأكمله، ويبدو هذا واضحا إذا لاحظنا أن الرسوم تدفع نظيرا لخدمات تؤديها المرافق العامة وإن هذه الأخيرة إنما يقصد بها تحقيق النفع العام، فالرسوم التي تدفع نظير خدمات تؤديها المرافق العامة وإن هذه الأخيرة إنما يقصدها تحقيق النفع العام، فالرسوم التي تدفع لتسجيل الملكية العقارية تتيح للفرد للحفاظ على حقوقه، كما أنها تؤدي إلى استقرار الملكية في المجتمع الحد من المنازعات.

2- الضرائب:

تعتبر الضرائب المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، لهذا تحتل مكان الصدارة بين مصادر الإيرادات العامة ليس فقط باعتبار ما يمكن أن تقدمه من موارد مالية، ولكن لأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق أغراض السياسة المالية، وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية لذلك فن دراسة الضرائب تتناول جوانب متعددة ينبغي الإلمام بها جميعا، غير أن هذه الدراسة لا تسع لكل هذه الجوانب الذي ينبغي الاقتصار على بعض الموضوعات الجوهرية دون غيرها من خلال النقاط التالية:

أ- ماهية الضريبة وخصائصها: عندما نشأت الضريبة في بداية الأمر كانت منحة أو مساعدة يقدمها المحكمون للحاكم، ليستطيع إنجاز المشاريع ذات المنفعة العامة، أو لمواجهة حرب تتعرض لها البلاد، أي كانت إلزام أو دوام، ثم تطورت بعد ذلك فكرة الضريبة لتصبح مشاركة في النفقات العامة نظير التمتع بكثير من الحقوق، وفي منتصف القرن التاسع عشر تطورت فكرة الضريبة تطورا هاما بعد أن اتصفت بصفة الإلزام ، وبالتالي أصبحت تمثل موردا من موارد الدولة، ثم تزايدت

أهمية الضرائب إلى أن أصبحت المورد الرئيسي الذي تعتمد عليه الدولة في الحصول على ما يلزمها من إيرادات لتغطية نفقاتها المتزايدة، إلى أن أصبحت الضرائب اليوم تمثل وسيلة فعالة في يد الدولة تستخدمها بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إليها¹.

مما سبق يمكن أن نخلص إلى تعريف الضريبة على أنها مبلغ من النقود تجبر الدول أو الهيئات العامة المحلية لأشخاص الخاضعين لسلطتها طبيعيين كانوا أو معنويين على دفعه إليها بصفة نهائية ودون مقابل خاص بغية تمويل ما تقوم به (الدولة) من إنفاق عام أي بغرض الوفاء بمقتضيات السياسة العامة للدولة، وبمعنى آخر تفرضها لتحقيق أغراض مالية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ومن هذا التعريف يمكننا التعرف على أركان (مميزات) الضريبة التي تميزها عناصر الإيرادات العامة وهي:²

- الضريبة اقتطاع نقدي: فالضريبة في العصر الحديث اقتطاع نقدي من ثروة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين عكس الماضي أين كانت تدفع عينا؛
- الضريبة تدفع بصفة نهائية: أي ما يدفع من ضريبة في حدود القانون لا يرد لمؤديها بأي حال من الأحوال ولا يدفع عنه أية فائدة، وهذا العنصر يميز الضريبة عن القرض الإجباري؛
- الضريبة تفرض وتدفع جبرا: أنها تفرض من قبل الدولة على الأشخاص لمالها من سلطة السيادة أي أن العلاقة بين الدول والمكلفين بدفع الضريبة هي العلاقة قانونية وليست تعاقدية، ويترتب على ذلك أن الدولة تنفرد بوضع النظام القانوني للضريبة من ناحية تحديد السعر كيفية تحصيلها، وفي حالة امتناع احد الخاضعين عن دفعها حق للدولة الرجوع إلى وسائل التنفيذ الجبري للحصول على الضريبة؛

¹ - علي لطفي، أصول المالية العامة، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1997، ص ص 61-63.

² - محمد محمد النجار، في اقتصاديات المالية العامة (الإيرادات)، جامعة الزقازيق، القاهرة، 2000، ص ص 23-26.

- الضريبة فريضة بدون مقابل: الضريبة ليس لها مقابل معين يحصل عليه دافعها من الدولة، إذ الأصل فيها أن تسدد منها تكاليف الخدمات العامة غير القابلة للتجزئة؛
- الغرض من الفريضة تحقيق نفع عام: لا تلتزم الدولة بتقديم خدمة معينة أو نفع خاص إلى دافع الضريبة، بل أنها تحصل على حصيلة الضرائب بالإضافة إلى الإيرادات الأخرى من أجل استخدامها في أوجه الإنفاق العام ومن ثم تحقيق منافع عامة للمجتمع.

ثالثاً: الإيرادات الائتمانية (القروض)¹

قد تحتاج الدولة في كثير من الأحيان إلى الإنفاق مبلغ كبيرة في وجوه الإنفاق العام، لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها، وعندئذ تلجأ الدولة إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها، وبهذا تحصل على الأموال المطلوبة وفي الوقت نفسه لا يستقطع شيئاً من إيرادات السنة التي تقوم فيها بهذه النفقات، ويلجأ الدولة لهذا النوع من الإيرادات في حالتين:

- الأولى حينما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى وذلك ببلوغ المعدل الضريبي حجمه الأقصى.

- أما الثانية تتمثل في الحالات التي يكون فيها للضرائب ردود فعل عنيفة لدى الممولين. لهذا نحاول أن نتطرق وباختصار إلى موضوع القروض العامة كمصدر من مصادر إيرادات الدولة الائتمانية من خلال النقاط التالية:

¹ - محمد عفر واحمد فريد، الاقتصاد المالية الوضعي والإسلامي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1999، ص ص 262-272.

1- ماهية القرض العام وخصائصه:

تعتبر القروض العامة احد مصادر الإيرادات العامة وذلك رغم الخلافات التي تنثار بشأنها من حيث خطورة الاعتماد عليها، لما لها من مشاكل نتيجة الأعباء المتركمة على القرض وخدمته، وقد تزايدت أهمية هذا المصدر لمعظم دول العالم وخاصة النامية منها التي تعاني نقص في الموارد التمويل الذاتي.

أ- تعريف القرض: القروض العامة هي مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العاملة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط القرض.

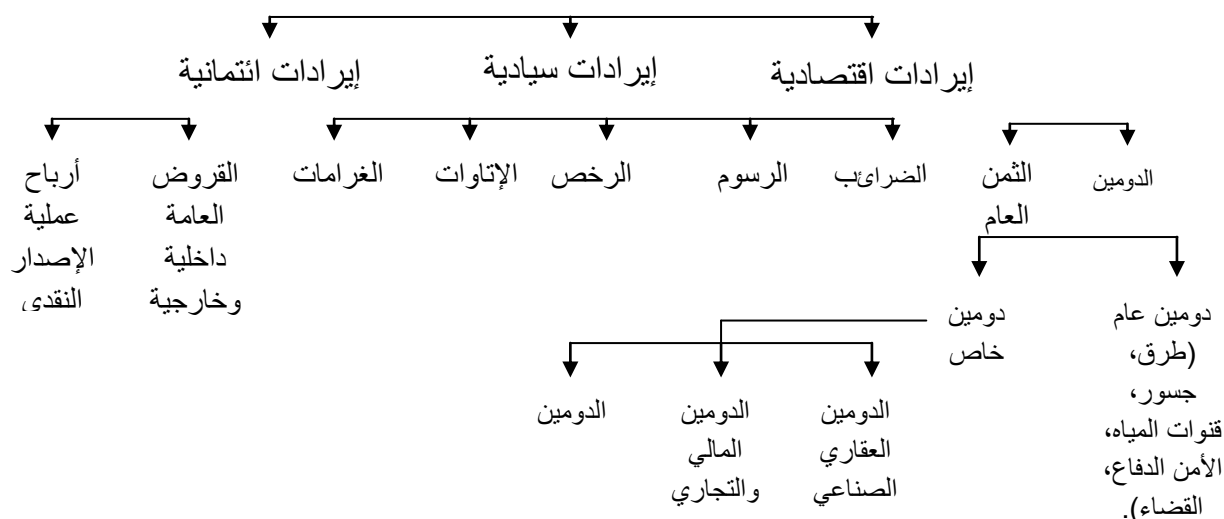
لقد حظي موضوع القروض باهتمام كبير على مستوى الفكر الاقتصادي التقليدي والحديث حيث عارض الكلاسيك فكرة القرض العام واعتبروا أن التمويل عن طريق القرض يحمل الدولة عبئا ماليا يتمثل في أفساط الدين وخدماته، هذا بالإضافة إلى لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي لسداد القرض مما يؤدي إلى التضخم، وينجم عن هذا الأخير سوء توزيع الدخل الوطني بين الأفراد، أما الفكر الاقتصادي الحديث كان عكس الكلاسيك، فقد نادى كينز بضرورة التدخل في الحياة الاقتصادية، وكانت نظريته اتجاه القروض أنها ذات دور ايجابي في زيادة الإنتاج، ورفع مستوى الدخل وحد من البطالة، كما تعمل على تحقيق التوزيع الشامل للدخل عن طريق توجيه الأموال العامة نحو نفقات أكثر أولوية.

ب- خصائص القرض العام:

- يتم إبرام القرض بصورة اختيارية فالدولة لها كامل الحرية في طلب الحصول على القرض من عدمه، كما أن الجهة المقرضة لها الحرية في منح القرض أو رفضه؛
- يدفع القرض بشكل مبلغ من المال والشائع القروض أن تدفع بشكل نقدي بأي عملية كانت ويصل إلى الخزينة بالشكل النقدي
- تتعهد الدولة برد القرض إلى الجهة المقرضة مع الفوائد المستحقة تبعاً لشرط الاتفاق لهذا يطلق على القرض ضريبة مؤجلة؛
- يجب أن توافق السلطة التشريعية على القرض أي أن هذا الأخير يستند إلى تشريع.

ومما سبق، يمكن تلخيص مجمل الإيرادات العامة للدولة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-2): مصادر الإيرادات العامة



المصدر: محمد محمد النجار، في اقتصاديات المالية العامة (الإيرادات) مرجع سابق ص 27.

وأخيرا يمكن القول أن الدولة تستطيع من خلال استخدامها لأي نوع من الإيرادات سلفة الذكر تحقيق أغراض مختلفة وعديدة ولهذا نحاول عرض الآثار المترتبة عن هذه الإيرادات ونقتصر على الآثار الاقتصادية للضرائب لكونها المورد الأساسي لخزينة الدولة وهذا موضوع النقطة الموالية¹.

¹- عبد الكريم صادق بركان، خاص عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1973، ص ص 173-187.

خلاصة الفصل:

تمثل الميزانية العامة للدولة الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة في أية دولة من دول العالم، إذ أنها تشمل مختلف بنود الإنفاق العام وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها، بالإضافة إلى أنها تبين لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها النفقات.

يحكم عملية اعداد الميزانية عدد من القواعد اهمها: قاعدة السنوية، قاعدة الوحدة قاعدة الشمول، وقاعدة التوازن والغرض منها تسهيل معرفة المركز المالي ووضوحه وتسيير الرقابة عليه، وقد لحق هذه القواعد في الوقت الحاضر الكثير من الاستثناءات حتى تلائم التطور الذي يحدث في المالية العامة.

تمهيد :

ان العلاقات الاقتصادية التبادلية القائمة بين الدولة وبقية العالم الخارجي،ينتج عنها استحقاقات مالية ونقدية يتعين تسويتها عاجلا او اجلا،سواء كانت هذه الدولة دائنة او مدينة،يهمها ان تعرف مالها من حقوق و ما عليها من التزامات اتجاه العالم الخارجي.وقصد ترتيب امورها وتنظيم كل عملياتها التي تمت بينها وبين الطرف الخارجي،فلا بد عليها ان تعد بصفة دورية سجلا وافيا يبين لها جميع حقوقها وديونها الناشئة عن علاقتها الاقتصادية التي تمت بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة،والتي يمكنها من اظهار الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني،والمساعدة في ادارة الاقتصاد بصورة فعالة.هذه الوثيقة تعرف "بميزان المدفوعات" لتوضيح ذلك سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين هما:

✓ المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

✓ المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات وعلاجه

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

إن التطورات الاقتصادية الحاصلة وانتقال الاقتصاديات العالمية من مغلقة إلى مفتوحة على العالم الخارجي، أصبحت الدول ترتبط ببعضها البعض بمجموعة مختلفة من المعاملات الاقتصادية، فتتبادل سلع وخدمات متنوعة تترتب عنها مدفوعات للخارج مقابل الواردات المحصل عليها والحصول على مقبوضات كنتيجة للصادرات من السلع والخدمات، أو قيام الأجانب باستثمارات داخل الدولة. وفي هذا المبحث سوف نقوم بتعريف ميزان المدفوعات وأهميته والتطرق إلى مكوناته.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم الأدوات التي تعتمد عليها حكومات الدول في رسم سياساتها الاقتصادية، وزاد أهميته نتيجة الارتفاع في حجم المبادلات الدولية، فما هو ميزان المدفوعات؟ وما هي أهميته؟

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات

إن ميزان المدفوعات* (balance de paiement) شأنه شأن الكثير من المصطلحات الاقتصادية التي تحدد مفهومه، والتي يمكن حصر بعضها في ما يلي:

1- ميزان المدفوعات لأي بلد هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات، والهيئات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وكميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة زمنية معينة عادة سنة؛ أي أن ميزان المدفوعات هو تقرير يأخذ في الحسبان قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه¹.

* يتألف مصطلح ميزان المدفوعات من كلمتين لكل منهما مدلول لغوي، فكلمة ميزان تعني أداة لتقدير ثقل الشيء، يقال وزن الشيء أي قدره، أما كلمة مدفوعات فتعني ما يدفع للغير بمقابل أو بدونه.

¹ - عمروش شريف، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية وبنوك (غير منشورة)، جامعة البليدة، الجزائر، 2005، ص 92.

2- يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة.

3- هو عبارة أيضا عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة¹.

4- يمكن تعريف ميزان المدفوعات لقطر ما بأنه سجل منظم لجميع معاملاته الاقتصادية مع العالم الخارجي في سنة معينة².

5- ميزان المدفوعات لبلد ما هو سجل موجز عن جميع العمليات (الحركات) المالية للبلد مع بقية العالم خلال عام واحد، والغاية الرئيسية منه وضع السلطات الحكومية بالصورة حول الموقف الدولي للبلد، ومساعدة هذه السلطات في صياغة السياسات المالية والنقدية والتجارية³.

6- يقدم الصندوق النقدي الدولي تعريفا وظيفيا لميزان المدفوعات الدولي كما ورد فيما يلي⁴:
يقدم الصندوق النقدي الدولي تعريفا وظيفيا للتعريف بميزان المدفوعات عن طريق الإشارة إلى الوظائف والمهام التي ينبغي على الميزان تبيانها، إذ يعرفه بأنه عبارة عن سجل يعتمد على القيد المزدوج يغطي إحصائيات فترة معينة بالنسبة إلى:

- التغيرات في مكونات أصول اقتصاديات دولة بسبب التعامل مع بقية دول العالم؛
- التغير في القيمة الشاملة لأصول اقتصاديات دولة بسبب هجرة الأفراد؛
- كل التغيرات الأخرى في القيمة الشاملة، أو في مكونات ما تحتفظ به الدولة من ذهب نقدي وحقوق السحب الخاصة في الصندوق النقدي الدولي، وكذلك حقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم.

¹ - السيد محمد احمد السيريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص ص 225، 226.

² - دومينيك سالفادور، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 123.

³ - دومينيك سالفادور، يوجين ديوليو، مبادئ الاقتصاد، أكاديميا انترناشيونال، بيروت، 2001، ص 397.

⁴ - إبراهيم محمد الفار، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991، ص 84.

وكنتيجة عامة يمكن ان نقول انه مهما تعددت التعاريف الخاصة بميزان المدفوعات إلا أن جميعها لا تخرج أو تتجاهل الدلالات التي يحملها التعريف التالي الذي يعرف ميزان المدفوعات بأنه:

السجل الأساسي المنظم الذي يتضمن جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومؤسسات ومواطني بلد معين مع حكومات ومؤسسات ومواطني بلد آخر موثقة لفترة زمنية غالباً ما تكون سنة واحدة.

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص النتائج التالية¹:

- أن ميزان المدفوعات يتضمن المعاملات الاقتصادية الخارجية فقط، أما المعاملات الداخلية المحققة بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين داخل البلد فلا شأن له بها فهي من اختصاص سجلات محاسبية أخرى؛

- لا توجد قاعدة محددة تبين الفترة الزمنية التي يمكن أن يغطيها الميزان، إذ عادة ما يسجل المعاملات المنجزة خلال سنة واحدة لكن هذه ليست بقاعدة إذ هناك بعض الدول تقوم بإعداد ميزان لمدفوعات لفترة تقل عن السنة كما هو الشأن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية حيث تقوم المصالح المختصة بإعداده كل ثلاثة أشهر (فصلياً) وهذا بغية مساعدة السلطات المختلفة على استنتاج حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي، ومن ثم العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك قصد تدارك الوضع بدلاً من الانتظار إلى غاية نهاية السنة؛

- إن مفهوم الإقامة يشتمل كل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يمارسون نشاطاتهم داخل إقليم الدولة، أما غير المقيمين فهم جميع من يمارس نشاطاتهم خارج إقليم الدولة، هذا يعني أن المقيمين هم الوجوديين داخل الإقليم بغض النظر عن جنسيتهم، بحيث أن المقيمين عرضاً مثل السواح الأجانب لا يدخلون في هذا النطاق، كما أن الإقامة العارضة في الخارج لا تنفي صفة المقيم عن ذلك؛

¹ - نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 40.

- يتسع مفهوم الدولة هنا ليشمل كافة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المزاولين لنشاط اقتصادي ما داخل إقليم الدولة بما في ذلك مياها الإقليمية ومجالها الجوي، يضاف إلى ذلك السفن والطائرات وأساطيل الصيد في المياه الدولية المسيرة بواسطة رعاياها.

كما يجب التفرقة هنا بين مفهوم ميزان المدفوعات الحسابي وميزان المدفوعات السوقي، فالأول يركز على المعاملات الاقتصادية التي جرت فعلا بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية، أما الثاني فيركز على المعاملات الاقتصادية عند نقطة زمنية معينة وهذا جد مفيد في تحديد الأوضاع التوازنية، ذلك لكون انه يناظر التطورات التي تحدث في سوق الصرف الأجنبي¹.

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلاد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، لذلك فان تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية²:

1- **يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة:** لأن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات، درجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف.

2- **يظهر القوى المحددة لسعر الصرف:** إن ميزان المدفوعات يعكس قوى طلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين اثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث

* إن نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية يعني بالوحدات المقيمة تلك الوحدات التي لها منفعة دائمة لأكثر من عام على القطر الاقتصادي مهما كانت جنسيتها، والقطر الاقتصادي هنا هو القطر الجغرافي مضافا إليه السفارات والقنصليات والإدارات الجزائرية بالخارج.

¹ - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الكتاب الأول، الطبعة الثانية، 1993، ص336.

² - السيد محمد السيريتي، مرجع سابق، ص ص 229، 230.

حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية.

3-يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة: حيث يشكل ميزان

المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورة للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

4-يقيس الوضع الخارجي للدولة: حيث أن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع

العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، وبذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.

ثالثا: الدور الاقتصادي لميزان المدفوعات

يؤدي ميزان المدفوعات وفقا لتعريفه مجموعة من الوظائف الاقتصادية أهمها¹:

1- يعتبر المحدد لدرجة اندماج الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد الدولي، وبالتالي يبين درجة التشابك أو الترابط لاقتصاد الدولة المعنية باقتصاديات باقي الدول، إضافة إلى انه يعطينا المزيد من التفاصيل عن التطور الزمني والتحويلات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية الدولية؛

2- يوضح ميزان المدفوعات في دولة معينة ما لها من حقوق وما عليها من التزامات تجاه الخارج، ومن ثم تحديد دائنية أو مديونية هذه الدولة لباقي الدول؛

3- أداة هامة تساعد السلطات على تحديد السياسة المالية والنقدية، فعلى سبيل المثال قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو تخفيض قيمة العملة أو زيادة العرض النقدي يسبب أحداث تغيرات كلية، فإذا ما أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي

¹ - السيد محمد السيريتي، مرجع سابق، ص 09.

للاقتصاد فإننا نحتاج إلى الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات وعلى الأرصدة الدولية¹؛

4- إظهار الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني والمساعدة في إدارة الاقتصاد بصورة فعالة، كما يساعد السلطات العمومية على صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة مثل لجوء البلد إلى فرض الرقابة على الصرف في حالة العجز في الميزان التجاري للحد من الواردات²؛

5- يعمل على تحديد طبيعة وبعد العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم، فمثلا يظهر ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية حصة هذا البلد من التجارة العالمية، مما اكسب الدولار وزنه المعروف في تسوية المدفوعات الدولية؛

6- إن جل البيانات الواردة في ميزان المدفوعات هي أدوات للتفسير والتقييم العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي، كما انه يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة خاصة في المدى القصير.

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات

يتم الحصول على المعلومات اللازمة لإعداد ميزان المدفوعات من مصادر مختلفة، فنحصل على قيمة السلع المستوردة والمصدرة من مصلحة الجمارك، كما تتضمن حسابات الحكومة الإنفاق الرسمي في الخارج، وتظهر ميزانية البنوك المركزية التغيرات التي تطرأ على الأصول الدولية، كما تقدم مصلحة الضرائب إحصاءات عن عائدات رأسمال المال المستثمر في الخارج³، ومن هنا فان ميزان المدفوعات مكون من عدة عمليات يمكن تصنيفها كما يلي⁴:

1- عمليات يكون موضوعها السلع والخدمات والمداخيل والتحويلات؛

¹ - محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة، 2006، ص92.

² - محمد السيد عابد، التجارة الخارجية، الشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص279.

³ - عمرو شريف، مرجع سابق، ص ص 52، 53.

⁴ - يوسف عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التسيير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص21.

2- عمليات يكون موضوعها رأس المال طويل وقصير الأجل؛

3- عمليات التعديل أو التسوية وتغيرات احتياطات الصرف.

تجدر الإشارة إلى أن الصندوق النقدي الدولي يقترح طريقة لإعداد الميزان في دليل ميزان المدفوعات وفق ما يعرف بالطبعة الرابعة لسنة 1977م، وهو ما كانت تعتمد الجزائر لغاية تبنيها تطبيق الطبعة الخامسة منذ 1993م. ووفقا لهذه الطبعة فان ميزان المدفوعات مهيكّل وفق ميزانين كبيرين هما: ميزان العمليات الجارية وميزان عمليات رأسمال.

أولاً: هيكل ميزان المدفوعات

في هذا الجزء من المبحث نحاول تسليط الضوء على هيكل ميزان المدفوعات، من خلال الإشارة إلى البنود المكونة له:¹

1- **حساب العمليات الجارية:** في هذا الميزان تدرج كافة المعاملات الاقتصادية التي تبدي تأثيراً على ميزان المدفوعات في السنة نفسها، وليس في السنوات أو المراحل الآتية، وهو يتكون من:

أ- **الميزان التجاري:** يتعلق بتجارة السلع خلال الفترة محل الحساب، حيث تسجل فيه التجارة المنظورة، أي صادرات وواردات السلع، فتسجل الصادرات السلعية دائنة في الميزان التجاري وفق طريقة (FOB)* أما الواردات السلعية فتسجل في الجانب المدين وفق طريقة (CIF)** وبالتالي يترتب عنها خروج نقد أجنبي. فإذا كانت حصيلة الصادرات السلعية مأسوية تماماً لمدفوعات الواردات فان الميزان يكون متوازناً، أما إذا كانت الصادرات اكبر من الواردات فالميزان يكون في حالة فائض، ويحقق الميزان التجاري عجزاً إذا كانت صادرات السلع اقل من وارداتها.

¹ - السيد احمد السيريتي، مرجع سابق، ص ص230، 231.

* FOB: لتقييم الصادرات وتعني قيمة السلعة قبل أن يضاف إليها نفقات النقل، التأمين، الشحن من ميناء التصدير.

** CIF: لتقييم الواردات وتعني قيمة السلعة المضافة إليها نفقات النقل، التأمين، الشحن..

للإشارة فإن غرفة التجارة الدولية C.C.I توضع حوالي 13 مصطلحاً، وهي مصطلحات -تجارة دولية- من بينها CIF وFOB.

ب- ميزان الخدمات: تسجل في ميزان الخدمات جميع المعاملات الخدمية، ويسمى حساب المعاملات غير المنظورة لأنها لا تقع تحت أعين الجمارك ولا يحصونها في سجلاتهم ومن أمثلة صادرات الخدمات: استخدام الأجانب لشركة النقل والملاحة الوطنية، إنفاق الأجانب على السياحة في الداخل. وتسجل صادرات الخدمات في الجانب الدائن في ميزان التجارة غير المنظورة، أما وارداتها فتسجل في الجانب المدين، ومن أمثلتها نجد مدفوعات لشركات النقل الأجنبية ومدفوعات المواطنين لبلاد أجنبية لأغراض التعليم أو البعثات الدبلوماسية، وتجدر الملاحظة إن حوالي 70 في المائة من التجارة الدولية هي تجارة خدمات.

$$\text{ميزان السلع والخدمات} = \text{الميزان التجاري} + \text{ميزان الخدمات}$$

ت- ميزان التحويلات الأحادية الجانب: وتدرج فيه كافة المبادلات التي تتم بين الدولة والخارج دون مقابل، فهي عمليات غير تبادلية أي تكون من جانب واحد ولا يترتب عنها حق أو دين¹. ويشمل أساساً ما يلي²:

- التحويلات الخاصة بالعمال الوطنيين في المهجر لصالح عائلاتهم وذويهم؛
 - المنح والهبات من عند المنظمات ذات الطابع الاجتماعي، الإنساني والفكري لصالح الحكومة أو للأفراد؛
 - بعض التحويلات العمومية في شكل إعانات.
- كما تجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الدول تستبعد من ميزان المدفوعات بعض الهيئات والتعويضات ذات الصلة الاستثنائية.

$$\text{ميزان العمليات الجارية} = \text{ميزان السلع والخدمات} + \text{ميزان التحويلات الأحادية الجانب}$$

¹ - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 103.

² - كامل بكري، مرجع سابق، ص 251.

2- حساب رأس المال: ويدخل في هذا الحساب جميع المعاملات التي يترتب عنها حركات رؤوس أموال سواء كان أصولاً حقيقية، أو مالية من بلد لآخر والتي تنقسم إلى نوعين¹:

أ- تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل: ويشمل تدفقات رأس المال بين البلد المعني وباقي العالم، ويطلق عليه طويل الأجل لان الفترة الزمنية التي يستغرقها تتعدى السنة مثل: الأسهم والسندات أو القروض التي يتطلب نضوجها أكثر من سنة، معبرا عنها بالتدفقات الرأسمالية من البلد إلى الخارج أو العكس، ونجد في هذا الحساب:

- عمليات الاستثمار المباشر في الخارج

- عمليات الاستثمار الأجنبي في الداخل

- عمليات الاقتراض طويل الأجل

- شراء عقارات في الخارج أو بيعها

- حصة الدولة في المنظمات الدولية، وفي ملكية العلاقات التجارية وبراءات الاختراع

ويترتب عن تدفق رؤوس الأموال للخارج مدفوعات للأجانب، ولذلك فانه يقيد مدينا في حساب رأس المال بميزان المدفوعات، وفي مقابل هذه المدفوعات يحصل المستثمرون الوطنيون على حقوق مالية (سندات، أسهم، وثيقة ملكية...الخ) على الأجانب التي سوف تحقق كمقبوضات نقدية في تاريخ لاحق عندما يتم تصفية الاستثمار.

اما تدفق رؤوس الأموال للداخل فانه يقيد دائما في حساب رأس المال، لأنه يتضمن مقبوضات نقدية بالنسبة للمقيمين، وفي مقابل ذلك يحصل المستثمرون الأجانب على حقوق مالية على المقيمين.

وعندما يتم تصفية الاستثمارات الوطنية في الخارج، فان النقود التي يستلمها المستثمرون تمثل تدفق رؤوس أموال للداخل بالنسبة للبلد، وبالعكس تمثل تصفية الاستثمارات الأجنبية في البلد تدفق رؤوس الأموال للخارج بالنسبة لهذا البلد².

الميزان الاساسي = الميزان الجاري + ميزان راس المال طويل الاجل

¹ - السيد احمد السيريتي، مرجع سابق، ص223.

² - عميروش شريف، مرجع سابق، ص96.

ب- تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل: ويشمل تدفقات تلقائية لرؤوس الأموال بين البلد وباقي دول العالم بأصول مالية تقل مدتها الزمنية عن السنة مثل حسابات الادخار والودائع قصيرة الأجل¹.

ويشمل بدوره ثلاث حسابات فرعية هي²:

- حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للقطاع الخاص اللابنكي
- حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للقطاع البنكي
- حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للقطاع الرسمي

وتسجل حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للخارج في الجانب المدين، أما تحركات رؤوس الأموال للداخل فتسجل في الجانب الدائن³.

ميزان راس المال = ميزان رؤوس الاموال طويلة الاجل + ميزان رؤوس الاموال القصيرة

3- ميزان التسويات الرسمية: وهو تركيب لمجموع هياكل ميزان المدفوعات مثل العمليات الجارية، وكذلك حركات رؤوس الأموال إضافة إلى الأخطاء والسهو-يستخدم رصيده من اجل أن تستدل به السلطات النقدية- وكذلك احتياطات الصرف ومنها: العملات الصعبة الأجنبية، وحقوق السحب الخاصة والذهب، يستطيع أن يتأثر بزيادة هذه الاحتياطات الدولية كعملية مديونية خارجية اتجاه بنوك مركزية أخرى أو هيئات مالية⁴. وتتم هذه التسوية بالكيفية التالية⁵:

أ- في حالة العجز:

¹ - نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مرجع سابق، ص 41.

² - يوسف عبد الباقي، مرجع سابق، ص 25.

³ - السيد محمد احمد السيريتي، مرجع سابق، ص 233.

⁴ - الأخضر عزي، صرف الدينار الجزائري بين واقع السوق والصندوق النقد الدولي 1990-2002، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تسير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 123.

⁵ - عمر مؤذن، تغير سعر الصرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات (1990-2010)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولية، جامعة المدية، 2011-2012، ص 68

- إما تسديد قيمة العجز ذهباً أو عملات قابلة للتحويل وبالتالي تخفيض مستوى احتياطياتها من الصرف؛
 - أو يطلب قرض قصير الأجل من بلد دائن، وبالتالي ارتفاع البلد صاحب العجز؛
 - أو بتخفيض دائنية البلد اتجاه العالم الخارجي؛
 - أو بالاقتراض إما من بلد آخر أو من السوق المالية الدولية أو من مؤسسة مالية دولية كالصندوق النقدي الدولي.
- ب- في حالة الفائض:
- إما بزيادة احتياطياتها من الذهب والعملات الصعبة؛
 - أو بتقديم قروض قصيرة الأجل للدولة المدينة، وبالتالي زيادة دائنياتها اتجاه العالم الخارجي؛
 - أو بتسديد ديونها السابقة.

ونظراً لعدم قدرة الجهاز الإحصائي للبلد على حصر جميع المعاملات الاقتصادية التي يتم إدراجها حساب السهو والخطأ ليتطابق مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة¹؛ وقد يكون هذا الحساب نتيجة لتغطية بعض النشاطات المالية غير المشروعة، فيتم تصفيته ضمن هذا الحساب من أجل إخفائها².

وفي الأخير نستطيع أن نقول أن رصيد ميزان المدفوعات الدولية يتحدد بالرصيد النهائي للحساب الجاري، وحساب رأس المال، فيحقق ميزان المدفوعات فائضاً عندما يكون مجموع الجانب الدائن لكل من هذين الحسابين أكبر من الجانب المدين فيهما، ويتحقق العجز إذا كان الجانب المدين فيهما أكبر من الجانب الدائن، ويتم تسوية الفائض أو العجز حسابياً بواسطة التحركات في عناصر الاحتياطيات الدولية، ويعد ميزان المدفوعات متوازناً حسابياً، لذا يجب أن نفرق تماماً بين هذا التوازن الحسابي والتوازن بالمفهوم الاقتصادي الذي

¹ - بسام الحجار، العلاقة الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2003، ص 60.

² - نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مرجع سابق، ص 41.

يتحقق إذا تساوى مجموع الجانب المدين في ميزاني المعاملات الجارية والرأسمالية مع مجموع الجانب الدائن فيهما، إما التوازن الحسابي فهو توازن حتمي ولا بد أن يتم¹. وتجدر الإشارة إلى أنه إذا لم تظهر البيانات الإحصائيات المتوفرة للبلد المعني مجموع في الجانب الدائن يساوي مجموع الجانب المدين، فيجب إضافة بند يعادل بينهما على أساس أن الفرق كان نتيجة لسهو في القيد أو خطأ، يتم ذلك عن طريق بند أو حساب السهو والخطأ².

ثانياً: عرض الطبعة الخامسة من ميزان المدفوعات

إن من أسباب السعي إلى إبراز النسخة الخامسة لميزان المدفوعات هو أنه كان هناك تطوراً في المحيط الدولي منذ العام 1977م، أدى إلى العديد من المتغيرات المهمة في سير عمليات الصرف في اقتصاديات العالم قاطبة، من بينها:

- تحرير الأسواق المالية
 - الابتكار في خلق تركيب الوسائل المالية
 - الأطروحات الجديدة في مجال إعادة الهيكلة للديون الخارجية
- ومن بين خصائص الطبعة الخامسة أن هذا النموذج نجح بوضع توافق من ناحية المفاهيم والترتيبات والمعاهدات التي تميز المدفوعات مع نظام المحاسبة الوطنية، وعليه فإن الإحصائيات الدولية لاقتصاد معطى حسب النسخة الخامسة يجب أن تسمح بإعداد الحسابات الخارجية المقدرة على أساس المحاسبة الوطنية صعوبة تذكر³.
- ويوضح الجدول الموالي أن أي عملية ينجم عنها تدفق عملة أجنبية للداخل في صالح ميزان المدفوعات وتسجل بالجانب الموجب (دائن)، في حين أن العمليات التي ينجم عنها خروج للعمليات الأجنبية للخارج فهي في غير صالح ميزان المدفوعات وتسجل بالجانب السالب (مدين)⁴.

¹ - السيد محمد احمد السيريتي، مرجع سابق، ص ص 235، 236.

² - عميروش شريف، مرجع سابق، ص 98.

³ - الأخضر عزي، مرجع سابق، ص 190.

⁴ - نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مرجع سابق، ص ص 42، 43.

فالعمليات الاقتصادية هي عبارة عن عمليات تبادلية لها وجهان: وجه خروج قيمة ووجه دخول قيمة، لذلك يقوم ميزان المدفوعات في حقيقته المنطقية على مبدأ القيد المزدوج أي قيد كل عملية من العمليات الاقتصادية لابد أن تظهر به مرتين: مرة في جانب الأصول (الجانب الدائن) باعتبارها خروجاً لقيمة تؤدي إلى زيادة متحصلات الدولة من الخارج، ومرة في جانب الخصوم (جانب المدين) باعتبارها دخلاً لقيمة تؤدي إلى زيادة مدفوعات الدولة إلى جانب الخصوم (الجانب المدين) باعتبارها دخلاً لقيمة تؤدي إلى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج¹.

جدول رقم (2-1): تقسيمات ميزان المدفوعات وفق الطبعة الخامسة لصندوق النقد

الدولي

البند	الدائن +	مدين -
1- الحساب الجاري:		
أ- السلع والخدمات		
- السلع		
- الخدمات		
- النقل		
- الخدمات الحكومية		
- خدمات أخرى		
ب- الدخل:		
- تعويضات العاملين		
- دخل الاستثمار		
ومنه الفائدة على الدين الخارجي		
ج- تحويلات جارية		
2- الحساب الرأسمالي:		
أ- الحساب الرأسمالي:		
- تحويلات رأسمالية		
اكتتاب /التصرف في أصول غير مالية وغير منتجة.		
ب- الحساب المالي:		
- صافي الاستثمار المباشر.		
- صافي استثمار المحفظة.		

³ محمد أمين بربري، سياسات التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك (غير منشورة)، جامعة الشلف، 2005، ص5.

		- صافي استثمار آخر. - قروض وائتمانات تجارية. - استخدام ائتمانات الصندوق وقروض من الصندوق. - ج- الاحتياطات: - الذهب النقدي. - حقوق السحب الخاصة . - نقد أجنبي - مستحقات أخرى.
--	--	---

المصدر: عمروش شريف، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك (غير منشورة)، جامعة البليدة، الجزائر، 2005، ص99.

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات وعلاجه

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية دائماً متوازناً، نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المتبع عند تسجيل كل عملية من العمليات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين وغير المقيمين، إن هذا التعادل ليس من شأنه إظهار أي شيء خاص بمركز الدولة في الاقتصاد العالمي، هذا ما يتحتم علينا البحث عن الحسابات التي تفسر لنا الوضعية التوازنية للميزان من الناحية الاقتصادية، من دون الاهتمام بشكل كبير بالتوازن المحاسبي، كما نجد الكثير من موازين اقتصاديات الدول تعيش وضعية الاختلال كل حسب درجته والأسباب المؤدية لذلك.¹

المطلب الاول: التوازن في ميزان المدفوعات (التوازن الحسابي والاقتصادي)

إن تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات يتم وفق قاعدة القيد المزدوج، أي على قيد كل عملية من العمليات التي تظهر به مرتين، مرة في جانب الأصول (أي الجانب الدائن) باعتبارها خروجاً لقيمة تؤدي إلى زيادة متحصلات الدولة من الخارج، ومرة في جانب الخصوم (أي الجانب المدين) باعتبارها دخلاً لقيمة تؤدي إلى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج، والتي تؤدي إلى حتمية التوازن الحسابي لميزان المدفوعات، إلا أن الواقع العملي يظهر صعوبة تسجيل كافة المعاملات الاقتصادية الدولية التي تتم بين الدولة محل الدراسة والعالم الخارجي. لذلك من المؤلف ألا يتطابق الجانب الدائن تماماً مع الجانب المدين، غير أن هذا الوضع يعتبر مشكلة إحصائية في المقام الأول نظراً لعدم تمكن أجهزة الإحصاء من حصر كافة المعاملات الاقتصادية التي تدور مع العالم الخارجي، ولذا يتم التغلب على هذه المشكلة عن طريق أفراد بند مستقل يطلق عليه اسم "حساب السهو والخطأ"، وهذا كله من أجل ضمان التوازن الحسابي الدائم بين القيمة الكلية للجانب الدائن والقيمة الكلية للجانب المدين لميزان المدفوعات.

¹ - بربري محمد الأمين، مرجع سابق، ص 29.

يبين لنا التوازن الحسابي لميزان المدفوعات إيرادات الدولة من الصرف الأجنبي تتكافأ بحكم طبيعة الأشياء مع مدفوعاتها من الصرف الأجنبي خلال أية فترة من الزمن، وإذا كان الأمر كذلك فكيف يتحدد بين الحين والآخر عن وجود فائض أو عجز في ميزان المدفوعات، وللإجابة على هذا التساؤل يقتضي الأمر التسوية إلى أن التوازن الحسابي الدائم لميزان المدفوعات ينصرف إلى تعادل كل بنود الأصول والخصوم بعد إضافة بند السهو والخطأ. وهذه النتيجة منطقية في ظل القواعد المتعارف عليها في ظل نظرية القيد المزدوج، أما التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات فهو لا يغطي كافة بنود الأصول والخصوم كما هو الحال في ظل مفهوم التوازن الحسابي، وإنما ينصب على بنود معينة ذات طبيعة خاصة، وتعبير متكافئ بأي كيفية يتم تحديد عناصر ميزان المدفوعات التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه. ولتحقيق هذا الغرض تنقسم بنود ميزان المدفوعات أفقياً إلى قسمين:

- معاملات اقتصادية فوق الخط (العمليات التلقائية أو المستقلة)

- معاملات اقتصادية تحت الخط (العمليات الموازنة أو التسوية)

1- **العمليات التلقائية أو المستقلة:** وتسمى كذلك بالمعاملات الاقتصادية فوق الخط، وهي التي تنشأ من تلقاء نفسها وليس من ظهور عجز أو فائض في الميزان، وأساساً تظهر نتيجة الاختلال في مستويات الإنتاج، المداخل والاستهلاك بين الدول، وتتمثل في العمليات الجارية وحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، إضافة إلى حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل والتي تمت بغرض المضاربة، أو تحقيق إيراد أو بدفع الحيلة والحذر، ويستثنى منها الهبات والقروض طويلة الأجل تمنح لأجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، إذ لا يمكن اعتبارها عمليات تلقائية¹.

2- **عمليات الموازنة أو التسوية:** وتعرف كذلك بالمعاملات الاقتصادية تحت الخط، وتظهر عند ظهور فائض أو عجز في ميزان العمليات التلقائية أو المستقلة بقصد الموازنة، وتتمثل في حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل في شكل قروض وتغير في طبيعة الأرصدة الأجنبية، وفي حركة الذهب لأغراض نقدية، ويضاف إليها كذلك الهبات والقروض الطويلة

¹ - محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي- التجربة الجزائرية-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر 1999-2000، ص 21.

الأجل التي تمنح لأجل تحقيق التوازن، ويستثني منها رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تمت بقصد المضاربة¹.

ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصاديا عندما نركز النظر على العمليات التلقائية أو المستقلة، أي إذا كان جانبها الدائن والمدين متساويين يعتبر في هذه الحالة متوازنا، أما إذا زاد الجانب الدائن أو المدين على الآخر اعتبر ميزان المدفوعات مختلا، وللاختلال صورتان هما:²

أ- الفائض: وذلك عندما يزيد الجانب الدائن لهذه العمليات عن الجانب المدين، ويوصف ميزان المدفوعات حينها بأنه موجب في صالح الدولة.

ب- العجز: وذلك عندما يزيد الجانب المدين لهذه العمليات عن الجانب الدائن، ويوصف ميزان المدفوعات حينها بأنه سلبى في غير صالح الدولة.

لذا يلجا عادة إلى تقسيم بنود ميزان المدفوعات وفقا لعناصره التي يمكن اتخاذها كأداة لقياس حالة التوازن الاقتصادي أو عدمه إلى قسمين:

➤ **عمليات اقتصادية فوق الخط** (عمليات مستقلة): حيث ينظر إليها كمصدر للخلل في ميزان المدفوعات وهذا بالطبع في حالتي الفائض والعجز.

➤ **عمليات اقتصادية تحت الخط** (عمليات مشتقة): حيث ينظر إليها كمجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية لمعالجة الخلل، وهذا بناء على العمليات الاقتصادية فوق الخط.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن التوازن الاقتصادي للميزان هي الحالة التي تتعدم فيها قيم بنود التسوية، ومن جهة أخرى يشترط أن لا يكون هذا التوازن قد تحقق عن طريق الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية، أو تحقق عن طريق اختلال داخلي بإتباع سياسة انكماشية في الداخل التي تؤدي إلى تدني مستوى معيشة المجتمع وانتشار البطالة وانخفاض الدخل انخفاضاً كبيراً، ولا أن يكون هذا التوازن في ميزان المدفوعات قد تحقق عن طريق تخفيض مستمر في قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية³.

¹ - زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 105.

² - بربري محمد الأمين، مرجع سابق، ص 30.

³ - عبد العزيز عجمية ومحدث محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، ص 314.

من هنا يتضح لنا الأهمية الكبرى للطريقة المتبعة في تحديد المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط أو أسفله، إذ يتوقف في ضوء هذا التحديد معرفة التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات أيضاً، وفي حقيقة الأمر فإنه لا يوجد معيار واحد موضع اتفاق الذي يمكن الاعتماد عليه في تحديد المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط وتلك الواقعة أسفله، بل على العكس من ذلك توجد عدة معايير مختلفة في مضمونها، ويتجسد هذا الاختلاف في تحديد البنود الأساسية وبنود الموازنة ولذلك فإنه ليس من المستغرب أن الاستفسارات الدائرة حول مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات تجد لها إجابات متفاوتة في دول العالم المختلفة.

ونتطرق فيما يلي إلى مختلف هذه الطرق، حيث تختلف طرق حساب رصيد حساب الميزان حسب اختلاف وجهات النظر في تحديد البنود الأساسية وبنود التسوية¹:

1- **الميزان الصافي للسيولة والميزان الشامل:** في حقيقة الأمر أنه توجد معايير لتقسيم هاته العمليات (فوق وتحت الخط)، ومن ثم كل مقياس يعمل على تقدير حالة التوازن والاختلال في الميزان.

2- **طريقة الميزان الصافي للسيولة:** يعد هذا المعيار من أقدم الطرق لقياس الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات، ويأخذ هذا المعيار في الحسبان العمليات الواقعة فوق الخط التي تتمثل في البنود التالية:

- الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة

- التحويلات من جانب واحد

- كافة حركات رؤوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل

أما عن المعاملات الواقعة تحت الخط فتتمثل في الاحتياطات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي.

طبقاً لهذا التقسيم نقول أن ميزان المدفوعات يكون في حالة فائض، عندما تزداد الاحتياطات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي، وهذا لا يحدث إلا إذا كانت المعاملات

¹ - سامي عفيف حاتم، مرجع سابق، ص 374.

الاقتصادية الدائنة في كل من الميزان التجاري، وميزان التحويلات من جانب واحد، وميزان رأس المال طويلة وقصيرة الأجل اكبر من المعاملات المدينة.

3- **بطريقة الميزان الشامل للسيولة:** الفرق بين طريقة الميزان الصافي والميزان الشامل للسيولة هو أن الطريقة الثانية تأخذ بعين الاعتبار الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية من الذهب والعملات الأجنبية، وتعتبرها من بنود الموازنة لكونها تشكل احتياطا إضافيا لاحتياطي البنك المركزي من وسائل الدفع الخارجي، فهذه الطريقة إذن تأخذ بعين الاعتبار الاحتياطات الكلية (الشاملة) للدولة أو ما يصطلح عليه بالسيولة الشاملة. وعليه تلخص بنود المعاملات الاقتصادية المستقلة وبنود الموازنة فيما يلي:

- الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة
 - حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بعد استبعاد الحقوق والالتزامات الخارجية للبنوك التجارية
 - حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل
- أما عن المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط والتي يتكون منها الميزان الشامل للسيولة هي:

- الاحتياطي المركزي من الذهب والصرف الأجنبي
 - الاحتياطات من الذهب الصرف الأجنبي المتوفرة لدى البنوك التجارية
- من هنا يحدث التوازن في الميزان الشامل إذا كان مجموع أو حاصل ما فوق الخط يساوي أو يعادل مجموع العمليات تحت الخط، أما حالة الفائض أو العجز هو كون إحدى جانبي طرفي المساواة اقل أو أكثر من الآخر. وبصفة عامة إن دليل هذا المعيار يكتسب الأهمية الخاصة طالما كانت احتياطات الذهب والصرف الأجنبي خاضعة لرقابة البنك المركزي من خلال أدوات السياسة النقدية.

وفي الأخير تبقى تلك الطرق سابقة الذكر تخص بالدرجة الأولى الأنظمة النقدية التقليدية، إلا أنه توجد طرق أخرى استحدثت تماشيا مع التطورات النقدية المعاصرة وهي¹:

¹ بربري محمد الأمين، مرجع سابق، ص ص 32، 33.

1- الميزان الأساسي وميزان العمليات المستقلة: إن للتطورات النقدية متغيرات هامة على مستوى الأحداث الاقتصادية، لذا ينبغي البحث عن وسائل وطرق تواكب هاته التطورات، ومن بينها:

أ- طريقة الميزان الأساسي: يعرف الميزان الأساسي، بأنه المجموع الجبري لصافي أرصدة الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل¹. ويعتمد هذا الأسلوب على التفرقة بين نوعين من المعاملات الاقتصادية: الأولى التي لها صفة الدورية والتكرار، والثانية لا تتمتع بالصفيتين. وعليه فإن المعاملات التي تمتاز بصفة الدورية والتكرار التي تعتبر بمثابة معاملات تقع فوق الخط هي:

- الميزان التجاري

- التحويلات من جانب واحد

- حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل

أما الشق الثاني من العمليات التي لا تمتاز بصفة الدورية والتكرار والتي تعتبر عمليات واقعة تحت الخط هي:

- حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل

- الاحتياطات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي

من هنا فإن:

رصيد الميزان الأساسي = رصيد الميزان التجاري + رصيد التحويلات من جانب واحد + رصيد

ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل

ب- طريقة ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة: وهي طريقة اقترحها صندوق النقد الدولي سنة 1949، ويقصد بالعمليات المستقلة أو الذاتية بأنها تلك العمليات الخاصة والعامة التي تتم بصرف النظر عن حالة ميزان المدفوعات، أي دون العمل على توجيه

¹ - دومينيك سالفادور، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 126.

ميزان المدفوعات في اتجاه معين، وترجع أسباب إتمام هذه المعاملات إلى اختلاف مستويات الأسعار والدخول وأسعار الفائدة بين الدول.

وتشمل هذه المعاملات المستقلة أو الذاتية (فوق الخط) على البنود الآتية:

- الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة

- التحويلات من جانب واحد

- حركات رؤوس الأموال الخاصة طويلة الأجل، نظرا لأنها تتم سعيا للاستفادة من الاختلافات الدولية لأسعار الفائدة، أو بهدف تحقيق ربح من خلال الدخول في شركات ومشروعات مشتركة أو ملكية كاملة للمشاريع في الخارج

- رؤوس الأموال التي تتحرك بهدف المضاربة أو هربا من عدم الاستقرار للأوضاع الاقتصادية والسياسية في الداخل، فهي إذا لا تتم من أجل تحقيق توازن في ميزان المدفوعات

وبالتالي فإن رصيد ميزان العمليات المستقلة يكون كالتالي:

رصيد ميزان العمليات المستقلة = رصيد الميزان التجاري + التحويلات من جانب واحد
+ رصيد ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل وقصيرة الأجل المستقلة

أما عن المعاملات الاقتصادية التابعة (بنود التسوية أو تحت الخط) فهي تشمل:

- احتياطات الذهب والصرف الأجنبي

- التدفقات الداخلة والخارجة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل التابعة وليس المستقلة

انتهت الطرق الأربعة إلى نتيجة مفادها أن رصيد ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة، المعادل للصفر دلالة على أن ميزان المدفوعات متوازنا اقتصاديا، غير أن هذه النتيجة تعرضت للهجوم من جانب عدد من الاقتصاديين في مقدمتهم "ماخلوب شنايدر"، على أساس أن تفسير اصطلاح التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لم يخرج عن دائرة المفاهيم الحسابية أو بتعبير متكافئ فإن شرط التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات ترجم في

النهاية إلى معادلة حسابية مفادها أن التوازن الاقتصادي يتحقق عندما يصبح رصيد ميزان المعاملات المستقلة مساويا للصفر.

كما تم اقتراح كبديل للمعايير الأربعة السابقة ضرورة ربط التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات بمفاهيم قوى السوق ممثلة في قوى الطلب على الصرف الأجنبي وعرض الصرف الأجنبي، ومن هنا يمكن القول أن ميزان المدفوعات يتوازن اقتصاديا حينما يتطابق عرض الصرف الأجنبي والطلب على الصرف الأجنبي خلال الفترة محل الدراسة. وهذا هو شرط التوازن السوقي لميزان المدفوعات ويمكن التعبير عن هذا الشرط بصورة أكثر تفصيلا على الوجه التالي:

$$\begin{aligned} & \text{قيمة الصادرات} + \text{قيمة واردات رؤوس الاموال} + \text{قيمة التحويلات من الخارج (مصادر عرض الصرف الاجنبي)} = \\ & \text{قيمة الواردات} + \text{قيمة صادرات رؤوس الاموال} + \text{قيمة التحويلات الى الخارج (مصادر الطلب على الصرف الاجنبي)} \end{aligned}$$

والخلاصة من كل ما سبق انه لا يوجد اسلوب متفق عليه للمعاملات الواجب تدوينها فوق الخط والمعاملات الواجب تدوينها تحت الخط، فهي عملية معقدة نسبيا يكتنفها الغموض عند محاولة التفرقة بين العمليات المستقلة والموازنة، فعلى سبيل المثال إذا اقترضت دولة ما من الخارج فقد يكون المبلغ موجه لتسديد العجز في ميزانية الدولة (عمليات مستقلة)، وقد يكون الغرض منها زيادة الاحتياطي المركزي من الذهب والعملات الأجنبية (عملية تابعة) أو من اجل تحقيق كلا الهدفين¹.

المطلب الثاني: اختلال ميزان المدفوعات وعلاجه

تتوقف خطورة اختلال موازين المدفوعات على نوع العجز الحاصل فيه وعلى أسبابه حسب البنود الرئيسية، وفي الحقيقة هناك نوعين أساسيين من الاختلال في ميزان المدفوعات كما لها طرق لمعالجة الاختلالات التي سنتطرق لها في هذا المطلب.

¹ - دومينيك سلفادور، ملخصات شوم في الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 147.

اولا: اختلالات ميزان المدفوعات

توجد عدة أنواع من اختلالات ميزان المدفوعات نورد منها ما يلي:

1-الاختلال المؤقت: وهو الذي يحدث نتيجة حدوث بعض المتغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل، أي التي تحدث خلال السنة وقد لا تتكرر في السنة الموالية أو فيما يليها من السنوات الأخرى¹.

وفي هذا الخصوص لقد جرت العادة على التفرقة بين الأنواع التالية من الاختلالات والتي تندرج ضمن الاختلال المؤقت وهي:

أ- الاختلال العارض أو الطبيعي: وهو الاختلال غير المتوقع الذي يحدث في ميزان المدفوعات الدولة في سنة معينة، وهو اختلال سرعان ما يتلاشى بزوال الأسباب التي أفضت إلى حدوثه دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الجهاز الاقتصادي للدولة أو في سياستها الاقتصادية. ويحدث نتيجة لتوافر احد أو بعض العوامل التالية: حدوث كوارث طبيعية، تقلبات الطقس، حدوث أزمة سياسية غير متوقعة، حدوث نزاعات مسلحة وحروب، التغيرات المفاجئة في أسعار المواد المصدرة والمستوردة، التغير في أسعار الصرف. وإذا كانت العوامل الأربعة الأولى لها اثر في اتجاه عجز ميزان المدفوعات فان العاملين الآخرين لهما اثر في اتجاه العجز، كما يمكن أن يكون لهما أيضا اثر في اتجاه الفائض، وكذا يمكن أن يكون لارتفاع معدلات الصرف نفس الأثر على الميزان².

ونشير في الأخير أن الاختلال الناتج عن هذه العوامل لا يلبث أن يزول بمجرد زوال هذه العوامل، وهو ما جعلنا نسمي هذا النوع من الاختلال بالاختلال العارض.

ب-الاختلال الموسمي: وهو نوع من الاختلال يصيب الميزان خلال موسم معين من السنة، وهو بالتالي يدوم لفترة اقل من السنة، ويظهر فيما يسمى بميزان المدفوعات السوقي. ويحدث هذا النوع من الاختلال بالنسبة للدول التي تعتمد في صادراتها على منتجات موسمية (كالمنتجات الفلاحية)، حيث تزيد الصادرات خلال موسم الجني، أو

¹ - عبد الرحمان يسري احمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2000، ص216.

² - نعمان سعدي، سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي-دراسة حالة الجزائر-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم والاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 1998-1999، ص53.

المنتجات التي تزيد استخدامها في موسم معين كالمحروقات التي تزيد وارداتها خلال موسم الشتاء، غير أن هذا النوع من الاختلال لا معنى له لكونه يحدث في فترة جزئية من السنة بينما ميزان المدفوعات يعد في نهاية كل سنة، وبالتالي يمكن للعجز أو الفائض الذي يحدث خلال تلك الفترة من السنة أن يعوض في فترات لاحقة منها¹.

ج- الاختلال الدوري: وهو الاختلال مرتبط بما يسمى بالدورة الاقتصادية، والدورة الاقتصادية اختصارا هي فترة طويلة نسبيا يتراوح فيها الاقتصاد بين الرواج والكساد، بحيث تحصل فترة الرواج لمدة طويلة، ثم تليها فترة أخرى مماثلة تقريبا أين يسود فيها الكساد، وميزان المدفوعات يتبع بطبيعة الحال هذه الدورة فتزيد الواردات بشكل كبير في فترة الرواج وتقل الواردات أثناء فترة الكساد، وينتج عن هذا التقلب في الميزان ما يسمى بالاختلال الدوري .

د- الاختلال المتصل بالأسعار: قد يرجع اختلال ميزان المدفوعات في بعض الدول إلى العلاقة بين الأسعار الداخلية والأسعار الخارجية، وتتوقف تلك العلاقة على قيمة عملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي بالنسبة للعملة الأخرى وعلى مستوى الأسعار في الدول الأخرى.

2 - الاختلال الدائم أو الأساسي: فهو ذلك الاختلال الذي يستمر طوال سنوات عديدة بسبب الظروف الاقتصادية السيئة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بصفة دائمة. ويرجع هذا الاختلال أساسا إلى محاولة هذه الدول زيادة معدلات النمو الاقتصادي، الشيء الذي يتطلب لها معدات وألات ومواد أجنبية أخرى، في الوقت الذي لا تتمكن فيه الصادرات التقليدية من جلب النقد الأجنبي لتمويل هذه المتطلبات، وهذا ما ينجر عنه ما يسمى بالاختلال الهيكلي. فهو عجز ينتج بسبب الاختلال في هياكل الإنتاج والتوظيف للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى أنه يستمر لفترة طويلة مما يستدعي تسميته بالاختلال المزمّن أو الدائم، ويتضمن هذا النوع من العجز "نقصا مستمرا في أصول الدولة قصيرة الأجل وزيادة مستمرة في خصومها". أي إذا ما واجه البلد استنزافا خطيرا في احتياطياته الخارجية فهذا يكون شاهدا على وجود "اختلال أساسي" في ميزان المدفوعات، وعليه فإن الشرط الكافي

¹ - العيدي خليفة، تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2000)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص23.

لوجود اختلال أساسي في ميزان المدفوعات هو حدوث عجز في الميزان يهدد استتفاذ احتياجات الصرف الخارجية للبلد . وعلى العموم فالاحتلال الدائم هو اختلال جوهري يتسم بديمومة أسبابه، والمتمثلة في عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، تغير هيكل العرض والطلب الخارجيين على السلع والخدمات، الظروف الاقتصادية الغير ملائمة والدائمة، الصدمات الخارجية... الخ. كما يرجع كذلك إلى ميل التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية نتيجة بطء نمو صادراتها من السلع الأولية وإحلال المنتجات الاصطناعية محل المواد الأولية، وإلى الأزمات المتكررة في الدول المتقدمة وانعكاساتها السيئة على اقتصاديات الدول النامية، إذن أسباب العجز في الاختلال الأساسي هو وجود عوامل ذات طبيعة هيكلية، تؤثر على قدرة البلد على التصدير، أو على ميله للاستيراد أو في قدرته على جذب رؤوس الأموال، أو على سداد الالتزامات على نحو يجعله يعاني عجزا مستمرا في ميزان المدفوعات، أما مصادر هذا الاختلال فتتمثل في:

- ارتفاع المديونية الخارجية؛
- تدهور العائد على توظيف رؤوس الأموال؛
- تدهور الميزة النسبية للصادرات؛
- محاكاة أنماط الاستهلاك السائد في الدول الأخرى الأكثر تقدما؛
- الضغوط التضخمية؛
- ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي ... الخ.

ثانيا: علاج اختلال ميزان المدفوعات

ان لاختلال ميزان المدفوعات اثار سلبية على الاوضاع الاقتصادية وذلك في حالة العجز او الفائض.

أ- في حالة العجز: ويدل على ان الدولة مدينة اتجاه العالم الخارجي لانها استوردت اكثر من طاقتها وتعيش في مستوى اعلى من مستواها الحقيقي، وينتج عنه زيادة الطلب على العملات الاجنبية وارتفاع عرض العملة الوطنية، ومن ثمة انخفاض قيمتها، وينعكس ذلك على مستوى الاسعار و على طلب السلعة المنتجة وعلى مستوى التشغيل بالانخفاض.

ب- **في حالة الفائض:** ان الدولة تعيش في مستوى اقل من مستواها فزيادة صادراتها يؤدي الى ارتفاع الاسعار اي حدوث تضخم وما يصاحبه من مساوئ و قد يكون هناك سبب اختلال كامن مستمر نتيجة للاجراءات التي تتخذها السلطات من اجل عدم ظهوره كالاجراءات الانكماشية التي تؤدي على البطالة وانخفاض مستوى الانتاج والدخل الوطني الذي ينجم عنه تدهور في الرفاهية الاقتصادية.

-اما الادوات التي يتفق عليها الجميع من حيث الفعالية في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات فتتمثل في الاسعار ،الدخول واسعار الصرف لانها تعتبر الشرايين المسببة لهذه الاختلالات¹.

-الاسعار نعلم في حالة العجز هناك زيادة العرض من العملة الوطنية ومنه زيادة في كمية رؤوس الاموال المتداولة في الدولة وهناك ما يدفع بالبنوك الى رفع سعر الخصم او بيع البنك المركزي لسندات حكومية و بالتالي بانكماش كمية النقود المتداولة ثم انخفاض في مستوى العام للاسعار والذي يؤدي الى زيادة حجم الصادرات و يستمر ذلك ان يتلاشى العجز،ويحدث العكس في حالة الفائض.

- **تغيير اسعار الصرف:** هو تخفيض العملة او رفعها ويجري التخفيض عندما يكون الطلب على العملات الاجنبية اكثر من عرضها مما يؤدي الى انخفاض اسعار الصادرات الوطنية مقوما بالعملة الاجنبية،وارتفاع اسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية اي تنشيط الصادرات وتثبيت الواردات،وهذا سيؤدي الى اعادة التوازن اذا كان هناك عجز،اما في حالة الفائض تقوم السلطات المعنية برفع العملة الوطنية فيحدث العكس،كما تقوم السلطات النقدية بمراقبة الصرف لمعالجة الاختلال وذلك بعدم السماح للمقيمين ان يتحصلوا على سلع وخدمات من الخارج ومنع خروج رؤوس الاموال بهدف المحافظة على القيمة الخارجية للعملة و منه تمكن من تسديد الواردات.

-**الدخل:** عندما يكون ميزان المدفوعات في حالة فائض فهذا يعني زيادة حجم الصادرات مما يؤدي الى زيادة الدخل الوطني وبالتالي زيادة الانفاق الوطني المتمثل في الاستهلاك

¹ سامي عفيفي حاتم ، مرجع سابق، ص182.

والاستثمار وهو ما يؤدي الى زيادة الانفاق و توجه الافراد على التنوع في الاستهلاك بسبب زيادة الطلب على الواردات و تستمر العملية الى ان يتحقق التوازن اما في حالة العجز نتيجة زيادة الواردات فهذا سيؤدي الى نقص الدخل الوطني وبالتالي انخفاض الطلب على الواردات الى ان يحدث التوازن، اذا فعلاج الاختلال يعتمد على اجراءات داخلية تتمثل في السياسة المالية او النقدية او كلاهما معا وذلك عن طريق تغيير الانفاق الذي يتم بواسطة الاستهلاك المحلي و الاستثمار و الضرائب او تحويل الانفاق الذي يتم بواسطة الانفاق المحلي و الاستثمار و الضرائب او تحويل الانفاق الذي يتم عن طريق تغيير سعر الصرف حيث تتأثر الصادرات و الواردات و قد تعبر في الوقت نفسه تدابير خارجية لانها تعتمد على التجارة الخارجية، وهناك تدابير اخرى تعتمد على رصيد الدولة من العملة الاجنبية ،ومما سبق فعلاج الخلل في ميزان المدفوعات يحتاج الى المزيد من التدابير كل حسب اهميته في مصدر الخلل و حسب الاهداف المسطرة من طرف السلطات، الا ان سياسة الدولة المتبعة فقد تساعد عل تحقيق التوازن، فمثل في ظل نظام سعر الصرف المرن، فان حالة العجز تكون سعر العملة الوطنية في سوق الصرف رخيصا وبالتالي ارتفاع اسعار المنتجات الاجنبية مما يقلل الطلب المحلي عليها وهذا يعني نقص الواردات، ومن جهة اخرى انخفاض سعر المنتجات المحلية تؤدي الى زيادة الطلب الخارجي عليها، اي زيادة الصادرات و هكذا يعود التوازن، ويحدث العكس في حالة الفائض¹.

- اما اذا كان سعر الصرف ثابت فانه لن يستعمل في علاج الخلل، بل يعتمد على العوامل الاخرى كالدخل والاسعار، وعند علاج الخلل فانه يركز على الصادرات او الواردات ولذلك يجب الاخذ بعين الاعتبار ان التغيير في الاسعار المحلية و اسعار الصرف ينتج عنه تعبير في الصادرات، التي هي مرتبطة بالدخل الاجنبي للدول الاخرى وباسعار الصرف العملات الاجنبية، اما تغيير الدخل الوطني والاسعار المحلية و سعر الصرف فيؤدي الى تغيرات في الواردات لان الواردات اكثر ارتباطا بالدخل الوطني .

¹ - محمد خليل برغي وعلي حافظ منصور، العلاقات الاقتصادية الدولية، بدون دار نشر، مصر، بدون سنة، ص50.

خلاصة الفصل:

إن وجود التبادل الدولي بين مختلف الشعوب والدول شيء ضروري تفرضه متطلبات الحياة الدولية بشتى مكوناتها وخاصة الاقتصادية منها وعليه فإن الدول تلجأ لتنظيم اقتصادها الداخلي وتحاول إيجاد السياسات التجارية الملائمة للحد من نزيف ثرواتها وهذا من خلال التحكم في تدفق مختلف الصادرات والواردات التي يمكن قياسها بمؤشرات تستتبطها من ميزان المدفوعات الذي يظهر المركز المالي للدولة اتجاه بقية العالم.

وعليه توصلنا في هذا الفصل لمعرفة بعض المفاهيم المتعلقة بميزان المدفوعات، البنود التي يشملها، طريقة القيد، معنى التوازن والاختلال فيه من خلال معرفة أسبابه وأنواعه وطرق علاجه.

الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة

تمهيد

تشكل العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة إحدى المؤشرات الأساسية للتأكد من فعالية السياسة الاقتصادية للدولة، من خلال متابعة تطور الميزانية العامة من جهة وتطور ميزان المدفوعات من جهة ثانية، إضافة إلى محاولة تحديد وتحليل طبيعة العلاقة بين الموازنتين العامة والمدفوعات، هو ما سيكون محل تفصيل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور الميزانية العامة وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة

2013-2000

المبحث الثاني: التحليل النظري والتطبيقي للعلاقة بين تطور الميزانية العامة وميزان

المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2013-2000

الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة

المبحث الاول: تطور الميزانية العامة وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة

2013-2000

تتطور الميزانية العامة بتطور دور الدولة وبما تحصله من إيرادات وما تخصصه من نفقات عامة، أما فيما يخص ميزان المدفوعات فإنه يتطور من خلال الفارق المحقق بين الصادرات والواردات من وإلى العالم الخارجي.

المطلب الاول: تطور الميزانية العامة

تكتسي الميزانية العامة في الجزائر أهمية بالغة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، أخذت في التزايد بشكل مستمر موازاة مع اتساع نطاق دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العصر الحالي، ما سنبينه في الجدول والشكل المواليين:

الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة

الجدول رقم (3-1): تطور الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2013.

الوحدة: مليار دج

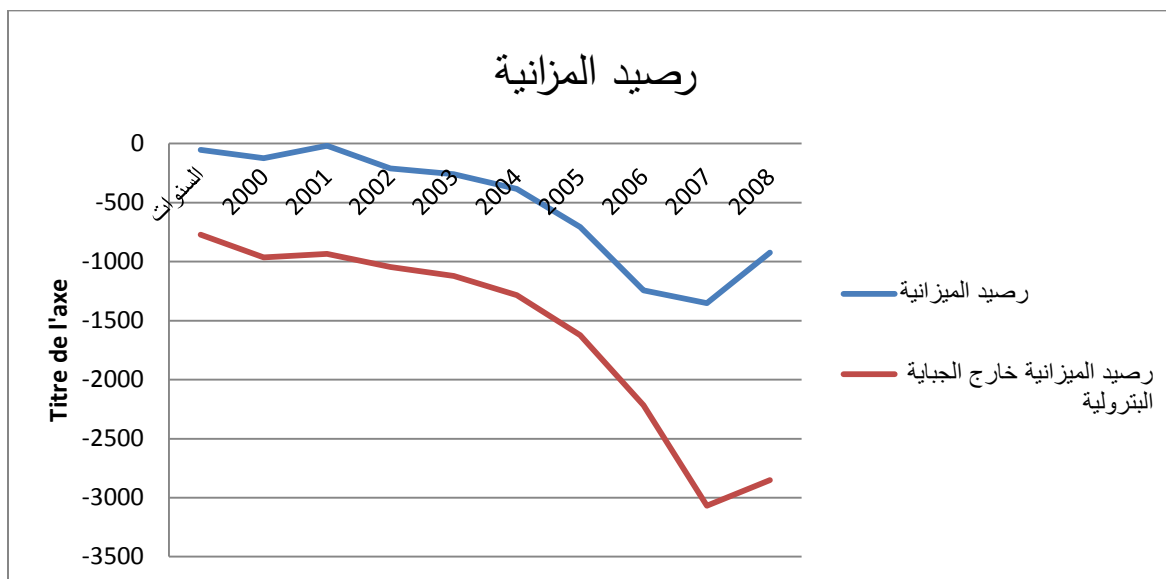
		النفقات الاجمالية			الايرادات الاجمالية			البيانات
السنوات	رصيد الميزانية خارج الجباية البتروولية	رصيد الميزانية	المجموع	نفقات التجهيز	نفقات التسيير	المجموع	إيرادات أخرى	الجباية البتروولية
2000	-773,19	-53,19	1178,1	321,93	856,19	1124,9	404,93	720
2001	-964,08	-123,5	1519,3	462,49	1056,8	1395,8	555,19	840,6
2002	-933,72	-17,32	1583,5	538	1045,5	1566,2	649,78	916,4
2003	-1046	-210	1731	568	1163	1521	685	836
2004	-1122,94	-260,7	1860	618,79	1241,2	1599,3	737,09	862,2
2005	-1284,3	-385,3	2105,1	872,5	1232,6	1719,8	820,8	899
2006	-1623,9	-707,9	2543,4	1091,4	1452	1835,5	919,5	916
2007	-2216,1	-1243	3143,4	1480,6	1662,8	1900,3	927,3	973
2008	-3068,4	-1353	4175,8	1948,4	2227,4	2822,8	1107,4	1715,4
2009	-2851,3	-924,3	4199,7	1944,6	2255,1	3275,4	1348,4	1927
2010	-3102,6	-1600,9	4657,6	1921,4	2736,2	3056,7	1555	1501,7
2011	-3102,6	-2094,2	5568	1930,4	3637,6	3473,8	1944,4	1529,4
2012	-4893,9	-3374,9	6844,0	2251,3	4592,7	3469,1	1950,1	1519
2013	-4675,7	-3059,8	6879,8	2544,2	4335,6	3820	2204,1	1615,9

Source : minister des finances, rapport de presentation du projet de loi

de finance, pour 2002 -2005- 2008 -2009- 2010-2014.

الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة

الشكل (3-1): تطور رصيد الميزانية الاجمالية ورصيد الميزانية خارج المحروقات



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (3-1).

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن الجباية البترولية لها دورا هاما في الإيرادات العامة ومن ثم في تغطية النفقات العامة، حيث يشكل هذا النوع من الجباية المصدر الاساسي للإيرادات العامة.

فمن خلال الجدول المبين اعلاه يتضح ان الجباية البترولية عرفت تزايد مستمر منذ 2000 الى غاية 2013، حيث نجد ان الجباية البترولية خلال سنة 2000 بلغت 720 مليار دج ثم ارتفعت الى 916.4 دج ثم ارتفعت الى 916.4 دج سنة 2002 وهو ما يمثل نسبة 21.43% كزيادة خلال هذه المدة من اجمالي الإيرادات، ثم بلغت الجباية البترولية سنة 2003 قيمة 836 مليار دج أي بنسبة تراجع قدرها (-16.11%) ويمكن تفسير هذا التراجع بانخفاض اسعار تصدير المحروقات التي عانت بانخفاض اسعار النفط الخام.

الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة

ثم عرفت الإيرادات الجباية البترولية بتحسن من سنة 2006، حيث بلغت 916 مليار دج أي بنسبة 21.39%، ثم واصلت الجباية البترولية الارتفاع، حيث وصلت في سنة 2009 كأعلى قيمة لها قدرت بـ 1927 مليار دج لتعود و تتراجع هذه الاسعار وتسجل سنة 2012 قيمة 1519 مليار دج ،على غرار سنة 2013 التي وصلت قيمتها الى 1615.9 مليار دج.

بلغت إيرادات الميزانية في سنة 2013 ما يعادل 3820 مليار دج لا تتعدى 3480 مليار دج في سنة 2011 وسنة 2012 إي بانخفاض قدره 340 مليار دج واستمر الانخفاض في سنة 2010 بـ 763.3 دج وارتفاع قدره 219 مليار دج في سنة 2009، ويتواصل هذا الانخفاض الى غاية 2003 حيث قدر هذا الانخفاض خلال هذه المدة بـ 1774.7 مليار دج. لتعرف عدم استقرار في ثلاث سنوات المتبقية.

بلغت نفقات الميزانية الكلية في 2013 مستوى 6092.1 مليار دينار مقابل 7085.2 مليار دينار في 2012، أي بانخفاض يساوي 13.7% خص هذا الانخفاض في النفقات الكلية، بعد الارتفاعات التي عرفت بنسبة 20.6% و 31% على التوالي في 2011 و 2012.

تم ادراج نفقات التشغيل ونفقات التجهيز في قانون المالية لسنة 2013 بمبلغ 4335.6 مليار دينار و 2544.2 مليار دينار على التوالي. بينما كادت نفقات التشغيل تعادل المبالغ المدرجة في الميزانية (97%) بموجب سنة 2013، فان نفقات التجهيز المسجلة في الميزانية تجسدت في حدود 74.2% مقابل 79.2 في 2012 (48.6% في 2011 و 60.5% في 2010).

الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة

اما فيما يخص نفقات التجهيز، فقد ارتفعت بقوة من 2005 الى 2008 لتستقر بين 2008 و 2011 وتبلغ 2251.3 مليار دينار في 2012، وارتفعت الى 2544,2 مليار في 2013.

يجدر التذكير ان الارتفاع في نفقات التجهيز منذ بداية سنوات 2000 كان اهم عنصر في ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي.

اما فيما يخص رصيد الميزانية فهو سالب على طول مدة الدراسة وهذا ما يفسر ان الميزانية العامة تعاني من عجز من سنة 2000 الى غاية سنة 2013 و يختلف هذا العجز من سنة الى اخرى حيث سجلنا اقل قيمة عجز سنة 2003 ب (-210) مليار دج وهذا راجع الى انخفاض اجمالي النفقات كما سجلت الميزانية اكبر عجز لها سنة 2012 قدر هذا الاخير ب (-3374.9) مليار دج، هذا ما يعكس الزيادة في النفقات الاجمالية عامة ونفقات التشغيل على وجه الخصوص.

في حالة ما إعتبرنا الايرادات العامة خارج الجباية البترولية فان العجز الموازنة سوف يعرف الإرفاعا أكبر مما هو عليه فعلي سبيل المثال عجز سنة 2000 كان يقدر ب53 مليار دج في إجمالي الايرادات فسوف يتضاعف في حالة الايرادات خارج الجباية البترولية ويصل إلى 720 مليار دج وهذا ما ينطبق على باقي السنوات الاخرى أي أن للجباية البترولية دور كبير في الموازنة العامة.

الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة

المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات هو من بين اهم المؤشرات التي بإمكانها اعطاء دلالات معبرة عن الوضع الاقتصادي لاي دولة وعليه فان القيام بدراسته يبين لنا الوضعية التي كانت تمر بها الجزائر ولهذا سنقوم بدراسة ارصدة ميزان المدفوعات من خلال الجدول التالي:

جدول(03): تطور ميزان المدفوعات خلال 2000-2013

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الرصيد الجاري الخارجي	8.93	7.06	4.36	8.84	11.12	21.18	28.95	30.54	34.45	0.41	12.16	17.77	12.3	0.85
الميزان التجاري	12.3	9.61	6.7	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24	40.52	7.78	18.2	25.96	20.17	9.41
الصادرات	21.65	19.09	18.71	24.46	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59	45.18	57.09	72.89	71.74	64.43
المحروقات	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19	44.41	56.12	71.66	70.59	63.33
صادرات أخرى	0.59	0.56	0.6	0.47	0.66	0.74	1.13	0.98	1.4	0.77	0.97	1.23	1.15	1.1
الواردات	-9.35	-9.48	12.01	13.32	95-17	-1986	20.68	26.35	38.07	-37.4	38.89	46.93	51.57	55.02
			-	-				-			-	-	-	-
صافي خدمات خارج دخل العوامل	-1.45	-1.53	-1.18	-1.35	-2.01	-2.27	-2.2	-4.04	-7.58	-8.69	-8.33	-8.81	-7.13	-6.68
دائن	0.91	0.91	1.3	1.57	1.85	2.51	2.58	2.89	3.49	2.99	3.57	3.75	3.96	3.99
مدين	-2.36	-2.44	-2.48	-2.92	-3.86	-4.78	-4.78	-6.93	11.07	11.68	-11.9	12.55	11.09	10.67
									-	-		-	-	-
صافي دخل العوامل	-2.71	-1.69	-2.23	-2.7	-3.6	-5.08	-4.52	-1.83	-1.26	-1.31	-0.37	-2.04	-3.91	-4.16
دائن	0.38	0.85	0.68	0.76	0.99	1.43	2.42	3.81	5.13	4.74	4.6	4.45	3.92	3.52
مدين	-3.09	-2.54	-2.91	-3.46	-4.59	-6.51	-6.94	-5.55	-6.39	-6.05	-4.96	-6.49	-7.83	-7.68
دفع الفوائد	/	/	-1.31	-1.18	-1.29	-1.03	-0.76	-0.23	-0.19	-0.17	-0.11	-0.24	-0.33	-0.07
الاستثمار المباشر (صافي)	/	/	-1.6	-2.28	-3.3	-5.48	-6.18	-5.41	-6.21	-4.88	-4.85	-6.25	-7.5	-7.61
تحويلات صافية	0.79	0.67	1.07	1.75	2.46	2.06	1.61	2.22	2.77	2.63	2.65	2.65	3.17	2.28

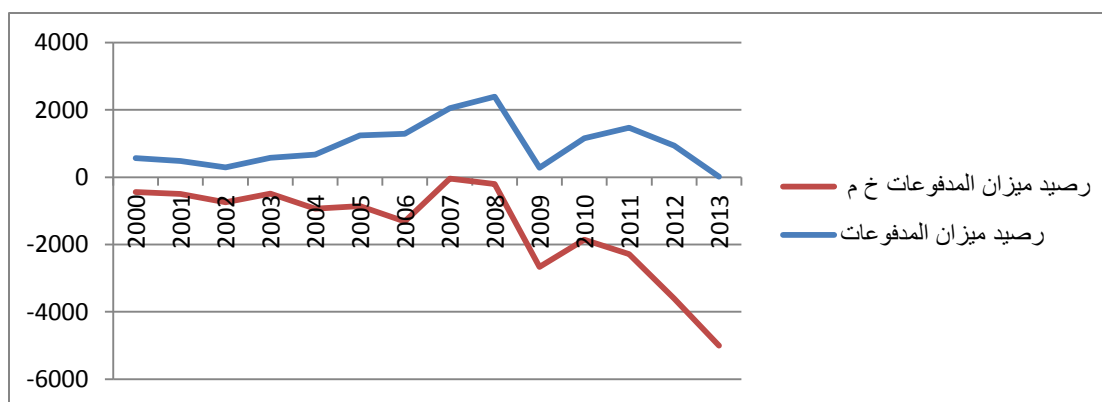
الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة

-0.72	-0.24	2.38	3.42	3.45	2.54	-1.08	11.22 -	-4.24	-1.87	-1.37	-0.71	-0.87	-1.36	رصيد حساب رأس المال
1.88	1.52	2.04	3.47	2.54	2.28	1.35	1.76	1.06	0.62	0.62	0.97	1.18	0.42	الاستثمار المباشر (صافي)
-0.38	-0.62	-1.08	0.44	1.3	0.43	-0.77	11.89 -	-3.05	-2.23	-1.38	-1.32	-1.99	-1.96	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
4.3	0.25	0.07	0.55	2.19	0.84	0.51	0.98	1.41	2.12	1.65	1.6	0.91	0.8	السحب
-4.69	-0.87	-1.15	-0.11	-0.89	-1.27	-1.28	12.87 -	-4.46	-4.35	-3.03	-2.92	-2.9	-0.76	الإختلال
-2.22	-1.14	-1.41	-0.49	-0.39	-0.69	-1.66	-1.08	-2.25	-0.26	-0.61	-0.36	-0.06	0.18	قروض قصيرة الأجل والسهمو والخطأ
0.13	12.06	20.14	15.58	3.86	36.99	29.53	17.73	16.94	9.25	7.47	3.66	6.19	7.57	الرصيد الإجمالي
-63.2	58.53	51.52	40.55	40.55	-40.2	-30.1	35.88	28.65	-22.3	13.78	13.04	12.61	13.49	الرصيد خارج المحروقات

Sours: banque d'algerie, bulletin statistique de la banque d'algerie, series retrospective, statistiques monetaires pour 2000-2011 p87,88.

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، جوان 2014، ص15 بالنسبة للسنتين 2012، 2013.

الشكل رقم (2-3): تطور ميزان المدفوعات خلال 2000-2013



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-3)

الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ وبالرغم من تسجيل بعض الحسابات في ميزان المدفوعات رصيذا سالبا التي منها حساب صافي دخل العوامل وصافي الخدمات خارج دخل العوامل اللذان سجلا رصيذا سلبيا طوال فترة الدراسة .

نلاحظ من بيانات الجدول تحسن مستمر لوضعية ميزان المدفوعات الجزائري منذ سنة 2000، وذلك يعود الى التحسن في اسعار البترول ،الذي انجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية من 21.06 مليار دولار سنة 2000 الى 77.19 مليار دولار سنة 2008.

وفي سنة 2009 بالنظر الى التقلص القوي في ايرادات المحروقات، الذي يعود الى انخفاض سعر البترول بنسبة 37.73% مقارنة ب 2008، بصفته يمثل القناة الرئيسية لانتقال الازمة المالية العالمية الى الجزائر تدهور رصيد ميزان المدفوعات الى 3.86 مليار دولار في 2008، وتترجم وضعية ميزان المدفوعات لسنة 2010 الى حد ما، نتائج تسيير حذر امام محيط دولي لا يزال مربيا.

اما الصادرات خارج المحروقات فعلى الرغم من اتجاهها التدريجي نحو الارتفاع الا ان مستواها يبقى ضعيفا، حيث بالكاد بلغت 1.40 مليار دولار في احسن الاحوال وذلك في سنة 2008، وهذا ان دل على شيء فانه يدل على عدم تنافسية الاقتصاد الوطني اضافة الى الضعف الحاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي في الحقل الانتاجي خارج المحروقات.

ومع بدا سريان اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي اعتبارا من سبتمبر 2005 ووافق الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، واصبحت ضرورة تنمية الصادرات خارج المحروقات العنصر الوحيد الذي يسمح للاقتصاد الجزائري بالاستفادة من فرص اندماجه في المبادلات الجهوية والدولية.

الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة

ان العجز في حساب راس المال والعمليات المالية الذي ما فتئ يتوسع باستمرار منذ سنة 2002، والذي وصل الى 11.22 مليار دولار في 2006 اثر التسديدات المسبقة للدين الخارجي التي بلغت 10.93 مليار دولار في تلك السنة ويتسم التوسع في الاستثمارات الاجنبية بالاستمرار منذ 2004، لاسيما وان قيمة الاستثمارات في 2006 تمثل ثلاث مرات المبلغ المسجل خلال سنة 2003، وهذا ان دل على شيء انما يدل على مدى جاذبية السوق الجزائرية بالنسبة للمستثمرين الاجانب.

تجدر الاشارة الى ان سنة 2008 تعتبر المرة الاولى التي يكون فيها رصيد حساب راس المال والعمليات المالية موجبا، وهذا تحت الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي قدرت بمبلغ 2.33 مليار دولار في سنة 2008، بينما سجلت سنة 2007 مبلغ 1.37 مليار دولار فقط كاستثمارات اجنبية مباشرة، بالرغم من التسديدات المسبقة الكبيرة التي تمت في سنة 2006 والتي ترتب عنها بلوغ العجز في حساب راس المال مستوى قياسي، فان ميزان المدفوعات واصل تسجيل فائض اجمالي قدره 17.73 مليار بارتفاع قدره 4.7% مقارنة بسنة 2005، كما تواصل الفائض وانتقل من 29.55 مليار دولار سنة 2007 الى 36.99 مليار دولار سنة 2008.

بينما في سنة 2009 عاود رصيد ميزان المدفوعات الانخفاض حيث بلغ 3.86 مليار دولار ليعاود الارتفاع من جديد سنة 2010 و 2011 حيث كانت قيمة الفوائض المسجلة تبلغ 15.58 مليار دولار و 20.14 مليار دولار على الترتيب، ليعود الرصيد الاجمالي الى الانخفاض سنة 2012 و 2013 بمبلغ 12.06 مليار دولار سنة 2012 ليتوقف سنة 2013 برصيد 0.13 مليار دولار وهو اقل رصيد عرفه ميزان المدفوعات طوال فترة الدراسة.

الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة

كما عرف الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات الجزائري خارج المحروقات رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة حيث كان يبلغ سنة 2000 رصيد 13.49 مليار دولار وسنة 2001 رصيد 12.61 مليار دولار وهو اقل عجز حققه هذا الميزان، وابتداءا من سنة 2002 اين حقق الميزان عجز يقدر بـ 13.04 مليار دولار عرف ميزان المدفوعات عجزا متزايدا حيث بلغ سنة 2013 قيمة 63.2- مليار دولار وهو اكبر عجز عرفه ميزان المدفوعات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة.

الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة

المبحث الثاني: التحليل النظري والتطبيقي للعلاقة بين تطور الميزانية العامة

وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2013

في هذا المبحث سوف نحاول تحليل العلاقة بين الموازنتين العامة والمدفوعات بشقيها النظري والتطبيقي.

المطلب الأول: من الناحية النظرية

تعد ظاهرة العجز التوأم من مواضيع الاقتصاد الكلي ذات الأهمية الكبيرة، والتي تفترض أن عجز الموازنة الناتج عن زيادة الانفاق الحكومي يؤدي إلى عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، إذ تمت صياغتها من طرف Cripps et Godly في منتصف سنوات السبعينات في المملكة المتحدة، حيث أثبتت الدراسات أن العجز في القطاع العام يحدد الرصيد في ميزان المدفوعات. فمن خلال تحليل الاحصائيات المتعلقة بالو-م-أ واليابان خلال الفترة 1980-1990 والتي أثبتت أن ارتفاع العجز المالي للدولة يؤدي إلى ظهور عجز في الحساب الجاري¹.

واختلفت آراء المدارس الاقتصادية في تفسير العلاقة بين العجز المالي والعجز الخارجي، حيث أكدت المدرسة الكلاسيكية الحديثة على أن العجز المالي يسبب العجز الخارجي، أما وجهة النظر الكينزية فيقولون بأن العجز الخارجي هو المسبب للعجز المالي.

¹ - وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص 199.

الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة

وفيما يلي نستعرض بعض النظريات التي حاولت تقديم تفسير لهذه الظاهرة وإبراز العلاقة بين الميزانية العامة وميزان المدفوعات.

أولاً: نموذج Mundell – Fleming

ظهر هذا النموذج الذي يعتبر نموذجاً كينزياً من حيث الجوهر في ستينات القرن الماضي، وواجه صعوبات التطبيق منذ بداية السبعينات بسبب الخروج من نظام أسعار الصرف الثابتة لاتفاقية بروتون وودز².

وفي هذا الإطار بني النموذج على بعض الأسس الهامة، نذكر منها³:

- 1- انفتاح هذا للاقتصاد على بقية العالم؛ يعني هذا وجود حرية كاملة لحركة رأس المال بين البلد المعني وبقية العالم؛
- 2- يتلاءم هذا النموذج مع خصائص الاقتصاد صغير الحجم، بحيث لا يؤثر هذا الاقتصاد على اقتصاديات بقية العالم؛ مما يعني أن المتغيرات الاقتصادية لبقية العالم تكون مستقلة كما أن تحديد بعض المتغيرات الداخلية يكون مرتبطاً أو متأثراً بالمتغيرات الخارجية المقابلة. فمثلاً نجد أن معدل الفائدة الداخلي r يتحدد على أساس معدل الفائدة الاجنبي r^* حيث $r=r^*$ ، وإذا تغير معدل الفائدة الداخلي لأي سبب من الأسباب دون معدل الفائدة الاجنبي أو أعلى منه يعاود الرجوع إلى هذا مستوى معدل الفائدة الاجنبي بفعل الآثار التي تحدثها حركة رأس المال الحرة من وإلى هذا البلد.

² - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، الاردن، 2005، ص 328.

³ - الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 268.

الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة

و انطلاقا من ذلك حاول مانديل و فليمينغ معرفة دور كل وسيلة من وسائل السياسة الاقتصادية (السياسة النقدية و السياسة الميزانية) وذلك من اجل ضمان التوازن الداخلي والتوازن الخارجي. وفي اطار بحثنا هذا سنركز فقط على تحليل الدور الذي تلعبه السياسة الميزانية في حالة الصرف الثابت والمرن، بحيث⁴:

فاذا ارادت السلطات العمومية اتباع سياسة ميزانية توسعية (في حالة الجزائر تتمثل سياسة الميزانية التوسعية في زيادة النفقات العامة) يميزها ارتفاع في عجز الميزانية فان ذلك سوف يعمل على رفع معدل الفائدة الداخلي الى ان يصبح اعلى من معدل الفائدة الاجنبي، مما يؤدي الى تدفق راس المال الى داخل البلد بحيث يحدث فائض على مستوى حساب راس المال وبالتالي زيادة احتياطات الصرف الرسمية بشكل يزيد من عرض النقود (الكتلة النقدية) يتبعه انخفاض في معدل الفائدة الداخلي حتى يعود من جديد الى مستواه السابق عند محل الفائدة الاجنبي. وخلص مانديل و فليمينغ الى ان الساسة النقدية تكون اكثر فعالية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات في حين تكون الساسة الميزانية ذات فعالية اكبر نسبية في تحقيق التوازن الداخلي.

اما في حالة سعر الصرف المرن فانه اذا قامت السلطات العمومية باتباع سياسة ميزانية توسعية عن طريق العجز، فان ذلك سوف يؤدي الى رفع معدل الفائدة الداخلي يتبعه دخول راس المال الى البلد مما يؤدي الى ظهور فائض في حساب راس المال وبالتالي ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية يتبعه زيادة الواردات و تقلص الصادرات والذي يؤدي الى حدوث عجز في الحساب الجاري. وهكذا تبدو ساسة الميزانية غير فعالة نظرا لما تسببه من تدهور في ميزان المدفوعات.

⁴ - المرجع نفسه، ص ص 269، 270.

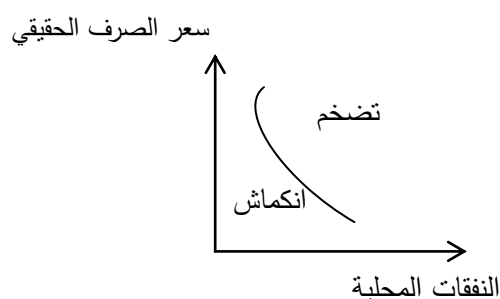
الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة

ثانيا: نموذج T.Swan

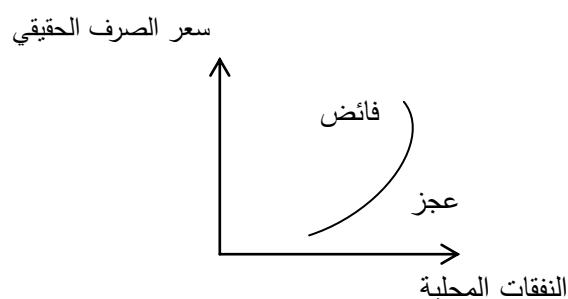
ان هذا النموذج يشبه نموذج Mundell – Fleming في ربط التوازنين الداخلي والخارجي، الى انه يقوم على منحنيين بميلين متعاكسين ضمن محورين احدهما للنفقات المحلية والآخر لسعر الصرف الحقيقي (اذا كان المستوى العام للأسعار ثابت فان سعر الصرف هو الذي يحدد القدرة التنافسية الدولية). وتضمن هذا النموذج فرضية اساسية هي: اذا توسع كل من الناتج و التشغيل تزداد النفقات على الواردات فيزداد العجز في الميزان الجاري.⁵

تبين الاشكال البيانية التالية التوازن الخارجي والتوازن الداخلي والعلاقة بينهما كما يلي:⁶

الشكل رقم (3-4): التوازن الداخلي



الشكل رقم (3-3): التوازن الخارجي



المصدر: هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 331.

⁵-هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 331.

⁶-المرجع نفسه، ص 331-333.

الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة

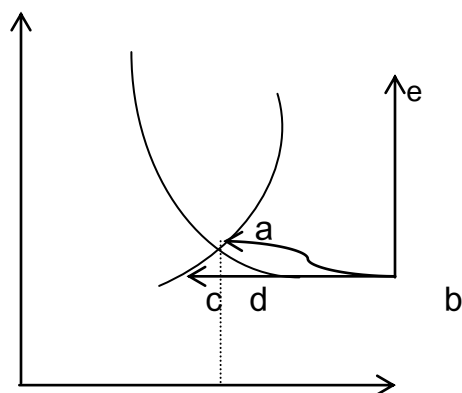
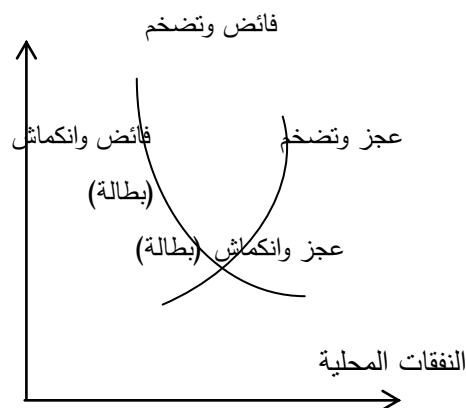
يوضح الشكل رقم (3-3) من الجهة اليمنى وجود عجز في ميزان المدفوعات لان النفقات المحلية اكبر من المستوى اللازم لتحقيق التوازن الخارجي، بينما في الجهة اليسرى يوجد عجز في الميزان التجاري لان النفقات المحلية اقل من المستوى اللازم لتحقيق التوازن الخارجي.

يوضح الشكل رقم (3-4) من الجهة اليمنى وجود تضخم لان النفقات المحلية اكبر من المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل، بينما في الجهة اليسرى يوجد انكماش لان النفقات المحلية اقل من المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل.

وعند ربط الشكليين تظهر لنا الحالات التالية:

الشكل رقم (3-5): الربط بين التوازنين الداخلي والخارجي

سعر الصرف الحقيقي



منحنى مقترح لـ J-Tinbergen

الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة

من خلال المنحنى المقترح من طرف J-Tinbergen نلاحظ ان النقطة a تحقق التوازن انيا بين التوازنين الداخلي و الخارجي.

- عند النقطة d نلاحظ ان هناك عجز في ميزان المدفوعات بسبب نقص في القدرة التنافسية عند المستوى المعطى من النفقات المحلية، كما توجد بطالة بسبب عدم توافق النفقات المحلية مع المستوى المعطى للقدرة التنافسية، ولمعالجة هذا الواقع عند النقطة d من الضروري العمل على:

*تحقيق التوازن الداخلي من خلال زيادة النفقات المحلية بمقدار (db) لتضاف هذه الزيادة الى تلك التي تأتي من الطلب الخارجي عند مستوى القدرة التنافسية المعطاة، فيزداد العجز في ميزان المدفوعات و تقل البطالة باتجاه التشغيل الكامل.

*تحقيق التوازن الخارجي لتقليل النفقات المحلية بمقدار (dc) وهذا ما يزيد من البطالة و يتلافى العجز في ميزان المدفوعات.

وبناء على ما سبق نلاحظ ان الزيادة في النفقات المحلية التي تؤدي عادة الى عجز الميزانية العامة حتى و ان ادت الى تحقيق التوازن الداخلي فانها تؤدي الى زيادة العجز في ميزان المدفوعات.

الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة

ثالثاً: العلاقة ادخار - استثمار ومنهج ميزان المدفوعات

وفقاً لهذه المقاربة يمكن التوصل الى وضع علاقة تربط بين الادخار الداخلي ورصيد الحساب الجاري وذلك من خلال معادلة التوازن الاساسية للاقتصاد⁷:

$$PIB=C+I+(X-M).....1$$

حيث: PIB اجمالي الناتج المحلي

C الاستهلاك الكلي (العام و الخاص)

I الاستثمار الكلي (العام والخاص)

(X-M) صافي الصادرات او رصيد حساب السلع و الخدمات (الميزان التجاري و

ميزان المدفوعات)

يمكننا ايجاد العلاقة بين الادخار الداخلي ورصيد حساب السلع والخدمات. نقوم بطرح

الاستهلاك الكلي من اجمالي الناتج الداخلي نحصل على الادخار الداخلي S_i حيث

$$S_i = PIB - C.....2$$

من خلال المعادلة رقم 1 يمكن كتابة:

$$PIB - C - I = (X - M).....3$$

وبتعويض S_i في 3 نجد:

$$S_i - I = X - M4$$

تبين المعادلة رقم 4 ان رصيد ميزان السلع والخدمات يساوي الفرق بين الادخار الداخلي و الاستثمار، حيث تشير الى ان عجز ميزان السلع والخدمات يعني عدم كفاية الادخار الداخلي لتحقيق ذلك الحجم المخطط من الاستثمار.

⁷ - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص-ص 261-263.

الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة

كما يمكننا انطلاقاً من هذه المعادلة تحديد علاقة اشمل تبين طبيعة الترابط بين رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات والادخار الوطني وذلك باضافة صافي مداخيل عوامل الانتاج RNF وصافي التحويلات الجارية TCN الى طرفي المعادلة رقم 3 فنحصل على ما يلي:

$$PIB+RNF+TCN-C-I=(X-M)+ RNF+TCN.....5$$

حيث يمثل الطرف الايسر من المعادلة اجمالي الدخل الوطني المتاح RNDB بينما يمثل مجموع الطرف الايمن رصيد الحساب الجاري CA لميزان المدفوعات ويمكن اعادة كتابة المعادلة على النحو التالي:

$$RNDB-C-I=CA6$$

وبما ان الفرق بين اجمالي الدخل الوطني و الاستهلاك الكلي يعطينا الادخار الوطني S_n فانه يمكن اعادة كتابة المعادلة السابقة كما يلي:

$$S_n-I=CA.....7$$

تشير المعادلة رقم 7 الى ان رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات يساوي الفرق بين الادخار الوطني والاستثمار، كما تشير الى ان عجز الحساب الجاري يعكس عجز الادخار الوطني على تمويل الاستثمارات المبرمجة، مما يعني ضرورة اللجوء الى الادخار الاجنبي لتحقيق ذلك الحجم من الاستثمار.

يمثل الادخار الوطني مجموع الادخار الخاص S_p وادخار القطاع الحكومي S_g اي ان $S_n=S_p+S_g$ ، كما ان الاستثمار I عبارة عن مجموع استثمار القطاع الخاص I_p واستثمار القطاع الحكومي I_g حيث ان $I=I_p+I_g$ وبالتالي يمكن اعادة كتابة المعادلة رقم 7 على النحو التالي:

$$(S_p-I_p)+(S_g-I_g)=CA8$$

تسمح لنا المعادلة رقم 8 بمعرفة مصدر العجز في الحساب الجاري اذا كان سببه عجز ادخار القطاع الخاص ام عجز ادخار القطاع العمومي. فاذا ترافق عجز الحساب الجاري مع عجز الادخار العمومي فهذا يعني ان العجز الخارجي يعكسه بشكل اكبر

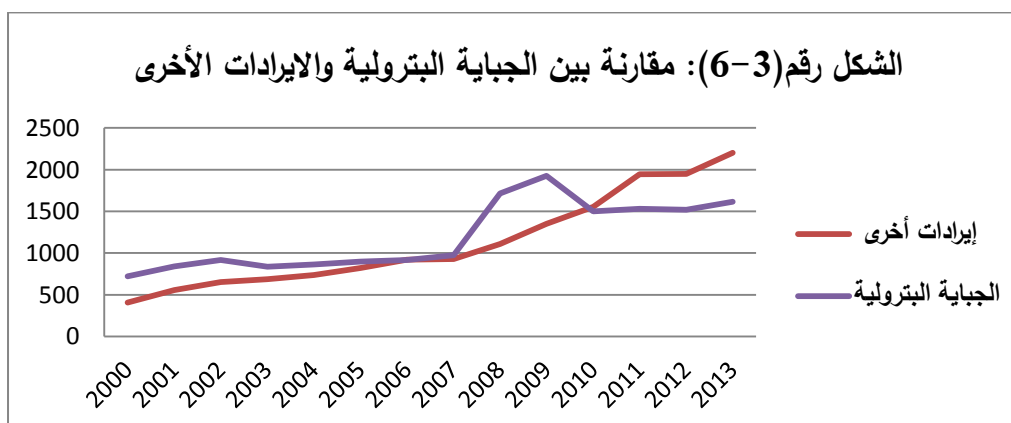
الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة

العجز المسجل على مستوى المالية العمومية ، وعليه فانه لتصحيح العجز في الحساب الجاري من الضروري اتخاذ تدابير على مستوى تسيير الميزانية العامة بهدف تقليص عجزها.

المطلب الثاني: من الناحية التطبيقية

لتبيان العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة كان لابد من ترك التفاعل بين هاتين الميزانيتين ضمن الظروف الطبيعية المتسمة بالاستقرار النسبي، بعيدا عن المؤثرات الخارجية غير الطبيعية والتي تتسم بالتقلبات الحادة مما يؤثر على العلاقات بين المتغيرات الداخلية والخارجية للبلد.

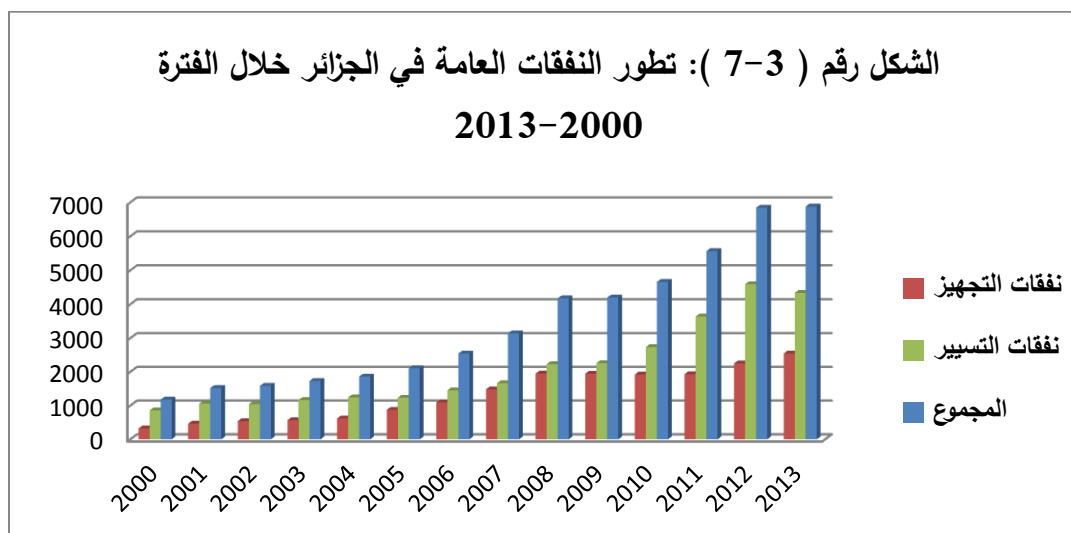
وبما أن الجزائر تعتبر من الدول ذات الاقتصاد الريعي، وبالتالي اعتمادها شبه الكلي على صادرات النفط، هذا الأخير الذي تتميز أسعاره بالتقلب الشديد وبالتالي تباين تطور رصيد ميزان المدفوعات والذي أظهر فائضا على طول فترة الدراسة. أما من جانب الميزانية التي تعتمد إيراداتها على الجباية البترولية بنسب متفاوتة حسب الشكل البياني التالي:



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-1)

الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة

فتميز رصيدها بالعجز على طول فترة الدراسة نظرا لتزايد النفقات العامة أنظر الشكل رقم (3-7) وعدم كفاية الإيرادات المحصلة، مما يدفع بالدولة في كل مرة إلى تمويل هذا العجز من خلال صندوق ضبط الموارد.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-1)

وبناء على التحليل السابق فقد رأينا أنه لتحليل وقياس العلاقة بين الموازنتين ضمن إطار يتسم بالاستقرار نوعا ما ويعبر عن العلاقة بين المتغيرات الداخلية والخارجية، فإنه من الضروري استبعاد صادرات المحروقات من ميزان المدفوعات وكذا الجباية البترولية من الميزانية العامة لضمان استبعاد أثر تقلبات السوق العالمية للنفط على الميزانيتين خاصة ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أنه تم محاولة قياس العلاقة بين الموازنتين بكل عناصرها لكن النتائج أظهرت عدم وجود علاقة بين الميزانيتين وهو ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية.

الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة

1- صياغة النموذج القياسي:

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج، وبداية يتم تحديد متغيرات النموذج، حيث نشير إلى رموز مختلف المتغيرات وهي كالتالي:

- المتغير التابع: يتمثل في رصيد الميزانية العامة خارج المحروقات (Y)
- المتغير المستقل: يتمثل في رصيد ميزان المدفوعات خارج المحروقات (X)

يمكن صياغة النموذج الرياضي للعلاقة بين رصيد ميزان الدفعات (X) ورصيد

الميزانية العامة (y) على الشكل التالي: $Y=f(x)$

والصيغة الرياضية للنموذج تعطى بالشكل التالي:

$$Y = B_0 + B_1X + u_i$$

حيث: B_0 ، B_1 تمثل معاملات النموذج.

2- عرض البيانات وتقدير النموذج

سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في تقدير النموذج وذلك بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى وباستعمال برنامج Excel. وسوف يتم عرض البيانات التي تم تجميعها من خلال الجدول التالي:

الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة

الجدول رقم (3-3): رصيد الميزانية العامة ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خارج

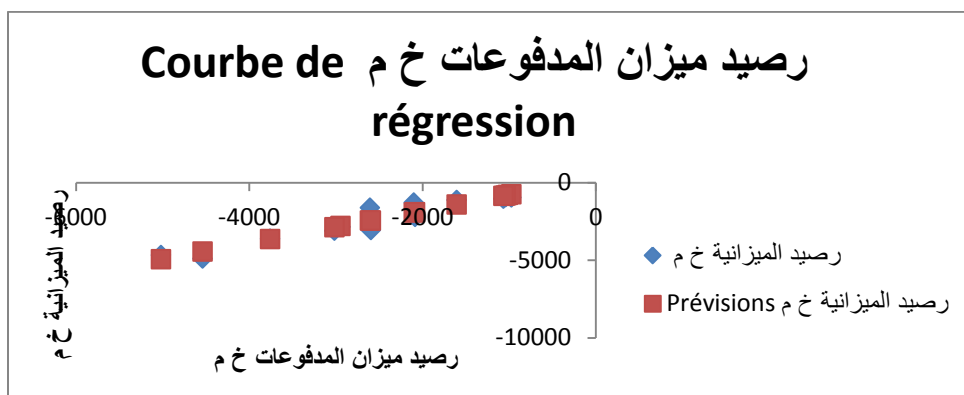
المحروقات خلال الفترة 2000-2013

السنوات	رصيد الميزانية خارج المحروقات (y)	رصيد ميزان المدفوعات خارج المحروقات (مليار دولار)	سعر صرف الدينار بالدولار	رصيد ميزان المدفوعات خارج المحروقات (y) (مليار دج)
2000	-773,19	-13.49	75,26	-1015,3
2001	-964,08	-12.61	77,22	-973,74
2002	-933,72	-13.04	79,68	-1039,03
2003	-1046	-13.78	77,39	-1066,434
2004	-1122,94	-22.3	72,06	-1606,938
2005	-1284,3	-28.65	73,28	-2099,472
2006	-1623,9	-35.88	72,65	-2606,682
2007	-2216,1	-30.1	69,29	-2085,629
2008	-3068,4	-40.2	64,58	-2596,116
2009	-2851,3	-40.55	72,65	-2945,958
2010	-3102,6	-40.55	74,39	-3016,515
2011	-3102,6	-51.52	72,94	-3757,869
2012	-4893,9	-58.53	77,54	-4538,416
2013	-4675,7	-63.2	79,37	-5016,184

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر السابقة

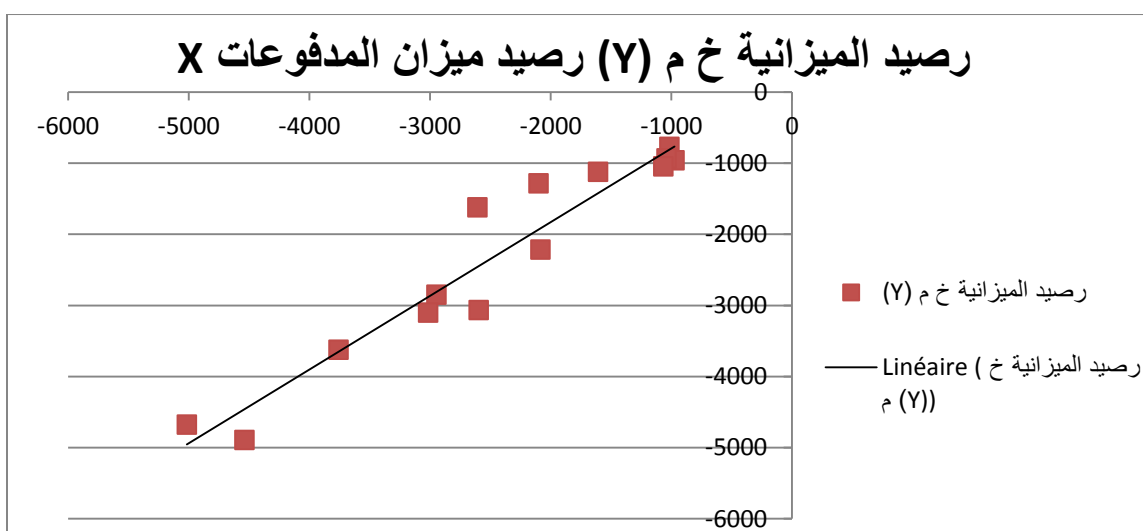
الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة

الشكل رقم (3-8): يظهر دقة التقدير النموذج



رسم يظهر دقة التقدير الذي يعطيه النموذج، من خلال تطابق المشاهدات الفعلية (النقاط الزرقاء) مع القيم المقدرة من قبل النموذج (النقاط الحمراء).

الشكل رقم (3-8) يوضح العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد برنامج excel

عند ملاحظة انتشار النقاط حول خط المربعات الصغرى، يظهر لنا أن النقاط منتشرة على جهتي الخط (قيم موجبة وسالبة أي انتشار حول الصفر)، ومعظم النقاط قريبة من خط المربعات الصغرى مما يؤكد دقة النموذج في التقدير وأن معظم قيم الخطأ قريبة

الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة

من الصفر نتوقع إذن أن الخطأ قريب من التوزيع الطبيعي، أي أن افتراض الطبيعية محقق، بصفة عامة نقول أن الرسم البياني يدل على وجود علاقة خطية قوية بين المتغيرتين، وهو ما يبرر استخدام نموذج خطي لتمثيل العلاقة بين المتغيرتين.

بعد ادخال معطيات الجدول في برنامج "Excel" وإجراء العمليات اللازمة تم التوصل إلى النموذج التالي:

الجدول رقم (3-5): جدول يظهر النموذج واختبار التأثير

	Coefficients	Erreur-type	Statistique t	Probabilité	Limite inférieure pour seuil de confiance = 95%	Limite supérieure pour seuil de confiance = 95%
Constante	244,2853771	243,0998921	1,004876534	0,334789621	-285,3837862	773,95454
رصيد ميزان المدفوعات خ م	1,035952614	0,088045498	11,76610546	0,0000	0,844117953	1,22778727

$$Y=244,29 +1.036x$$

$$(1.00) (11.76)$$

نلاحظ من خلال النموذج أن زيادة رصيد ميزان المدفوعات بـ 1 مليار دج يؤدي إلى زيادة رصيد الميزانية العامة بـ 1.036 مليار دج، كما نلاحظ المعنوية الاحصائية لمعلمة الانحدار $(\hat{\beta})$ $\text{prob}(\hat{\beta})=0.000$ عند مستوى معنوية 5%.

3- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

يمكن توضيح العلاقة من خلال الجدول التالي:

الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة

الجدول رقم (3-5): تحليل التباين

	Degré de liberté	Somme des carrés	Moyenne des carrés	F	Valeur critique de F
Régression	1	24017229,12	24017229,12	138,44124	0,0000
Résidus	12	2081798,415	173483,2013		
Total	13	26099027,54			

المصدر: من إعداد الطالبة الاعتماد على برنامج excel

من خلال الجدول نجد أن الاحصائية f ($f=138.44$) وباحتمال يساوي ($prob=0.000$) مما يؤكد وجود ذات دلالة إحصائية بين رصيد ميزان المدفوعات والميزانية العامة، أي الجزء المفسر $SSR=24017227.12$ أكبر من تباين غير المفسر $SSE=2081798.415$ أي ميزان المدفوعات يؤثر على الميزانية العامة.

4-إختبار القدرة التفسيرية للنموذج:

الجدول رقم (3-6): RAPPORT DÉTAILLÉ

Statistiques de la regression	
Coefficient de détermination multiple	0,959289
Coefficient de détermination R^2	0,920235
Coefficient de détermination R^2	0,913588
Erreur-type	416,5131
Observations	14

المصدر: من إعداد الطالبة الاعتماد على برنامج excel

الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة

أ- معامل الارتباط: $r=0.959$ يدل على وجود ارتباط قوي موجب بين ميزان

المدفوعات والميزانية العامة.

ب- معامل التحديد: $r^2=0.92$ أي أن ميزان المدفوعات يفسر 92% من

تغير في الميزانية العامة مما يدل على القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج.

الفصل الثالث..... تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة

خلاصة

من خلال دراستنا التطبيقية الخاصة بتحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة قمنا بعرض تطور الميزانية العامة وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بالإضافة إلى التحليل النظري والتطبيقي للعلاقة بين الميزانية العامة وميزان المدفوعات في الجزائر وباعتمادها شبه الكلي على صادرات النفط، حيث يتميز هذا الأخير بالتقلب الشديد في الاسعار مما أدى إلى التباين في رصيد ميزان المدفوعات والذي حقق فائضا على طول فترة الدراسة، أما من جانب الميزانية التي تعتمد إيراداتها على الجباية البترولية ومن ثم تظهر لنا العلاقة الطردية بين الموازنتين العامة والمدفوعات.

إهتمت دراستنا بالبحث عن تحليل العلاقة بين الموازنيتين العامة والمدفوعات، حيث تعرضنا في مختلف جوانب البحث، إلى الإطار النظري للميزانية العامة، وكذا ميزان المدفوعات والوقوف على واقع العلاقة بينها.

أولاً: عرض نتائج البحث

من خلال مختلف المراحل التي توقف عندها موضوع البحث ضمن إطار الإجابة عن اشكاليته الرئيسية وكذا مختلف التساؤلات الفرعية التي تتدرج تحتها، فقد تم التأكد من صحة هذه الفرضيات المقدمة وهذا ما تعكسه أهم النتائج المتوصل إليها كالتالي:

1- تشكل الميزانية العامة أحد أهم المؤشرات التي تساهم في التطبيق الفعال للسياسة المالية والاقتصادية للدولة؛

2- من خلال ميزان المدفوعات نستطيع التعرف على نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني؛

3- تطور مختلف الإيرادات والنفقات العامة على مستوى فترة الدراسة من حيث القيمة؛

4- سجلت الميزانية العامة على طول فترة الدراسة رصيда سالباً، هذا ما يعني انها كانت في حالة عجز خلال فترة الدراسة (2000-2013) وذلك بناء على تطور حجم النفقات خلال فترة الدراسة لتمويل البرامج المخططة من قبل الدولة؛

5- سجل ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة رصيда موجبا وهذا ما يعني ان اجمالي الصادرات كانت تفوق اجمالي الواردات نظرا لتحسن أسعار النفط خلال فترة الدراسة (2000-2013)؛

6- توجد علاقة طردية قوية بين ميزان المدفوعات والميزانية العامة وهذا ما بينته نتائج الدراسة القياسية.

ثانيا: اختبار الفرضيات

بناءا على الفرضيات التي تم وضعها في مقدمة البحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

– **الفرضية الاولى التي مفادها** "الميزانية وثيقة مصادق عليها من السلطة التشريعية المختصة تحدد نفقات الدولة وايراداتها خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة". فقد تحققت لأن الميزانية العامة تكون وفقا لما تحصله الدولة من مختلف الإيرادات العامة وبصفة دورية ومنظمة من كل سنة وما تنفقه على مختلف البرامج المخططة من خلال تصنيف النفقات إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

– **الفرضية الثانية التي مفادها** "ميزان المدفوعات سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين في دولة اجنبية اخرى خلال فترة زمنية معينة عادة سنة"، تأكدت صحة الفرضية، حيث يمثل ميزان المدفوعات وضعية الدولة من خلال معاملاتها مع خارج النطاق الإقليمي لدولة.

– **الفرضية الثالث التي مفادها** "توجد علاقة طردية بين تطور ميزان المدفوعات والميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2000-2013"، تأكدت صحة الفرضية من خلال وجود على علاقة طردية قوية بين تطور ميزان المدفوعات والميزانية العامة للجزائر.

ثالثا: الاقتراحات

من خلال كل هذه النتائج نقدم المقترحات والتوصيات التالية:

- 1- الاعتماد على الايرادات غير إيرادات الجباية البترولية ومن أهم هذه الايرادات التي يمكن للدولة ان تعتمد عليها في ميزانياتها العامة ايرادات الجباية العادية؛
- 2- التنويع في الصادرات من خلال التشجيع على الاستثمار وانتاج السلع من اجل التصدير والبحث عن صادرات اخرى خارج المحروقات؛
- 3- اعادة النظر في السعر المرجعي الذي يعتمد في تاسيس الميزانية العامة للدولة؛
- 4- محاولة تحقيق التوازن في الميزانية العامة بين نفقاتها وايراداتها العامة.

رابعاً: آفاق البحث

لقد تناولت هذه الدراسة علاقة ميزان المدفوعات والميزانية العامة، ويمكن اقتراح دراسة

- التعمق في الدراسة لان اغلب الدراسات السابقة اما تخص ميزان المدفوعات او الميزانية العامة.

أولاً: الكتب

1. إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمية، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للطباعة، عمان، 2000.
2. احمد جامع، علم المالية العامة، الجزء الأول، دار النهضة العربية، 1970.
3. حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
4. خالد الخطيب، الدكتور احمد الشامية، المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2007.
5. دومينيك سالفادور، الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
6. دومينيك سلفادور، ملخصات شوم في الاقتصاد الدولي، دار ماكجروهيل للنشر 1984.
7. رفعت محجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1992.
8. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية بيروت، 1994.
9. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
10. سوزي عدلي ناشد، الوجيزة المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
11. السيد عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996.
12. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
13. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

14. عادل احمد حشيش، مجدي محمود، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت، 2005.
15. عبد الرحمان يسري احمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2000.
16. عبد العزيز عجمية ومدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية.
17. عبد الكريم صادق بركان، خاص عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1973.
18. علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
19. علي لطفي، أصول المالية العامة، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1997.
20. علي لطفي، المالية العامة، دراسة تحليلية، مكتبة عين الشمس، مصر، 1995.
21. فوزي عطوي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
22. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2006.
23. محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
24. محمد السيد عابد، التجارة الخارجية، الشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.
25. محمد الشيخ، محمود الظاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، مطابع جامعة الملك السعود، العودية، 1992.
26. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة، 2006.

27. محمد عفر و أحمد سريد، الإقتصاد المالي و الموضعي و الإسلامي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1999.
28. محمد عفر و أحمد فريد، الإقتصاد المالية الوضعي والإسلامي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1999.
29. محمد محمد النجار، في اقتصاديات المالية العامة (الإيرادات)، جامعة الزقازيق، القاهرة، 2000.
30. محمود حسين الوادي وآخرون، المالية العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2000.
31. هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، الاردن، 2005.
32. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010.
33. يلس شاوش بشير، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 2013.
- ثانيا: الأطروحات و المذكرات**
34. بربري محمد امين، سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003، شهادة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة الشلف ،2005.
35. الجوزي جميلة، ميزان المدفوعات الدول النامية في ظل العولمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2000.
36. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (1990-2004)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006.

37. سيلام حمزة، فعالية السياسة المالية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر -، شهادة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة البويرة، 2014.
38. عمر مؤذن، تغير سعر صرف الدينار الجزائري واثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين (1990-2010)، شهادة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة المدية، 2012.
39. العيادي خليفة، تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(1990-2000)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-2002.
40. قطاف الويزة، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات واثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر 2000-2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة البويرة، 2014.
41. محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي - التجربة الجزائرية-، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر 1999-2000.
42. نعمان سعيدي، سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي-دراسة حالة الجزائر -، رسالة ماجستير في العلوم والاقتصادية، تخصص نفود ومالية، جامعة الجزائر، 1998-1999.

ثالثا: التقارير والمناشير

43. الجمهورية الجزائرية، وزارة المالية، الجريدة الرسمية.

44. بنك الجزائري، التقرير السنوي.

ملخص:

تمثل الميزانية العامة إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء جعلتها تحتل مكانة هامة بين الميزانيات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور كبير في تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، ومع تطورات وانتقال الاقتصاديات العالمية من مغلقة الى مفتوحة على العالم الخارجي، وكما هو معلوم أن لكل دولة معاملاتها الخارجية التي ينتج عنها استحقاقات تتعين تسويتها عاجلا أم آجلا والتزامات يجب الوفاء بها اتجاه الغير وفي تاريخ معين ومن هنا علينا إعداد بيانا كافيا وشاملا تسجل فيها ما لها على الخارج من حقوق، وما عليها من التزامات وهذا البيان هو ما يسمى بميزان المدفوعات والجزائر مثل بقية الدول النامية قامت بالتوسع في استخدام أدوات الميزانية العامة وميزان المدفوعات في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياساتها الانفاقية والإيرادية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد، ومن هنا تظهر أهمية تحليل العلاقة بين تطور ميزان المدفوعات وتطور الميزانية العامة.

الكلمات المفتاحية: الميزانية العامة، ميزان المدفوعات، الإيرادات، النفقات، الصادرات، الواردات.

Résumé :

Budget général représente l'une des principales préoccupations des pays développés et pays en développement aussi bien fait, il occupe une place importante parmi les autres budgets, car ils peuvent jouer un rôle majeur dans la réalisation des objectifs recherchés par l'économie nationale, et avec les développements et le mouvement des économies mondiales de fermé à ouvert au monde extérieur, et comme il est bien connu que Par état pour les transactions étrangères qui se traduisent par des avantages Taataan tôt ou tard réglé et obligations doivent être respectées et dans le sens de jour non-spécifique et ici nous avons préparé déclaration assez complète et enregistrée dans ce qui à l'extérieur de ses droits et obligations, et cette déclaration

Il est ce qu'on appelle la balance des paiements et de l'Algérie , comme le reste des pays en développement ont élargi l'utilisation des outils de budget général et la balance des paiements dans le cadre autorisé par les différentes législations du ministère des politiques de financer les dépenses pouvoir ou ressources afin de parvenir à la politique économique des objectifs par pays , et ici, montrent l'importance de la relation entre l'évolution de la balance des paiements et l'évolution de l'analyse budgétaire général . Mots clés: le budget général , la balance des paiements , les revenus, les dépenses, les exportations, les importations

